اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

العدد ٦ ربيع الآخر ١٤٣٩هـ يناير ٢٠١٨م

- اللغة ونظرية الذهن: مبادئ معرفية وذهنية.

- المظهر الإبداعي للغة: مقاربة أدنوية-إدراكية.

- لسانيات المتون بين القبول والرفض قضايا إبستمولوجية ومنهجية.

- السّمات الدلالية للمتصلات و هندسة توزيعها في التركيب: دراسة مقارنة.

- الرابط بين الموضوع والمحمول في تراكيب الإسناد الاسمي والفعلي: نحو تحليل كلي وموحد.

- الشاهد النحوي بين الطبيعة والصناعة.

- مراجعة كتاب:الإطار المعياري العربي لتعليم العربية للناطقين بغيرها (تَعْليم – تَعَلُّم – تقويم).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

كلمة المركز

يترقى العمل في (مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية) في مسارات متعددة، ويأتي المسار الدولي ليمثل اتجاهاً رئيساً من أعمال المركز، فقد نُفذت في المدة الماضية مجموعة من البرامج اللغوية في الهند والسنغال وأذربيجان وإندونيسيا وباكستان، وأطلق المركز عدداً من الكتب ضمن سلاسله العلمية عن اللغة العربية في العالم، ومجموعة من الأدلة وقواعد البيانات ذات الصلة.

ولئن أخذ المسار الدولي حظه البارز، فإن البحث العلمي، ودعم المشروعات البحثية، وتأصيل المعرفة، مسار له أولوية كبرى في أعمال المركز، ولذلك ينظر المركز إلى مساراته البحثية (خاصة سلسلة مباحث لغوية والمجلات العلمية في المركز) بوصفها المكنز العلمي الذي يوفر له الدعم الدائم، وتُهَيَّأ له السبل اللازمة لضمان النجاح والاستمرار، وتبعاً لذلك تواصلت أعمال هذا المسار من خلال خطة علمية تراكمية تتضح من خلال عنوانات البحوث والمشروعات.

ويأتي العدد السادس من مجلة (اللسانيات العربية) ليكشف استمرار العمل في الاحتفاء بالجاد من الأبحاث، ونشر ما يمثل حاضناً علمياً لبرامج المركز وغيره من المؤسسات اللغوية، بحيث تصبح هذه الأبحاث وغيرها دراسات تُبنى عليها المشروعات والبرامج المتنوعة في خدمة اللغة العربية.

وإذ يسعد المركز أن يقدم لقرائه هذا العدد الذي يتكامل مع مسارات النشر الأخرى في المركز، فإنه يؤكد حرصه وحثه للباحثين لتقديم بحوثهم المتصلة بتخصص المجلة للنشر فيها، كما يسعد المركز باطلاع السادة العلماء والباحثين على برامج المركز وإصداراته ومشروعاته من خلال زيارة موقعه، وإثرائه بالرؤى والأفكار والاقتراحات.

أشكر لهيئة التحرير جهودها القيمة، والشكر ممتد للباحثين الكرام، وأسأل الله التوفيق للجميع.

الأمين العام

د. عبدالله بن صالح الوشمي

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

هيئة التحرير:

أ.د عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي

رئيس التحرير

د. ناصر بن عبدالله الغالي

مدير التحرير

أ.د. عبدالرّحمن بن حسن العارف

عضو هيئة التحرير

أ.د محي الدين محسب

عضو هيئة التحرير

د. محمد لطفي الزليطني

عضو هيئة التحرير

د. عبدالعزيز بن عبدالله المهيوبي

أمين المجلة

الهيئة الاستشارية

أ.د. ابراهيم بن مراد (تونس).

أ.د. بسام بركة (لبنان).

أ.د. سعد مصلوح (مصر).

أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري (المغرب).

أ.د. علي القاسمي (العراق).

أ.د. محمد صلاح الدين الشريف (تونس).

أ.د. محمد غاليم (المغرب).

أ.د. محمود إسماعيل صالح (السعودية).

أ.د. محمود فهمي حجازي (مصر).

أ.د. نهاد الموسى (الأردن).

أ.د. يوسف الخليفة أبو بكر (السودان).

اللسانيات العربية

Al Lisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية فصلية محكمة

ربيع الآخر ١٤٣٩هـ - يناير ٢٠١٨ م

الإسهامات

ترسل البحوث باسم رئيس التحرير

ص.ب ٢٩٨٨ الرياض ١٨٤٥٢

المملكة العربية السعودية

هاتف ٤٧٢١٥٦٩٨ - فاكس ٤٧٥٢٣٦٩

www.kaica.org.sa

للاشتراكات السنوية

مراسلة بريد المجلة

arabiclisa@kaica.org.sa

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

قواعد النشر بالمجلة:

تنشر المجلة البحوث الرصينة المتعلقة بقضايا اللغة العربية واللسانيات العربية باللغة العربية، مع إمكان النشر باللغتين الإنجليزية والفرنسية وإحدى اللغات العالمية الأخرى؛ إذا رأت هيئة التحرير أهمية ذلك في خدمة اللغة العربية.

تنشر البحوث في المجلة بعد أن تخضع لفحص لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص؛ للتقييم وإبداء الرأي في صلاحيتها للنشر أو عدمها.

لا تلتزم المجلة بردِّ ما يصلها من مشاركات إلى أصحابها، سواءً نُشِرتْ أم لم تُنْشر.

يُشترط في المشاركات المعدَّة للنشر في المجلة أن تُرسَل مطبوعةً ومصححةً على أقراص حاسوبية (CD) ، أو من خلال البريد الإلكتروني للمجلة.

أن لا تقل صفحات المشاركة عن عشرين صفحة، ولا تزيد عن أربعين صفحة من الحجم العادي (A4) .

يُراعى في تنسيق خط المشاركات المرسلة إلى المجلة الالتزام بالآتي:

في متن النص يُستخدم الخط (Traditional Arabic) عادي (حجم16).

في الهوامش يُستخدم الخط (Traditional Arabic) عادي (حجم12).

في العناوين الرئيسة يُستخدم الخط (Traditional Arabic) غامق (حجم 18).

في العناوين الفرعية يُستخدم الخط (Traditional Arabic) غامق (حجم 16)

تُكْتَب الإحالات العلمية والتعليقات جميعها بعد المشاركة مباشرةً، وفق تسلسل ورودها في المشاركة، مع التزام وضع أرقام الصفحات.

تُكْتَب معلومات المصادر والمراجع مفصلةً في آخر المشاركة في قائمة خاصة بها ، وفق الهيئة الآتية: المؤلف (الاسم الأخير، الاسم الأول ثم الثاني)، عنوان المصدر أو المرجع، اسم المحقق أو المترجم، الطبعة، معلومات النشر (بلد النشر: اسم الناشر، سنة النشر).

يُرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود (200كلمة) باللغة العربية واللغة الإنجليزية، وإن كانت المشاركة مكتوبةً بالإنجليزية أو الفرنسية أو غيرهما، فعلية إرفاق ملخص مشاركته باللغة العربية فقط.

يشترط في المشاركة المقدّمة ألَّا تكون منشورةً أو قُدّمت للنَّشر في أيِّ وسيلة نشر أخرى، كما يلتزم الباحث بعدم إرسال مشاركته إلى أيِّ جهة أخرى للنشر حتى يصله رد المجلة.

يحق للباحث أن ينشر بحثه في مكان آخر بعد نشره في (مجلة اللسانيات العربية) بعد مرور سنة بشرط أن يشير إلى ذلك.

يخبر أصحاب المشاركات الواردة بوصولها إلى المجلة خلال أسبوع من تسلمها.

يخبر أصحاب المشاركات بقرار لجنة التحكيم بصلاحيتها للنشر أو عدمها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ وصولها لإدارة التحرير.

قرارات هيئة التحرير بشأن المشاركة المقدمة إلى المجلة نهائية، وتحتفظ الهيئة بحقها في عدم الإفصاح عن مبررات قراراتها.

أن يلتزم الباحث تعديل البحث في ضوء ملحوظات المحكّمين وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز 30 يوماً من تاريخ إرسالها إليه.

- أحكام عامة:

الآراء والمعلومات الواردة في البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية أو المجلة، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملةً عن صحة المعلومات والاستنتاجات ودقتها.

يراعى في أوليَّة النشر في المجلة تاريخ تسلم البحث وتاريخ قرار التحكيم وتنوع موضوع المشاركات.

ترتيب البحوث في المجلة يخضع لاعتبارات فنية.

يرسل الكاتب الذي لم يسبق له الكتابة في المجلة مع بحثه سيرته الذاتية والعلمية مختصرةً وعنوان مراسلته.

تُرْسَل إلى الباحث (5نسخٍ) من العدد الذي شارك فيه، و(20مستلةً) من بحثه أو دراسته.

لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد إرساله إلى لجنة التحكيم إلا لأسباب تقتنع بها إدارة التحرير، وللمجلة مطالبة الباحث بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم إذا أصرَّ الباحث على طلبه بسحب مشاركته وعدم متابعة إجراءات نشرها، ولم تقتنع إدارة التحرير بمبررات طلبه.

خطوات النشر في المجلة:

تكون المراسلة موجهة لإدارة تحرير المجلة بالأمانة العامة للمركز على البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة أو على صندوق بريدها.

يقوم رئيس التحرير بإشعار صاحب المشاركة بوصولها.

تعرض المشاركات في اجتماع هيئة التحرير بعد حذف أسماء المشاركين وعناوينهم وكل ما يدل عليهم ؛ توخياً للحيادية والعدالة.

في حال قبولها المبدئي يتم إرسالها مع خطاب مذيل باسم رئيس التحرير إلى الفاحص الذي قررته هيئة التحرير، ويُنبَّه إلى ضرورة الرَّد خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ تسلُّمه خطاب التحكيم.

تعرض النتيجة على هيئة التحرير في اللقاء الدوري ، ثم يُبلّغ صاحب المشاركة بالنتيجة قبولاً أو اعتذاراً عن عدم القبول مرفقاً معها تعديلات الفاحص.

بعد وصول المشاركة المعدَّلة تُعرض على هيئة التحرير، وفي حال الإقرار يرسل للباحث خطاب الموافقة على النشر ويبلغ بالوقت المتوقع لنشر مشاركته.

صفتها

مجلة تختص بالدراسات والبحوث التي تعنى باللسانيات العربية والمدارس اللسانية المختلفة وعلاقتها باللغة العربية وتنشر المشاركات التي تتناول اللسانيات النظرية منها والتطبيقية مثل الأصوات والتراكيب وتحليل النص وتحليل الخطاب والتداولية وكذلك علم اللغة النفسي وعلم اللغة الاجتماعي بفروعهما المختلفة وجوانبهما النظرية والتطبيقية ، كما تهتم بتعليم اللغات لأهلها وللناطقين بها من غير أهلها واكتساب اللغة الأولى والثانية والتخطيط اللغوي واختبارات اللغة ودراسات الترجمة والمدونات اللغوية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

محتويات

6

اللغة ونظرية الذهن: مبادئ معرفية وذهنية.

د. عبد العالي العامري

26

المظهر الإبداعي للغة: مقاربة أدنوية-إدراكية.

ناصر فرحان الحريّص.

60

لسانيات المتون بين القبول والرفض قضايا إبستمولوجية ومنهجية.

د.صالح بن فهد العصيمي.

99

السّمات الدلالية للمتصلات وهندسة توزيعها في التركيب: دراسة مقارنة.

د.عبد الكبير الحسني.

الرابط بين الموضوع والمحمول في تراكيب الإسناد الاسمي والفعلي: نحو تحليل كلي وموحد.

إبراهيم لحمامي.

132

الشاهد النحوي بين الطبيعة والصناعة.

رفيق بن حمودة.

منانة حمزة الصفاقسي.

158

مراجعة كتاب:الإطار المعياري العربي لتعليم العربية للناطقين بغيرها (تَعْليم – تَعَلُّم – تقويم).

د. إسلام يسري علي الحدقي.

193

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المقدمة

تميّز هذا العددُ من مجلّة (**اللّسانيات العربية**) بتنوّع موضوعاته تنوّعًا لم تشهدْه الأعدادُ السابقَة، ورُتِّبَت هذه الموضوعاتُ ترتيبًا يتّفق مع تنوّع الفُروع اللّسانية؛ كاللسانياتُ النفسية الإدراكية، ولسانيات المدوّنات، إضافةً إلى علم التراكيب وعلم الدّلالة، مع المحافظَة على المبادئ التي قامت عليها المجلةُ، وهي الجَمْعُ بين الأصالَةِ والمعاصَرَة، وبين النظريةِ والتّطبيق، بما يتَّفق مع طبيعَة لغتنا العربيةِ، وأساليب البحثِ فيها، ويُيَسِّر نشرَها وتعلّمَها وتعليمَها على أسُس علميةٍ سَليمة.

استُهلّ العددُ بدراسة لسانية نفسية إدراكية حول اللغة ونظريةِ الذّهن، ثم أُتبع بأخرى حول المظهر الإبداعي للغة في ضَوء المدخَل الأدنَوي، وهي دراسة في المجال اللّساني الإدراكي أيضًا، ثم دراسة جادَّةٌ ومفصّلة في لسانيّات المدوَّنات، ثم دراسة مُقارنة في السّمات الدّلالية للمتصلات وهندسة توزيعِها في الجُملة، فدراسة في الشاهد النحوي بين الطبيعة والصّنعة، وأخيرًا مراجعة لكتاب في اللسانيات التطبيقيةِ في تعليم العربية.

وهيئة التحرير، إذ تشكُر الزملاءَ الباحثين الذين أسهَموا في إخراج هذا العدَد، فإنها تأمَل أن يستَمرّ عطاؤهم، وأن يُسهم زملاء آخَرون في الأعداد القادِمة، خِدْمةً للغَتنا العربية، ومساهمَةً في تيسير فهْمِها ونَشرِها في أرجاء المعمورَة.

والله الموفق والهادي، إلى سواء السبيل.

رئيس التحرير

أ. د. عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اللغة ونظرية الذهن: مبادئ معرفية وذهنية

الدكتور عبد العالي العامري (*)

The biolinguistic perspective views a person's language as a state of some component of the mind, understanding "mind" in the sense of eighteenth-century scientists who recognized that after Newton's demolition of the only coherent concept of body, we can only regard aspects of the world "termed mental" as the result of " such an organical structure as that of the brain".

Chomsky, Noam (2005), p.2.

ملخص البحث

نسعى في هذه الدراسة إلى معالجة محورين أساسيين، يتمثل أولهما في الخلفية التصورية للبرنامج اللساني البيولوجي الذي ينظر إلى ملكة اللغة بوصفها موضوعا طبيعيا، من خلال تصورين أساسيين: تصور التكرارية الذي يمثله تشومسكي وأتباعه، وتصور غنى اللغة وحجة التصميم الذي يمثله جاكندوف وبنكر. وثانيهما يتمثل في نظرية الذهن، بوصفها ملكة معرفية مسؤولة عن إسناد المعتقدات والمقاصد والتمثلات إلى الآخرين ومنحهم حياة ذهنية.

الكلمات المفاتيح: اللغة، البرنامج اللساني البيولوجي، تصور التكرارية، التصميم، نظرية الذهن، ملكة معرفية.

* – أستاذ اللسانيات المشارك، شعبة اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب جامعة محمد الخامس أكدال– الرباط، أستاذ مبرز بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الدار البيضاء، المغرب.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

Abstract

In this study we address two main problem, first the conceptual background of biolinguistic program which looks at language as it functions as natural system through main concept ; recursive concept which **Chomsky** adopts and design prodding adopted by **Jackendoff** and **Pinker**.

Secondly we deal with mind theory considered as cognitive faculty responsible for assigning beliefs and intentions to others and giving him mental life.

Key words: Language, Biolinguistic Program, Recursive Concept, Design, Mind Theory, Cognitive Faculty.

مقدمة

نعالج في هذه الدراسة إشكالية اللغة ونظرية الذهن – باعتبارها إشكالية مركبة– من خلال محورين أساسيين، يتمثل أولهما في الحديث عن المنظور الأحيائي للغة من خلال تصورين أساسيين، تصور **التكرارية** الذي يمثله كل من **هاوزر و فيتش و تشومسكي** (2000)، وتصور **غنى اللغة وحجة التصميم** الذي يمثله كل من **بنكر وجاكندوف** (2005)، حيث أصبح ينظر إلى اللغة في هذا الإطار باعتبارها موضوعا طبيعيا، وأعيد النظر في الهندسة العلمية والمعرفية التي تنتمي إليها اللسانيات. وأصبح من الضروري الانتقال من دراسة السلوك اللغوي إلى دراسة أنظمة معرفية تتعلق بالتمثيل الذهني والحوسبة المعرفية. وثانيهما يتمثل في مسألة نظرية الذهن، بوصفها ملكة معرفية مسؤولة عن إسناد المعتقدات والمقاصد والتمثلات إلى الآخرين ومنحهم حياة ذهنية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

1. الأساس الأحيائي للغة

تمتح الدراسة الأحيائية للغة بعض أسسها المعرفية من عمل الباحث الأمريكي إريك لينبرج[1] (1967) Leneberg Eric ، من خلال دراسته الموسومة بـ: الأسس الأحيائية للغة Biological Foundation of Language ، ثم العمل الرائد لنعوم تشومسكي[2] (2005) الموسوم بـ: ثلاثة عوامل لتصميم اللغة-Three Lin guistic Factors in Language Design، وعملي كل من هاوزر وتشومسكي وفيتش[3] (2000)، وبنكر وجاكندوف[4] (2005).

1,1 المنظور الأحيائي للغة

تعد اللغة في إطار اللسانيات الأحيائية عضوا أحيائيا مثل باقي الأعضاء الأحيائية الأخرى، وصفة ملازمة للجنس البشري، تخضع لعاملي التطور والتكيف، باعتبارها ملكة ذهنية/ فطرية لدى الجنس البشري توجد في ذهنه/ دماغه.

وتنظر اللسانيات الأحيائية إلى اللغة (أو الملكة اللغوية) بوصفها عضوا من أعضاء الجسد، على غرار الأعضاء البشرية الأخرى. **ويذهب المنظور اللساني الأحيائي إلى أن لغة فرد معين حالة لمكون من مكونات الذهن. ونفهم الذهن هنا بالمعنى الذي لا نجده عند علماء القرن الثامن عشر الذين اعترفوا بأنه بعد تحطيم نيوتن للمفهوم المتسق الوحيد للجسد، لا يمكننا النظر إلى مظاهر العالم الذي يسمى ذهنيا إلا بوصفها نتيجة للبنية العضوية للدماغ.**[5]

والواقع أن دراسة اللغة أصبحت مطلبا جوهريا في السنوات الأخيرة، وأصبحت تدرس انطلاقا من علوم معرفية ذات الصلة بعلم اللسانيات، كالبيولوجيا (علم الأحياء)، وعلم النفس المعرفي، لكون هذه العلوم تتقاسم نفس الهم أو السؤال العلمي الأنطولوجي بصدد اللغة البشرية. حيث **تركز المقاربة اللسانية الأحيائية اهتماما على مكون البنية الأحيائية للإنسان الذي يختص باستعمال واكتساب اللغة، كيفما كان تأويلها لمصطلح اللغة.**[6]

وتبقى اللغة عنصرا جوهريا داخل القدرة الفكرية للإنسان إلى جانب الخيال الخلاق والأنساق الرمزية والحساب، ومسائل التأويل والممارسات الاجتماعية المعقدة. وشكل اكتشاف اللغة حدثا مركزيا في إطار السجل التطويري للإنسان،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فاللغة حدث وراثي كامن في ذهن/ دماغ المتكلم، وتصدر من مورثة مسؤولة عن إنتاجها، تسمى بمورثة إنتاج اللغة.

ولا يقتصر دور اللغة على مكون التواصل كما هو متداول في بعض الدراسات اللسانية، بل إن لها أدوارا أخرى، تتمثل في عنصر الترميز، أي ترميز الصور والبنيات اللغوية ذات الطابع الذهني/ النفسي، كما لها القدرة على تمثل الواقع والقدرة على التخطيط، والقدرة على الخلق والإبداع الذهني للعوالم الممكنة وغير الممكنة. فاللغة لها بنية معرفية وذهنية تجعلها قادرة على ترميز وتمثل العالم الفيزيائي الواقعي والاستعاري.

ونشير إلى أننا نسير في اتجاه اللغة بوصفها قدرة معرفية لكون الإنسان يمتلك مجموعة من القدرات الحسية والحركية والمعرفية، وامتلاكه للغة، فهو في حد ذاته امتلاكه لقدرة معرفية ذات أساس بيولوجي. فالأطفال يمتلكون ملكة لغوية ينفردون بها عن الأجناس أو الأنواع الأخرى، وتعتبر جزءًا لا يتجزأ من مقوماته الأحيائية، مثلها في ذلك مثل قدرات أخرى محددة أحيائيا، وخاصة بالنوع البشري.[7]

فالملكة المتعلقة بالتواصل بين البشر مثلا، تبدو مختلفة تماما عن أنساق التواصل لدى باقي الكائنات الحية.[8] ويرى عدد من الباحثين في إطار هذا التصور أن بعض الأنساق المعرفية، كأنساق التواصل لا يمكن إيجادها لدى الأجناس الحية المختلفة، بل نجدها موحدة لدى جنس واحد. وهذا الأمر ما تم التوصل إليه في إطار علوم معرفية بحثية في السنوات الأخيرة، مثل: اللسانيات والأحياء التطورية والأنثروبولوجيا وعلم النفس...إلخ. وأصبح مفروضا على اللسانيات الأحيائية البحث عن أجوبة معرفية لبعض التساؤلات الخاصة بمسألة امتلاك اللغة، وكيف يمكن معرفة الأصوات الخاصة بالجنس البشري، والسمات المشتركة بين الإنسان والحيوان. فأصبح الأمر يقتضي معطيات تجريبية يكشف عنها البحث المقارن في الأنساق الإدراكية والمعرفية لدى الإنسان والحيوان. إن ملكة اللغة تسمح لنا بربط تمثيلات الأصوات بتمثيلات المعاني بصورة لا محدودة.

ونحن نملك أنساقا قادرة على إنتاج الأصوات وتحليلها، هي الأنساق النطقية/ السمعية، التي تقوم مكوناتها بوظائف مستقلة عن اللغة كالتغذية والتنفس وإدراك الخلفية الصوتية، إلخ. كما نملك أنساقا للفكر تصعب دراستها منفصلة عن اللغة،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لكنها مع ذلك لا تطابق اللغة، إذ يمكننا أن نفكر بدون لغة، والثدييات المتطورة أو البشر يعانون من أمراض لغوية بالغة يملكون نشاطات ذهنية نصفها بـ«الفكر». **هكذا يمكن اعتبار ملكة اللغة جهازا يربط بين تمثيلات الأصوات وتمثيلات المعاني، ويستعمل بطرق مختلفة هي أنساق خارج اللغة كالأنساق النطقية السمعية وأنساق الفكر.**[9]

فاللغة، إذن، نسق أحيائي ترتبط بأنساق أخرى لدى الكائن البشري أو الكائنات الأخرى. **واللسانيات الأحيائية (Biolinguistics) تنظر إلى اللغة بوصفها موضوعا طبيعيا يتجلى في قدرة معرفية تعتبر مكونا من مكونات الذهن/ الدماغ الداخلية لدى الإنسان، وتتعلق بمعرفة اللغات الطبيعية واكتسابها واستعمالها.**[10]

وتستجيب العبارات التي تبدعها (أو تولدها اللغة) إلى نوعين من القيود الوجاهية، والتي تتمثل في النسق الحسي الحركي والنسق التصوري القصدي. **وتمتلك اللغة في هذا الإطار خاصية نسقية لا نهاية لها من الموضوعات. وأصبح توجها جديدًا في إطار البرنامج الأدنوي**[11]**، حيث انصب الاهتمام إلى جانب الخصائص اللغوية الداخلية، على الوجاهات**[12] **(Interfaces) التي تربط الملكة اللغوية بأنساق معرفية أخرى، أي بخصائص خارجية.**[13]

ويرى تشومسكي[14] في كثير من أعماله الأخيرة أن اللغة صوت ومعنى ويربط بينهما نسق حاسوبي، ومن ثم، فهي ليست أداة للتواصل برغم اعتقاد كثير من الناس بذلك، بل هي قدرة معرفية، مثل باقي القدرات المعرفية التي يمتلكها الإنسان. أي أن اللغة أعقد من أن تختزل في خاصية التواصل.

وأصبح ينظر إلى الدماغ/ الذهن البشري باعتباره شبكة من العلاقات ذات الطابع الحاسوبي، تتفاعل في ما بينها. وفي هذا العنصر جزء خاص بالغة وإنتاجها حسب طبيعة الهندسة الذهنية. ويختلف الإنسان عن باقي الكائنات الأخرى فيما يتعلق بعنصر اللغة، نظرا لارتباطها منذ الأعمال العقلانية الأولى بالجنس البشري، وملازمتها له.[15]

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى تصورين للغة مختلفين على مستوى الرؤى والمعطيات:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

2,1. تصوران للغة

بينت مجموعة من الأبحاث اللسانية خضوع اللغة لعامل التطور من جهة، وعامل التكيف من جهة أخرى، وارتباطا بهذين التصورين لابد من اقتراح عمليّ لتصورين جوهريين في هذا الموضوع.

2,1,1 مبدأ التكرارية

يرى أصحاب هذا المبدأ أن مكونات الملكة اللغوية بالمعنى الواسع، توجد كلها لدى ذوات غير الإنسان، باستثناء مكون واحد هو الملكة اللغوية بالمعنى الضيق ونواته التكرارية. فتشومسكي وأتباعه[16] يرون أن اللغة تتطور [أو تخضع لعملية التطور]، وأن غير الإنسان يمتلك معظم مكونات الملكة اللغوية، بمعنى أن الحيوان يمتلك نظرية للذهن.

وبالتالي، فإن الإنسان والحيوان يشتركان في نظرية للذهن وعنصري الإدراك وإنتاج الكلام (المحاكاة). فأصحاب هذا التوجه يعتبرون أن الملكة اللغوية الموجودة في ذهن/ دماغ المتكلم تتضمن نسقا حاسوبيا يعمل على التكرار أو الإبداعية، ويستطيع توليد ما لا حصر له من التعابير المنفصلة والمتصلة، باعتبارها مسألة خاصة بالجنس البشري لا يشترك فيها الحيوان. وهذه هي النقطة التي يختلف فيها الإنسان مع الحيوان على الرغم من امتلاكهما لنظرية الذهن، باعتبار اللغة لعبة معقدة وخاصية معرفية نجدها لدى الجنس البشري وليس لها مثيل في إطار التواصل الحيواني، وهذا الأمر هو الذي يصطلح عليه هاوزر وتشومسكي وفيتش بتطور مكونات الملكة اللغوية.[17]

وتسمح الأدبيات المتعلقة بالثدييات المتطورة التي يستند إليها هاوزر وتشومسكي وفيتش (2000)[18] بخصوص البنية التصورية، بالاعتقاد بأن بعض أسس النسق التصوري البشري توجد لدى بعض هذه الثدييات، مثل الأنساق الفرعية المتعلقة بالتفكير الفضائي والسببي والاجتماعي. وغيرها من المظاهر التي لا تعتبر لدى الإنسان خاصة باللغة.

ويضاف إلى هذا **أنساق تصورية أخرى تبدو جلية في النشاط اللغوي البشري، بينما يصعب تبنيها في أي مظهر من مظاهر السلوك الطبيعي لدى الثدييات المتطورة.**

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وتشمل هذه الأنساق الجواهر essences (باعتبارها مكونا رئيسا من أحياء وكيمياء الحس المشترك)، والملكية، والأدوات المتعددة الأجزاء، والأبوة، والحب الرومانسي، وكثير من التصورات الأخلاقية، وتصورات الواجب. فيمكن أن تكون هذه القدرات غائبة أو بدائية فقط لدى الثدييات غير البشرية.[19]

فالأنساق التصورية نجدها كامنة لدى ذوات غير بشرية، غير أنه يصعب تبنيها أو ترجمتها ترجمة كاملة بشكل منظم وخاضع لشروط المقبولية الثقافية والنظام الاجتماعي الذي يكاد يكون شبه غائب في جانب التواصل الحيواني. فهناك بعض الحيوانات تعمل على ترجمة مجموعة من التصورات، غير أن هذه الترجمة تبقى ناقصة وغير كافية.

ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك: **تصور الوفاء**، فنجده حاضرا بقوة لدى كائنات غير بشرية، مثل: الدلافين، والكلاب، غير أن هذا التصور يبقى حكرا على فئة معينة من الحيوانات، وتمثله لم يكن بشكل منظم وغير خاضع لعوامل اجتماعية ونفسية، ومن ثم، فتصورات الأخلاق والواجب والحقوق، لا تترجم بالطريقة الصحيحة كما هو متعارف عليه في إطار المعرفة الاجتماعية لدى الكائنات البشرية.

2,2,1 حجة التصميم

يرى بنكر وجاكندوف (2005)[20] أن افتراض التكرار فقط مخالف لموقف تشومسكي السابق، القائل إن اللغة قدرة معقدة يختص بها الدماغ البشري وحده.

فاللغة عند بنكر وجاكندوف نسق أعقد ولا يمكن اختزالها في نسق التكرار فقط، فهي تخضع لعملية التكيف، فتصميمها وبنية مكوناتها دليل على أنها خضعت، كغيرها من الأنساق الأحيائية، لانتقاء طبيعي عبر سلسلة التطور لتسهيل التواصل بين البشر. فاللغة نسق أعقد بكثير، فعملية الضرب أو حل المسائل الرياضية، ولعبة الشطرنج مثلا، هي خصائص معرفية معقدة لا يمارسها إلا الجنس البشري، فاللغة هي الأخرى خاصية معرفية خاصة بالجنس البشري.

والبنية التصورية التي يمتلكها الإنسان[21] مختلفة تماما عن الحيوانات، وإذا كانت موجودة لديها، فإنها تمارس بشكل بدائي، وبطريقة غير منظمة، ولا تخضع لعملية التسلسل الاجتماعي ولا للنسق الثقافي. وأما فيما يخص إنتاج الكلام، فتعد القدرة على المحاكاة الصوتية لدى الإنسان مكونا ضروريا للقدرة على اكتساب

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

معجم اعتباطي مشترك، يعد بدوره مركزيا في القدرة اللغوية. لكن المحاكاة والتعلم الصوتيين ليسا خاصين بالإنسان، وهناك قدرات محاكاتية غنية ومتنوعة لدى ثدييات أخرى (كالدلافين) وبعض الطيور (كالببغاء) التي تعبر عن قدرة محاكاتية صوتية متطورة[22]

والجدير بالذكر أن الإنسان يمتلك النسق اللغوي باعتباره ملكة لغوية تخضع لعنصر التكيف، ولا يمكن تلخيصها أو اختزالها في مبدإ التكرارية أو الإبداعية، فهي نسق أعقد من ذلك. ويمكن أن تكون أيضا من مظاهر ملكة اللغة بالمعنى الواسع خاصة بالبشر، لكنها جزء من نسق يتعلق بالتفكير غير اللغوي بصدد العالم، عوض تعلقها باللغة في حد ذاتها.[23]

والواقع أن الذهن البشري قادر على إعطاء أوصاف لا يمكن أن تأتينا من المكونات اللسانية الأخرى كالتركيب أو الصرف، بل إن العنصر القوي في بناء هذا الأمر يأتي من التصورات، فاللغة في هذا الإطار تكون عنصرًا مساعدًا ووسيلة للفكر من أجل فهم المعنى. وفي هذا الصدد، نفترض تبعا لـ: جاكندوف (2002) Jack-endoff أن الصورة اللغوية تقدم وسيلة للفكر ليكون في متناول الوعي. فإذا لم تكن مستعدًا للتعامل مع اللغة والذكاء والوعي والتفاعل الاجتماعي والثقافي، فإنك لن تفهم المعنى.[24]

وينحو جاكندوف دائما إلى محاولة تفسير سيرورات الإدراك البشري وعلاقته بالسلوك اللغوي اعتمادًا على نظريات علم النفس المعرفي[25]، حيث يعتمد على القيد المعرفي الذي يتلخص في وجوب افتراض مستويات للتمثيل الذهني، تتضافر فيها المعلومات القادمة من أجهزة بشرية أخرى مثل جهاز البصر، والجهاز الحركي، والأداء غير اللغوي، وجهاز الشم. وبدون افتراض هذه المستويات التمثيلية، يستحيل أن نقول إننا نستعمل اللغة في وصف إحساساتنا، وإدراكاتنا، وتجاربنا المختلفة بوجه عام.

وتؤكد هذه المقاربة أن لكل معاني الألفاظ في اللغة دلالة معجمية، وهي دلالة نابعة من المستوى التصوري الذي يعمل على التقاط التجربة، وتعبر عنها باللغة، وهو مستوى تصوري متسق ومطرد مثله مثل القواعد النحوية، بل إن هذا المستوى التصوري يدخل في إطار المعرفة النحوية العامة المتوافرة عند الإنسان.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إن تبني أي موقف من هذين الموقفين رهين بمعطيات تجريبية يكشف عنها البحث المقارن في إطار الأنساق الإدراكية والمعرفية لدى الإنسان والحيوان.

2. نظرية الذهن

يقتضي الحديث عن نظرية الذهن – باعتبارها نظرية معرفية ذات أساس بيولوجي– الرجوع حتما إلى النظرية القالبية **لـ: فودور(1983)** و**(1984)**،[26] ذات الطابع الذهني، ثم القالبية الذهنية القائمة على البنية، كما هو موجود في نظرية الدلالة التصورية التي يمثله **راي جاكندوف (2002)** و**(2007)** [27]، باعتبارها أحد الأطر الذهنية التي تمكن من تخزين التجربة والربط بينها وبين الذاكرة المرحلية وخطط العمل المستقبلي، وهي نسق مركزي من أنساق الذهن. وكذلك بعض أعمال عالمة النفس **ماندلر (2004)** [28] Mandler حول الكيفية التي تنتج بها التجربة المتجسدة الخطاطات الصورية.

1,2 عن نظرية الذهن

تشير بعض الدراسات[29] إلى أن ظهور مفهوم نظرية الذهن يعود إلى السبعينيات من القرن الماضي في بحث **لبرياك وودراف (1978)** بعنوان: هل يملك الشمبانزي نظرية للذهن؟ كما تعد هذه النظرية الملكة المعرفية المسؤولة عن إسناد الحالات الذهنية إلى الآخرين، كالمعتقدات والمقاصد والرغبات...إلخ.[30] وتفرض البحث في بنية الملكة اللغوية الصورية والنفسية والعصبية، بالنظر إلى باقي ملكات الذهن[31] وتتعلق بالقدرة على إسناد المعتقدات والرغبات والمقاصد إلى الآخرين، أي منحهم حياة ذهنية، لكونها نظرية أوسع من النظرية الاجتماعية من حيث إننا يمكن أن نسند حياة ذهنية لكائنات غير بشرية كذلك.[32]

إن عدتنا المعرفية ذات الطابع الأحيائي تقودنا حتما إلى ربط سلوك الإنسان (الأشخاص) بحالاتهم الذهنية، لكون أدمغتنا مكونة من شبكات عصبية معقدة جدا وعالية البنْيَنة.

وتتميز نظرية الذهن بالغنى، ولذلك، يمكننا أن نجد دلائل الغنى لدى ذوات غير لغوية كالرضع والحيوانات الرئيسات (primates) العليا، وهي أنماط من التفكير الذهني، كما تعد هذه النظرية مرتكز الإدراك والاستنتاج...إلخ. وتجدر

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الإشارة إلى وجود مجموعة من الملكات المعرفية ذات الطابع الذهني في هذه النظرية، وهي نظرية أوسع وأغنى من النظريات الأخرى من حيث الأسس والمبادئ، فهي تساهم في إعطاء حياة ذهنية لذوات غير إنسانية، كقرود الشمبانزي مثلا.

وارتكزت نظرية الذهن على مسألة الموقف الذهني/ النفسي[33]، ومبدأ التأليفية[34] ويتبين من خلال رصد سلوك بعض الرئيسات المعقدة كالقرود في سياقها الاجتماعي، أن لهذه الملكات فكرا ذا بنية تأليفية غنية. وهي بنية، إذا لم تكن في غنى عن الفكر البشري، فإنها تبقى، مع ذلك، ذات طابع تأليفي.[35] وتعد الملكة اللغوية نسقا متميزا من الأنساق الأحيائية الأخرى. فالذهن البشري غني يحمل تصورات عدة، ويمثلها عبر العالم الفيزيائي للكائن البشري، وهي قدرات معرفية ناتجة عن الأنساق التصورية للإنسان.

ويمتلك الإنسان القدرة على الإدراك والاستنتاج وتمثل الأشياء المحسوسة والمجردة، باعتباره قادرا على قراءة تمثلات الآخرين، لكونه يمتلك قدرات معرفية وإدراكية وذهنية تمكنه من ذلك، وله شبكة تصورية عملاقة عن التمثلات والأشياء الموجودة في العالم الخارجي، وبذلك يستطيع قراءة الأذهان (أذهان الآخرين) وتمثل الأشياء والعناصر المحيطة به، فقد بينت **زينشاين** (2003) و (2006)[36] أن البحث في القدرات المعرفية للإنسان يساعد على تفسير السلوك البشري، وقراءة أذهان الآخرين.

2,2 الوجاهات ونظرية الذهن

وتعد الوجاهات من بين الملكات الأكثر تعقيدا التي لها علاقة بتصميم اللغة واكتسابها وهندسة تمثلها في ذهن/ دماغ الإنسان، وفي هذا الصدد يقول **محمد غاليم**: أصبح مفهوم الوجاهات واردا بقوة في القضايا الشائكة المتصلة بتصميم اللغة وهندسة تمثلها في الذهن/ الدماغ البشري.[37]

إن الوجاهات الرابطة بين التصورات التي تحملها الأقوال اللغوية، من جهة، والمعطيات الهائلة المكونة لنظرية الذهن من جهة أخرى، تدعى بالوجاهات الخارجية[38] التي تتعلق بالصلات التفاعلية بين الملكة اللغوية وباقي الملكات الأخرى.[39] وهذه الوجاهات هي التي تمكننا، مثلا، من استخدام أنساقنا الحسية – الحركية لاستقبال الكلام وإرساله، كما هو الحال في الوجاهين الواصلين بين اللغة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والنسقين السمعي والنطقي، ومن استخدام اللغة للتعبير عن مقاصدنا ومعتقداتنا ورغباتنا وإدراكاتنا وأفكارنا، كما هو الحال في الوجاه الواصل بين المعنى اللغوي والنسق البصري (أو الفضائي)، أو الوجاه الواصل بين المعنى اللغوي ونسق الاستنتاج الذي تقوم عليه عمليات التفكير.

والواقع أن عمليات الإدراك الذهني للأشياء (أو العناصر) الموقعة في الفضاء، ناتجة عن تفاعل الوجاه البصري وباقي ملكات الذهن الأخرى، وعن طريق هذا التفاعل بين النسقين الإدراكي والبصري، نستطيع بناء مجموعة من التصورات وإعطاء أوصاف عن العلاقات الفضائية.

3,2 الاستعارة ونظرية الذهن

تعد الاستعارة مبحثا رئيسا في العلوم المعرفية، باعتبارها مبحثا يسعى إلى وضع أسس تفسيرية للنسق التصوري واللغة في الدراسة العامة للذهن. ومن المستحيل أن نفكر في الذهن أو نتحدث عنه دون تصوره استعاريا. ولقد راكمت الدراسات التجريبية في العلوم المعرفية مجموعة من النتائج التي تبين أن إسناد الخصائص الذهنية إلى الأشخاص الآخرين – وهو موضوع نظرية الذهن – يعتبر من الوسائل الأساسية اللازمة التي تنظم بها الكائنات البشرية فهمها للسلوك الاجتماعي فيما بينها.[40]

فللاستعارة التصورية صلة بالذهن البشري، فكلما تصورنا بعض مظاهر الذهن من خلال القبض على الأفكار، أو الوصول إلى نتائج... إلخ، فنحن نستخدم الاستعارة لإعطاء معنى لما نفعله بواسطة أذهاننا. إن نسق الاستعارات المرتبط بالذهن منتشر بشكل كبير إلى درجة أنه يستحيل علينا وصفه كُلّه هُنا.[41] ومن بين استعارات الذهن،[42] نجد:

(3) الذهن جسد.

توضح هذه الاستعارة أن الأفكار والتأملات واللحظات لا توجد خارج الجسد، باعتبارها عناصر أولية نابعة من ذهننا، أي أن الجسد والذهن متلازمان. وقد حاولت الفلسفة الغربية الحديثة أن تسير في نفس الاتجاه القائل بأن الذهن والجسد وجهان لعملة واحدة ولا يمكن الحديث عن الأفكار والتمثلات خارج إطار الجسد. فالتفكير الإنساني برمته تفكير متجسد ولا يقع خارج الجسد.

وإلى جانب استعارة الذهن جسد، هناك استعارات أخرى، مثل:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(4) الذهن آلة.

• الأفكار منتوجات للآلة.

• التفكير العادي هو العملية العادية للآلة.

ومن اقتضاءات هذه الاستعارة أن الأفكار ينتجها الذهن بصورة مطردة وقابلة للوصف وآلية، وأن كل فكر له بنية يفرضها عمل الذهن.[43] فالذهن مجسد، ليس بالمعنى العميق الذي تعتبر فيه أنساقنا التصورية وقدرتنا على التفكير مُشَكَّلَة خلال طبيعة أدمغتنا وأجسادنا وتفاعلاتنا الجسدية، لا وجود لذهن منفصل أو معزول عن الجسد ومستقل عنه، ولا وجود لتفكير مستقل عن الأجساد والأدمغة.[44]

إننا نقوم بعملية بناء تصورنا للذهن استعاريا من خلال خطاطة صورة وعاء، وتحدد هذه الخطاطة فضاءً داخل الجسد ومنفصلا عنه. وعبر الاستعارة، يكون للذهن داخل وخارج. فالأفكار والتصورات داخلية، إذ توجد في الفضاء الداخلي لأذهاننا، في حين أن ما تحيل عليه أشياء موجودة في العالم الخارجي.[45]

بعبارة أخرى، تكون عبارة الوعاء دالة، لأن الأوعية دالة في التجربة اليومية. ففي وضع كالذي تصفه الجملة الآتية: **العصفور في القفص**، يستلزم الوضع الفضائي المتعلق بالحرف في دالة احتواء تشمل عددا من النتائج، مثل: تخصيص محل الكيان الذي يحتويه الوعاء وتحديد حركته الممكنة. فكون العصفور محتوى في القفص يقيه من الطيران، وإذا فتح القفص طار منه العصفور.

ولهذا السبب، يمكن أن يستعمل الحرف (في) في أوضاع غير فضائية، فلأن الأوعية تقيد النشاط، ليصبح تصور القوة وحالات كالحب أو الأزمة من خلال حقل الاحتواء أمرا ذا دلالة. وتسمي **ماندلر** هذه العملية القائمة على تكوين خطاطات صورية من خلال إعادة وصف التجربة الفضائية، تحليلا للمعنى الإدراكي.

إن فهمنا للأنشطة الذهنية ولماهيتها يصاغ استعاريا انطلاقا من الأنشطة المادية، مثل: التحرك، أو الرؤية، أو معالجة الأشياء، أو الأكل، أو أنواع أخرى من الأنشطة... إلخ. ولا يمكننا أن نفهم أو نفكر في الذهن بدون هذه الاستعارات.[46]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

خاتمة

نخلص في هذا الإطار إلى كون اللغة عضوا محددا بيولوجيا في ذهن/ دماغ الإنسان، ويخضع لعاملي التطور والتكيف. كما أن هناك تعالقا ابستمولوجيا بين اللغة ونظرية الذهن باعتبارها تمثيلات ذهنية مبنية في صورة تنظيم معرفي. وما يبرز غنى نظرية الذهن وشموليتها مقارنة مع باقي النظريات المعرفية الأخرى، ارتكازها على الاستنتاج وارتباطها بالإدراك والفعل غير اللغويين، وتجاوزها حدود الدلالة اللغوية ذات الأساس اللغوي الضيق، لكونها جزءا صغيرا فقط من نظرية الذهن. وبذلك تكون نظرية الذهن سابقة ابستمولوجيا، على البنية اللغوية، سواء في ما يتعلق بمتعلم اللغة أو بمسألة التطور عموما.

الهوامش

1 – لقد كرس لينبرج على حد تعبير مازن الوعر (1984)، ص. 147، حياته كلها لدراسة اللغة التي اعتبرها فاعلية من الفاعليات البيولوجية الطبيعية للإنسان، وقد أراد أن يدرسها دراسة تشريحية تشبه الدراسات التشريحية الأخرى للجنس البشري.

2 – يبرز تشومسكي ثلاثة عوامل لتصميم اللغة، وتتمثل في: التجهيز الوراثي الذي يمتلكه الإنسان والتجربة المجسدة التي تعد عاملا أساسيا من عوامل تصميم اللغة، وأخيرا، مبادئ غير خاصة بالملكة اللغوية.

3 – يتبنى تشومسكي وأتباعه مبدأ التكرارية بوصفها خاصية بشرية.

4 – يخالف جاكندوف وبنكر رأي تشومسكي وأتباعه الذين اختصروا دور اللغة في التكرارية، فتبنوا حجة التصميم وغنى اللغة.

5 – محمد الرحالي (2005)، ص.42.

6 – م، ن، ص، ن.

7 – للإنسان قدرات معرفية أخرى ويشترك فيها مع أجناس أخرى، مثل: الحيوان، تتمثل في: القدرة على المشي والقدرة على الأكل، وهناك قدرات أخرى غير أن التفوق فيها يكون للجنس البشري، كالقدرة على الحساب، والقدرة على تعرف الوجوه والصوت.

8 – محمد غاليم (2007)، صص.63–64.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

9 – المرجع نفسه، ص.58.

10 – المرجع نفسه، ص.57. ونقصد باللغة المكون الداخلي من مكونات الذهن / الدماغ، وتسمى عادة لغة داخلية (I. Language).

11 – ظهر البرنامج الأدنوي (The Minimalist Program) مع تشومسكي في بداية التسعينيات من القرن العشرين، امتدادا لمحطات النحو التوليدي التحويلي، حيث انتقل من تفسير الخصائص الخاصة بالنسق اللغوي إلى ربط هذه الخصائص بالخصائص العامة للنظام العضوي البشري. وهذا البرنامج ليس نظرية محددة، ولكنه، كما يدل اسمه، فهو برنامج بحث عام مستقل عن أي مقاربة خاصة باللغة. كما مكن من تقديم ما أصبح يعرف بالتفسير المبدأ، ويقوم هذا التفسير على أن النسق اللغوي الداخلي مصمم على نحو أمثل يستجيب للقيود الوجيهية التي تفرضها الأنساق الخارجية. وحاول هذا البرنامج إدخال أسس تصورية ذات امتداد طبيعي (فيزيائي- بيولوجي) كالبساطة والاقتصاد والفعالية والتناظر واللاحشو.

12 – يعد مفهوم الوجاه من بين المفاهيم المركزية في نظرية هندسة التوازي النحوي المقترحة من لدن راي جاكندوف (1983) و(1990)، الذي يسعى من خلالها إلى إعادة إدماج النحو التوليدي، بما في ذلك نظرية الدلالة، في العلوم العصبية والمعرفية بكيفية تجعله يتلاءم بصورة طبيعية مع الهندسة الواسعة للذهن البشري. ويمكن تقسيم الوجاهات إلى:

أ. وجاهات داخلية ترصد التفاعل الذي يحصل بين الأنساق اللغوية، وذلك مثل، الوجاه التركيبي والصواتي، والوجاه الدلالي التركيبي، ثم الوجاه الدلالي والصواتي، أي الوجاهات التي نجدها رابطة بين مكونات النحو الثلاثة، والواقع أن هذه الوجاهات لا تعكس كل الخصائص، بل تحكمها علاقات غير شفافة.

ب. وجاهات خارجية ترصد الصلات التفاعلية بين الملكة اللغوية وباقي الملكات الأخرى. وهذه الوجاهات هي التي تمكننا، مثلا، من استخدام أنساقنا الحسية ــ الحركية لاستقبال الكلام وإرساله، كما هو الحال في الوجاهين الواصلين بين اللغة والنسقين السمعي والنطقي؛ ومن استخدام اللغة للتعبير عن إدراكاتنا وأفكارنا، كما هو الحال في الوجاه الواصل بين المعنى اللغوي والنسق البصري (والفضائي، أو الوجاه الواصل بين المعنى اللغوي ونسق الاستنتاج الذي تقوم عليه عمليات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التفكير، كما هو موضح في جاكندوف (2002) و(2007) و غاليم (2011 أ وب).

13 – محمد غاليم (2007)، ص. 57.

14 – يدافع تشومسكي في أعماله الأخيرة (1995) و(2002) و(2016) على أن اللغة لم تكن يوما أداة للتواصل كما هو متداول لدى بعض التيارات أو المدارس اللسانية التي تلخص دور اللغة في التواصل.

15 – يستمد هذا التوجه (التوجه التوليدي) أسسه ومبادئه من الفلسفة العقلانية التي يمثلها الفيلسوف الفرنسي رنيه ديكارت، وكان لهذا الفيلسوف الأثر البالغ في أعمال تشومسكي التوليدية، حيث ينطلق من فكرة محورية مفادها أن اللغة فطرية لدى الجنس البشري، وتكمن في ذهن/ دماغ المتكلم، وتأثير تشومسكي بديكارت أدى إلى تأليف كتاب في (1966) بعنوان اللسانيات الديكارتية (1966) .Carte-sian Linguistics

16 – موقف هاوزر وتشومسكي وفيتش المتمثل في مبدإ التكرارية فقط، أي أن الفرق الجوهري بين الإنسان والحيوان يتمثل في مبدإ التكرارية والإبداعية.

17 – اللغة تخضع لعامل التطور لدى الإنسان، عكس الحيوان.

18 – انظر هاوزر وتشومسكي وفيتش (2000).

19 – محمد غاليم (2007)، ص.70.

20 – انظر بنكر وجاكندوف (2005).

21 – يمتلك الإنسان بنية تصورية قوية، بها يستطيع ترميز العالم، وهي بنية جبرية.

22 – محمد غاليم (2007)، ص. 68.

23 – محمد غاليم (2007)، ص.70.

24 – جاكندوف (2002)، ص.13.

25 – يقصد بالعمل المعرفي أو علم النفس المعرفي، العلم الذي يبحث في كيفية امتلاك الذهن للمعرفة، وكيفية تطويرها، ويبحث في علاقة المحيط بالاكتساب، وفي كيفية احتفاظ الذاكرة بالمعلومة واستعمالها عند الحاجة.

26 – لقد اعتبر فودور في كتابه : قالبية الذهن (1983) كما هو موضح في غاليم (1999)، أن الذهن قائم على نمطين مختلفين من الأنساق المعرفية أو القوالب، وهما:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أنساق الدخل (input systems) وتسمى أيضا بالأنساق المحيطة، وتمثلها العمليات القالبية (كنسقي الإدراك البصري والإدراك اللغوي) التي تقدم إلى الفكر مادته وتحول الإحساسات الناتجة عن تفاعل الذات مع محيطها إلى تمثيلات قابلة لأن يعالجها الفكر، حيث إن أنساق الدخل تحول إحساسات خام إلى إدراكات ذات بعد قصدي، أو تعرض العالم على الفكر.

الأنساق المركزية: (أو الفكر)، وتمثلها العمليات غير القابلية التي تقارن بين التمثيلات، وتقوم بحساب استلزاماتها وتثبيت المعتقدات العلمية. وترتبط قابلية أنساق الدخل بامتلاكها مجموعة من الخصائص لا تملكها العمليات المعرفية المركزية، وتجعل منها أنساقا أشبه بردود الأفعال المنعكسة في سرعتها وإلزاميتها.

27 – يدافع جاكندوف في أعماله (1983) (2002) و(2007) عن البنية التصورية باعتبارها مظهرا من مظاهر التمثيلات المعرفية التي يقوم عليها الفكر لدى الإنسان. وبخلاف مظاهر الفكر التي تعتبر هندسية (geometric) أو شبه موضعية (qua-si-topological)، كما هي الحال في تنظيم الفضاء المرئي، فإن البنية التصورية، بنية جبرية (algebraic) مكونة من عناصر منفصلة. وهي تُرَمّزُ الأنماط (types) من الواردات (tokens)، والمقولات التي تفهم من خلالها العالم، والعلاقات بين مختلف الأفراد والمقولات. إنها إحدى الأطر الذهنية التي تمكن من تخزين التجربة والربط بينها وبين الذاكرة المرحلية (episodic) وخطط العمل المستقبلي، كما أنها القاعدة الصورية لعمليات التفكير المنطقي والاستكشافي على حد سواء. إنها، نسق مركزي من نسق الذهن. وهي ليست جزءا من اللغة في حد ذاتها، بل هي البنية الذهنية التي ترمّزها اللغة في صورة قابلة للتواصل.

28 – تعطي ماندلر (2004) أهمية بالغة للتجربة المتجسدة لتكوين خطاطات صورية من خلال إعادة وصف التجربة الفضائية، تحليلا للمعنى الإدراكي.

29 – غاليم، محمد (2014)، ص. 19.

30 – غاليم محمد (2014)، ص.17.

31 – المرجع نفسه، ص. 9 – 10.

32 – المرجع نفسه، ص. 19.

33 – تعتبر كل نظرية دلالية نظرية ذهنية/ نفسية إذا افترضت أن المعنى موضوع

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

نفسي، وأن بناء معاني التعابير اللغوية ليس إلا جزءا من العمليات النفسية أو الذهنية، التي تقوم عليها القدرة اللغوية الباطنية لدى المتكلم. فالهدف الذي تسعى إليه أي نظرية دلالية نفسية، ليس ربط اللغة بنموذج رياضي/ منطقي، كما في دلالة النماذج النظرية، ولا ربطها مباشرة بالعالم، كما في النظريات البيئية، وإنما هو توضيح الكيفية التي ترتبط بها اللغة والعالم بعضهما ببعض في الذهن البشري، لتبيان الصورة التي يتعالق فيها التمثيل الذهني للجمل والتمثيل الذهني للعالم.

34 – من الخصائص الجوهرية التي تتفرد بها اللغة الطبيعية خصيصتها التأليفية (combinatoriality)؛ أي قدرة متكلميها على خلق عدد لا محدود من الأقوال وفهمها، انطلاقا من التأليف بين عناصر محدودة العدد، تبعا لمبادئ معينة أو قواعد. وتعتبر هذه الخصيصة، المرتبطة بمفهوم النسق التوليدي، من الخصائص الجوهرية في تصور النحو التوليدي بمعناه الحديث، عند تشومسكي، الذي انبنى على التطور الذي حصل في التقنيات الصورية لوصف القواعد وأنساق القواعد، والذي اشتق من العمل المتعلق بأسس الرياضيات خلال النصف الأول من القرن العشرين، وهي التقنيات نفسها التي قادت إلى تطوير الحاسوب.

35 – انظر محمد غاليم (2007).

36 – زينشاين (2003)، ص. 273 – 275.

37 – محمد غاليم (2014)، ص.11.

38 – إن المقصود بالوجاهات الخارجية الصلات التفاعلية بين الملكة اللغوية وباقي الملكات الأخرى. وهذه الوجاهات هي التي تمكننا، مثلا، من استخدام أنساقنا الحسية ــ الحركية لاستقبال الكلام وإرساله، كما هو الحال في الوجاهين الواصلين بين اللغة والنسقين السمعي والنطقي؛ ومن استخدام اللغة للتعبير عن إدراكاتنا وأفكارنا، كما هو الحال في الوجاه الواصل بين المعنى اللغوي والنسق البصري (والفضائي، أو الوجاه الواصل بين المعنى اللغوي ونسق الاستنتاج الذي تقوم عليه عمليات التفكير، كما هو موضح في جاكندوف (2002) و(2007) و غاليم (2011 أ وب).

39 – محمد غاليم (2007)، ص.10.

40 – محمد غاليم (2015)، ص. 188.

41 – جحفة عبد المجيد (2016)، ص.321.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

42 – هذه الاستعارات مأخوذة من كتاب جحفة (2016).
43 – عبد المجيد جحفة (2016)، ص.359.
44 – م، ن، ص، ن.
45 – م، ن، ص.359.
46 – م، ن، ص.359.

قائمة المراجع العربية

- جورج لايكوف ومارك جونسن، **الاستعارات التي نحيا بها**، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء (1996) ط 1.
- جورج لايكوف ومارك جونسون، الفلسفة في الجسد، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1،2016 .
- جاكندوف، راي (2002) **الدلالة مشروعا ذهنيا**، ترجمة محمد غاليم ضمن كتاب، دلالة اللغة وتصميمها، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- العامري، عبد العالي (2016): «**التصور الاستعاري لبنية المسار في اللغة العربية**»، مجلة اللسانيات العربية، العدد الثالث، أبريل 2016، من إصدار مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، المملكة العربية السعودية.
- العامري، عبد العالي (2016) **بنية المسار في اللغة العربية: دراسة دلالية مقارنة**، دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن طفيل، القنيطرة.
- غاليم، محمد (1999) **المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي**، ط1، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
- غاليم، محمد (2007) **النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، مبادئ وتحاليل جديدة**، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- غاليم، محمد (2013) "**المعنى والتصورات**»، ضمن كتاب: لسانيات النص وتحليل الخطاب، إعداد: محمد خطابي، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن.
- غاليم، محمد (2014) "**السمات والوجاهات وهندسة النحو**»، ضمن كتاب: اللسانيات وإعادة البناء، وقائع الندوة العلمية الدولية الثالثة للسانيات، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، بمنوبة، تونس، أيام 10 و11 و12 أبريل 2014.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- غاليم، محمد (2015) "**اللسانيات والآداب**»، مبحثان معرفيان، ضمن مجلة البلاغة والنقد الأدبي، العدد الثالث.
- الزناد، الأزهر (210) **نظريات لسانية عرفانية**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ودار محمد علي للنشر ومنشورات الاختلاف.

قائمة المراجع الأجنبية

- Chomsky, N (2016): **What Kind of Creatures Are We?** Columbia University Press New York.
- Chomsky, N (2005): **Three Factors in Language Design, Linguistic** Inquiry, V. 36, no. 1.
- Chomsky, N (1995): **The Minimalist Program**. Cambridge, Mass: MIT Press.
- Culicover, P.W. and Jackendoff, R. (2005): **Simpler Syntax**, Oxford, University Press.
- Fauconnier, G, (1984): **Mental Representations**, MIT Press, Cambridge ,Mass.
- Fillmore ,C :(1968) ,**The Case for Case**, in Bach E .and Harms, Universals in Linguistic Theory ,Holt ,New York.
- Fodor, J, A (1983): **The Modularity of Mind An Essay on Faculty Psychology**; MIT Press, Cambridge.
- Fodor, J, A (1984): "**Observation Reconsidered",** Philosophy Of Science 51, 23, 43.
- Hauser, M., Chomsky, N. and Fitch, T. (2002): **"The Faculty of Language: What is it ,Who has it ,and How did it evolve**?", Science, v. 298.
- Jackendoff, R (2002) **Foundations of Languages, Brain, Meaning Grammar**, Evolution, Oxford University Press.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- Johnson, M (1987**) The Body In The Mind : The Bodily Basis Of Meaning, Imagination And Reason**, Chicago University Press.
- Lakoff, G (2006): **Conceptual Metaphor, in Cognitive Linguistics** Gruyterberlin, New York.
- Lakoff, G (1993**): The Contemporary Theory of Metaphor**, In A. Ortony (Ed), Metaphor and Thought, 2 nd edition Cambridge: Cambridge University Press.
- Lakoff, G. and Johnson, M. (1980): **Metaphor We Live By**. Chicago: University Of Chicago Press.
- Mandler, J (2004) **the Foundation of Mind: Origins of Conceptual Thought**, Oxford University Press.
- Pinker ,S .and Jackendoff ,R**"** :(2005) .**the faculty of language: what's special about it** ," **?** cognition.(2) 95 ,
- Zunshine ,L (2003) ,.**Theory of Mind and Experimental Representations of Fictional Consciousness ,Narrative**, v.11, no.3.
- Zunshine, L., (2006): **Why we Read Fiction, Theory of Mind and the Novel**, Ohio State University Press.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المظهر الإبداعي للغة: مقاربة أدنوية - إدراكية (*)

د. ناصـر فرحان الحريّص [1]

ملخص البحث

يعد «المظهر الإبداعي للغة» من القضايا الشائكة التي أثارتها اللسانيات التوليدية في وقت مبكر من نشأتها وجعلتها، منذئذٍ، من الركائز الأساسية لنجاح فرضياتها ودحض فرضيات أخر. تقوم فلسفة هذا المظهر على سمة الإنتاجية في اللغة التي بمقتضاها يستطيع متكلم – مستمع اللغة المثالي أن ينتج جملًا غير محدودة من وسائل محدودة، وأن يفهم جملًا جديدةً غير متناهية لم يسبق له أن سمعها من قبل. ويهدف البحث إلى تقديم مقاربة أدنوية – إدراكية لفهم طبيعة هذا المظهر تُمهد بدراسة لجذوره التاريخية عند أبرز فلاسفة القرنين السابع والثامن عشر الميلاديين. وتروم هذه المقاربة الأدنوية –الإدراكية تقديم تفسير للسمات الثلاث المميزة لهذا المظهر في أنه استعمال للغة: (أ) حر وخالٍ من المثيرات الداخلية والخارجية و(ب) متجدد وغير محدود و(جـ) ملائم لجميع المقامات. وتلك السمات، وفق هذه المقاربة، تبرهن على الطبيعة التوليدية للغة، وعلى التفاعل القائم بين نظاميها الإدراكي والإنجازي مع الأنساق المعرفية الأخرى، وكذلك، وربما هذا هو الأهم، على مدى ارتباطها بالفكر الإنساني بوصفها أداة للتفكير الحر والتعبير عن الذات، وليست مجرد وسيلة تواصل محض.

1. المقدمة

من أبرز النقود التي وجهتها اللسانيات التوليدية للسانيات البنيوية عجزها الظاهر، لاعتمادها على الوصف المجرد، عن اعتماد المبادئ التفسيرية للتوصل إلى

1– أستاذ اللسانيات والنحو التوليدي المشارك، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

دراسة الطبيعة الإدراكية للغة وارتباطها بالفكر الإنساني. ومن أبرز أمثلة هذا العجز، فشل اللسانيات البنيوية في تقديم تفسير للمظهر الإبداعي للغة الإنسانية (creative aspect of language)، الذي يلخصه تشومسكي[١] في الملاحظة التالية: إن متكلم اللغة المثالي، على الرغم من محدودية تجربته اللغوية، يمتلك مقدرة على إنتاج وفهم ما لا يحد من الجمل التي يفهمها، فورًا، أعضاءُ جماعته اللغوية حتى وإن كانت جديدة بالنسبة إليهم وله على حدٍ سواء (1964: 8). ودراسة هذا النوع من الإبداع، في نظر تشومسكي (1975: 123)، ينبغي أن نكون هدفًا أساسيًا لأي نظرية لغوية، لأنها تبرهن على وجود الإبداع الإنساني في مفهومه الواسع، وتمدنا بنموذج أكثر وضوحًا لأبعاد تطور الفكر الإنساني الذي يعدّ الإبداعُ من أعظم تجلياته وصوره، فضلًا عن الدور المركزي للمظهر الإبداعي في بناء النظامين الإدراكي والإنجازي لملكة اللغة. وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم تفسير، من منظور توليدي، للطبيعة الإنتاجية والإدراكية للمظهر الإبداعي للغة الإنسانية، وتوضيح مدى إسهام دراستنا للغة في مظهرها الإبداعي في الحصول على فهم أشمل للطبيعة البشرية، يُنفذ من خلاله إلى سبر أغوار القدرة المعرفية التي تتجلى أبعادها في دراسة الذكاء الإنساني، وطبيعة الإدراك، والضرورة البيولوجية وإسهامها، على وجه الخصوص، في تفسير النَّسَق المعرفي للملكة اللغوية، والعلاقة بين التجربة والأفكار الفطرية.

والمتتبع للدراسات اللسانية العربية التي درست النحو التوليدي، على كثرتها، يلحظ إغفالها دراسة المظهر الإبداعي للغة. وربما يعود السبب إلى أنّ تلك الدراسات كان همها التركيز على بعد النظرية التطبيقي وحسب، أي على دراسة نماذج تصلح للتطبيق على نحو اللغة العربية[٢]. وقد أدى ذلك إلى ندرة الأعمال اللسانية العربية التي تعنى بعمق النظرية الفلسفي المعرفي الذي، كما سنرى، ينصب جلّ اهتمامه على دراسة القدرة المعرفية وكشف آلية اشتغال الذهن البشري في إنتاجها وإدراكها. وفي سبيل تعزيز تعميق الاهتمام بهذا الاتجاه، يناقش هذا البحث فلسفة النظرية التوليدية حول المظهر الإبداعي للغة الإنسانية، جاعلًا من آخر نظرياتها إطارًا منهجيًا له، أعني نظرية البرنامج الأدنوي Minimalist Program التي رأت النور بداية تسعينيات القرن الماضي. ويعود سبب هذا الاختيار، لما يمتاز به هذا البرنامج من

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مبادئ قوامها الاقتصاد والاكتفاء بالأدنى الضروري من الاشتقاقات، وذلك باعتماد استنتاجات صورية قائمة على عدد محدود من الفرضيات القادرة على تغطية أكبر قدر من المعطيات والوقائع. وهو ما يمكن ملاحظته عمليًا في تفسيرها للمظهر الإبداعي للغة كما سنرى في ثنايا البحث. وفي سبيل تقديم تفسير للمظهر الإبداعي للغة في جانبه الإدراكي، يستعين البحث ببعض أفكار اللسانيات الإدراكية Linguistics Cognitive التي تتبنى فرضيات النحو التوليدي بشكل عام، والبرنامج الأدنوي بشكل خاص، على نحو ما نجد عند فودور 1983 (Fodor)، وبنكر (Pinker 1994)، وجاكندوف (Jackendoff 1997، 2002)، وماكجلفيري (McGilvray 2001، 2002، 2005).

ولكي يحقق البحث أهدافه، فقد قُسِّم، بعد مقدمته، إلى مباحث أربعة رئيسة. يفتتح أولها المبحثُ الثاني الذي يُعَرِّف – بإيجاز – بالطابع العام للنحو التوليدي في نزعته العقلانية في دراسة طبيعة المعرفة. وليُمهد لفهم أبعاد وفلسفة المظهر الإبداعي للغة، يتناول المبحث الثالث الخلفية الفلسفية التي كانت وراء تبني النحو التوليدي هذا المظهر بوصفه ركيزة من ركائز النظرية الأساسية. ويُخصص المبحث الرابع للمعالجة التوليدية للمظهر الإبداعي للغة منذ ظهوره المبكر مع بداية النظرية حتى تقديم وصف وتفسير له في آخر نظرياتها: نظرية البرنامج الأدنوي التي يتبناها البحث، كما أشير أعلاه، إطارًا منهجيًا له. وأخيرًا، تأتي الخاتمة ، في المبحث الخامس، لتلخص أفكار البحث وأهم نتائجه.

2. النزعة العقلانية المعرفية للنحو التوليدي

كانت النزعة العقلانية في البحث عن أساسٍ معرفي، وما زالت، هي السمةُ الغالبةُ على أدبيات النحو التوليدي وعلى فكر مؤسسه نعوم تشومسكي. كان ذلك واضحًا أتم الوضوح في محاولة توظيف المقولات الفلسفية لأفلاطون ولأرباب الفكر الفلسفي العقلاني الأوروبي الحديث. فمن خلال توظيف ما يعرف في الفكر الفلسفي بـ(مُشْكل أفلاطون)[٣]، خَلَص تشومسكي (1975: 14) إلى أن المعرفة فطرية، أي أن أساس المعرفة السابق على الوجود ضرورة قبلية للتعلم. ومن هنا، فإنه يمكن لنا أن نتخيل بموجب فرضية ماورائية قوية بأن الفكر الإنساني مكون

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بطريقة يستطيع معها الوصول إلى نظام واسع من المعارف. وبالإفادة من الفكر الفلسفي في القرنين السابع والثامن عشر الميلاديين، خرج تشومسكي بأفكار شكلت أسس نظريته اللغوية وفرضياتها، وجعلتْ منها نقطة تحول في مسار الدرس اللساني حتى يومنا هذا. ففرضية فطرية اللغة Language Instinct، التي أوحى إليها ابتداءً مشكل أفلاطون، زادها تشومسكي (1966/ 2002)[٤] عمقًا بتبنيه أفكار الفيلسوف الفرنسي رنيه ديكارت (René Descartes 1596–1650) الذي كان يرى أن الإنسان يختلف عن الحيوان في أن له عقلاً، وأن أهم خصائص هذا العقل إنتاج اللغة. وفي عدِّ اللغة وسيلة إبداع وخَلْق لغوي بواسطتها يستطيع المتكلم أن يولد ما لا حصر له من الجمل انطلاقًا من قواعد محدودة، تأثر تشومسكي بديكارت نفسه وحامل فكره جيرو دي كوردموي (Géraud de Cordemoy 1626–1684)م، وكذلك بالعالم الألماني ولهام فان همبولدت (W. Van Humboldt 1767–1835) م كما سيأتي توضيحه بشكل مفصل. وقد قادت فرضية فطرية اللغة تشومسكي (1975: 29) إلى أن يطرح فرضية أخرى شكلت علامة فارقة للنحو التوليدي، أعني فرضية (النحو الكلي)[٥] Universal Grammar التي ترى أن الملكة اللغوية تتضمن، بيولوجيًا، ذلك التنظيم المؤلف من مبادئ وشروط تكوّن عناصر أو خصائص كل لغات العالم. وفرضية "النحو الكلي" تأثرت هي الأخرى بالفكر الفلسفي العقلاني لما يعرف في تاريخ الدراسات اللسانية الحديثة بـــمدرسة "نحو بورت رويال" Port-Royal Grammar التي أفصحت عن مفاهيمها في كتاب: «النحو العام والعقلي» General and Rational Grammar الذي ألفه سنة 1660م كل من أنطوان أرنولد An-toine Arnauld و كلود لانسلو Claude Lancelot.

وبفضل هذه النظرة الفلسفية المعرفية، حولت دراسة النحو التوليدي مركز الاهتمام من الاعتماد على السلوك الفعلي[٦] في فهم طبيعة اللغة إلى «دراسة نظام المعرفة التي تكمن وراء استخدام وفهم اللغة. وبصورة أكثر عمقًا حولت هذه الدراسة مركز الاهتمام إلى الموهبة الفطرية التي تجعل من الممكن للبشر أن يحصِّلوا مثل هذه المعرفة. وكان التحول في الاهتمام تحولًا من دراسة اللغة المجسدة إلى دراسة اللغة المبنية داخليًا، من دراسة اللغة التي تعد موضوعًا مجسدًا إلى دراسة نظام معرفة اللغة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المحصلة والممثلة داخليًا في العقل/ الدماغ» (تشومسكي 1993: 83، تر: م. فتيح).

3. المظهر الإبداعي للغة في السياق التاريخي

تمتد الجذور التاريخية للنقاشات الفلسفية حول المظهر الإبداعي للغة من القرن السابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر في ملاحظات ديكارت كوردموي و هامبولدت وآخرين، غيرَ أنَّ تشومسكي (1972: 8) يرجع أول نقاش حول المظهر الإبداعي للغة إلى عالم وفيلسوف القرن السادس عشر الطبيب الإسباني خوان هيوارت (Juan Huarte 1529 – 1588) الذي ميّز بين ثلاثة أنواع من الذكاء. (أ) ذكاء الحيوان، ذلك الذكاء الطبيعي الذي هو في الأساس انعكاس وردة فعل. (ب) الذكاء البشري الذي ينطوي على الاستخدام العادي للغة، ثم أخيرًا (جـ) الذكاء الذي ينطوي على الخيال والإبداع الفني الذي هو مسحة من الجنون في مصطلحات أفلاطون. ويعتقد تشومسكي (2002: 108) أن ديكارت ربما كان على معرفة بتقسيم هيوارت للذكاء وخاصة الذكاء اللغوي.

كان القاسم المشترك بين ملاحظات ديكارت وكوردموي وهامبولدت يتلخص، كما سنرى، في أن اللغة البشرية خالية من السيطرة التحفيزية وليست وظيفتها تواصلية فقط، بل هي أداة للتعبير الحر عن الفكر والذات والاستجابة الملائمة للحالات الجديدة. فيما يلي، عرض لتلك الملاحظات التي كانت الأساس لفلسفة تشومسكي ونظريته التوليدية حول المظهر الإبداعي للغة الإنسانية.

3-1.مشكل ديكارت

يعد ديكارت أبرز فلاسفة القرن السابع عشر توضيحًا ونقاشًا لطبيعة المظهر الإبداعي للغة حتى إنَّ تشومسكي سمى نقاشه حول هذا الأمر بـ«مشكل ديكارت» على غرار «مشكل أفلاطون» حول فطرية المعرفة الذي أشرنا إليه آنفًا. وفي تأكيد ريادة ديكارت وسبقه في إشارته اللافتة إلى هذا المظهر، يقول تشومسكي في كتابه (اللسانيات الديكارتية): «إنّ إحدى المساهمات الأساسية للسانيات الديكارتية تكمن في ملاحظة أن اللغة البشرية في استعمالها الطبيعي لا تخضع لسيطرة المحفزات الخارجية التي يمكن التعرف عليها بشكل مستقل أو حتى للحالات الداخلية، فاللغة،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لا يقتصر دورها على الوظيفة التواصلية مقارنة بلغة الحيوانات. إنّ اللغة البشرية هي أداة للتفكير الحر والتعبير عن الذات» (2002: 67). ولطالما أكّد ديكارت على أهمية التفكير المجرد عند الإنسان بواسطة العقل؛ لكونه آلة عامة يمكن استخدامها متى احتيج إليها، وبفضل هذا العقل يمكن للإنسان أن يتصرف حيث تعجز كائنات أخرى عن القيام بذلك. ومن هنا، يرى ديكارت (1637/ 1968: 186، تر: محمود م. الخضيري) أن الإنسان يختلف عن الحيوان في أن له عقلاً، وأن أهم خصائص هذا العقل هو إنتاج اللغة التي يتمايز بها الإنسان عن غيره من المخلوقات الأخرى.

ويبني ديكارت فلسفته حول المظهر الإبداعي في استعمال اللغة على فرضيتين أساسيتين. الأولى أن اللغة أداة للتعبير عن الفكر، والثانية أن اللغة لا يمكن تفسيرها ميكانيكيا (أي آليًا، كما نفسر أنواع السلوك الأخرى عند المخلوقات بما فيها الإنسان)[٧]. وإذا كانت اللغة أداة للتعبير عن الفكر الذي هو بطبيعته متجدد وخلاق، فإنها لا بد أن تشاركه في هذه الخاصية الإبداعية. وفي نفي التفسير الآلي عن اللغة، يستدل ديكارت بالطريقة الروتينية التي ينتج بها البشر مجموعة من الجمل التي تعطي «إجابة ذات مغزى ملائم» عن أي نوع من الأسئلة المطروحة عليهم. فنحن عندما نكرر طرح سؤال على شخص معين في ظروف وحالات مختلفة، نتلقى كمًا كبيرًا من الإجابات بتعابير مختلفة، لكنها جميعها ملائمة عادة للإجابة على ذلك السؤال. الأمر الذي يتعذر تفسيره آليًا في نظر ديكارت؛ مما يوجب رده إلى مبدأ مختلفٍ وهو الجانب الإبداعي في استعمال اللغة (ينظر المرجع السابق، ص 185 وما بعدها، وتشومسكي 2002: 51). وهذا في نظر ديكارت هو حجة قوية؛ لإثبات أن الجنس البشري يختلف اختلافًا جذريًا عن بقية المخلوقات الأخرى التي هي بمثابة آلات «حين تُنظَّم مكوناتُها في صورة معينة وتوضع تحت ظروف خارجية معينة، فإن ما ستقوم به سيكون أمرًا محدَّدًا (أو قد يكون اعتباطيًّا). أما أفراد النوع البشري، فعلى النقيض من ذلك؛ فهم إن يوضعوا في هذه الظروف لا (يجبَرون) على سلوك بعينه، بل هم (يُحثّون ويوجَّهون)، فقط، لكي يتصرفوا بتلك الصورة المحدَّدة [...]، فتَصرُّفهم قد يكون متوقعًا، وهو ما يعني أنهم ربما يختارون القيام بالعمل الذي وجِّهوا وحُثّوا على القيام به، لكنهم مع ذلك أحرار بشكل فريد، مما يجعلهم غيرَ ملزَمين بعمل ما وجهوا وحثوا على عمله" (تشومسكي 1990: 18–19 تر: ح. المزيني).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ماذا يعني المظهر الإبداعي في استعمال اللغة عند ديكارت؟ إنه يعني، كما يرى داس جوبتا (Das Gupta 1999: 131)، أن استعمال اللغة غير متناهٍ، لأن الفكر الذي هي أداة له، بطبعه غير محدود؛ فلا حدود للفكر كما هو معروف. يضاف إلى ذلك، أن اللغة، مثلها مثل الفكر، مستقلة في طبيعتها التكوينية عن المؤثرات الخارجية والحالات الفيزيائية الداخلية. ومن هنا، تصبح العلاقة بين الفكر واللغة في مظهرها الإبداعي انعكاسية فكلاهما حر من المثيرات الخارجية stimulus-free وغير متناهٍ في الاستعمال unbounded in use.

وبناء على سبق، يمكن تلخيص فلسفة ديكارت حول المظهر الإبداعي في استعمال اللغة في النقاط الآتية (ينظر تشومسكي 1990: 17–18، تر: ح. المزيني، 2002: 51 وما بعدها):

أ. الاستعمال السَّوي للغة استعمالٌ مبدِع على الدوام وغير متناه؛

ب. حُرٌّ من تحكم المثيرات الخارجية والحالات الداخلية؛

جـ. منسجمٌ وملائم للمقامات التي يستخدم فيها؛

د. يثير لدى المستمع الأفكارَ التي يمكن له أن يعبِّر عنها في المقامات المماثلة بالطريقة نفسها؛

هـ. ينتج أشكالاً لغوية جديدة ومبتكرة لا حدود لها، ليس في كلام المتكلم فحسب، بل ربما في تاريخ اللغة.

2-3. ملاحظات كوردموي

يذهب كوردموي (8661/2791: 7)، أحد الفلاسفة الديكارتيين في القرن السابع عشر الميلادي، إلى أن تنوع السلوك البشري ومدى ملاءمته للظروف الجديدة يمكن تفسيره ميكانيكيًا من خلال افتراض أن البشر آلات معقدة فقط، ولكن القدرة الإبداعية للبشر وفي مقدمتها الاستعمال الخلاق والمتجدد والمتسق للكلام العادي إنتاجًا وفهمًا يتعذر تفسيرها كذلك. وفي هذا الصدد، يرى أن القدرة على الابتكار والقيام بذلك بطريقة ملائمة للحالات المتجددة عبر خطاب لغوي متماسك ما هو إلا برهان قوي على أن الكلام هو ذلك المظهر الإبداعي الخلاق. بل، إنه يذهب أبعد من ذلك عندما يلفتُ النظر إلى أن المقدرة على الكلام ليست الميزة البشرية الوحيدة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التي تميز الإنسان عن بقية المخلوقات الأخرى، بل إن ما يميزه، فعلًا، هو القدرة على الابتكار والاستعمال المتجدد للغة (نقلًا عن وَيد Wade 5991: 41). هذا الاستعمال المتجدد للغة، في نظر كورمودي، لا يتم عبر ترديد نفس الكلمات التي نسمعها، بل عبر إنتاج كلمات مختلفة تحمل المغزى نفسه (8661/ 2791: 91). وهنا نلحظ أن كورمودي، كديكارت، في النظر إلى أن اللغة البشرية حُرة وخالية من المثيرات الخارجية والحالات الفيزيائية الداخلية؛ لكونها خاصية طبيعية من خصائص الفكر الإنساني. وإذا كانت كذلك، فما هي إلا أداة للفكر والتعبير الحر والاستجابة الملائمة للظروف المتجددة، وليست مجرد وسيلة تواصل محض[٨].

3-3. هامبولدت والقدرة التوليدية الإبداعية للغة

يرى الفيلسوف الألماني هامبولدت (1836/ 1999: 43–44، 103، وانظر تشومسكي 1992: 13–14، تر: و. السراقبي) أن القوة العقلية mental power التي تمدنا بملكة الكلام تفترض وجود نظام من القواعد التوليدية erzeugen ينظم عمل الملكة اللغوية ويشكل أرضية التعبير عنها. هذا النظام نظامٌ توليدي؛ لأنه ببساطة يبدع استعمالات غير محدودة من وسائل محدودة. وعلى هذا الأساس، تصبح اللغة عند هامبولدت بنية من الصيغ والمفاهيم المرتكزة على نظام من القواعد التي تحكم العلاقات المتبادلة فيما بينها وتحكم انسجامها وتنظيماتها، غير أن بوسع هذه المعطيات المحدودة أن تتضام لتخلق نتاجًا لا ينضب. ومن هنا، يصبح الاستخدام العادي للغة إبداعًا لا شعوريًا ينشأ من فعلنا اللغوي دون أن تكون لدينا أي فكرة عن (المقياس) أو (التعميم) الذي يفسر لنا هذا الشكل الإبداعي للاستعمال اللغوي. إن محاولة تبسيط هذه العملية الإبداعية وعدها بنية عادية أو شبكة من الشبكات المتزامنة ليس من العلمية في شيء في نظر هامبولدت؛ إذ الإبداع في الاستخدام العادي للغة يتخطى الحدود والقواعد الهامشية من قياس وتعميم وغيرهما. ويمكن تخليص فكرة هامبولدت حول إبداعية الاستعمال اللغوي في جانبين:

(أ) إنتاج جمل غير محدودة من وسائل محدودة[٩]؛
(ب) اللغة كما يكتسبها متكلمها المثالي هي نشاط إبداعي توليدي فطري متجدد.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والمظهر الإبداعي لدى هامبلدت لا يقتصر على الاستعمال العادي للغة، بل يتعداه إلى عملية اكتساب اللغة عند الأطفال التي، هي عنده، إبداع وليست مجرد تعلم. وهذا الإبداع مرده إلى أن الأطفال يولدون وهو مزودون بهذه المقدرة الإبداعية الفطرية. وفي هذا الصدد يقول: «تعلم الأطفال للغة لا يتم عبر معرفة مجموعة من الكلمات وتخزينها في الذاكرة ونقطها عبر الشفتين، بل بنمو الملكة اللغوية عبر مرور العمر وامتداد التجربة» (1836/ 1999: 58).

ويعد تشومسكي أفكار هامبلدت محورية في تاريخ الدرس اللساني؛ فمن تلك الأفكار استقى تشومسكي الفكرة السابقة حول اكتساب اللغة عند الأطفال، واستعار مصطلح (التوليد)[١٠] الذي أصبح علمًا على نظريته؛ لأنه يشير إلى أن القدرة اللغوية ما هي إلا نظام من العمليات التوليدية الفطرية التي هي جزء من نظام معرفي أعم قد تبلور مسبقًا كاستعداد للعقل، وأن وظيفة التجربة هي أن تجعل هذا النظام اللغوي التوليدي بطبعه مدركًا وأكثر تمييزًا (ينظر تشومسكي 1965: 4، 2002: 62).

ألهمت هذه الأفكار الفلسفية تشومسكي، كما سيأتي، لأن يفترض أنّ لدى الإنسان مقدرة نوعية خاصة ومتفردة في تنظيمها الفكري الذي لا يمكن أن يعزى إلى الذكاء العام، بل إلى ما يمكن أن يسمى بالمظهر الإبداعي للاستعمال العادي للغة الذي تكمن خاصيته في عدم محدوديته في المدى وخلوه من أي مثير. فيما تبقى من البحث، نقاش مفصل لرؤية تشومسكي حول المظهر الإبداعي للغة منذ ظهورها في البدايات الأولى لنظريته أوائل ستينيات القرن الماضي، وانتهاء بتقديم مقاربة أدنوية–إدراكية تفسر سمات هذا المظهر ودروه في آلية اشتغال نظامي الملكة اللغوية: الإدراكي والإنجازي.

4. الفلسفة التشومسكية للمظهر الإبداعي للغة

4-1. البدايات الأولى

يعد المظهر الإبداعي للغة من القضايا الشائكة، التي أثارتها النظرية التوليدية في وقت مبكر من نشأتها. فمنذ ظهوره للمرة الأولى عند تشومسكي في الفصل الذي كتبه بعنوان: (القضايا الراهنة في النظرية اللغوية) ضمن الكتاب الذي حرره فودور و كاتز تحت عنوان: «بناء اللغة» وصدر سنة 1964م– كان واضحًا أنَّ تحديد سمات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

هذا المظهر وبيان دوره يعد عند تشومسكي ركيزة أساسية من ركائز النظرية اللسانية وهدفًا من أهدافها، وبه يقاس مدى نجاحها من عدمه. لقد كان ذلك واضحًا أتم الوضوح في بداية المبحث الأول من ذلك الفصل: (أهداف النظرية اللغوية):

إنّ الحقيقة المركزية التي يجب أن تعنى بها أي نظرية لغوية ذات قيمة، هي أن متكلم اللغة المثالي باستطاعته، في ظروف ملاءمة إنتاج جمل جديدة في لغته. وفي المقابل، يمكن للمستمعين فهمها على الفور، على الرغم من أنها جديدة، على حد سواء، بالنسبة له ولهم. معظم تجربتنا اللغوية، سواء أكنا متكلمين أم مستمعين، هو مع جمل جديدة؛ وبمجرد أن نتقن اللغة، فإن فئة الجمل التي يمكننا أن نتعامل معها بطلاقة ودون صعوبة أو تردد كثيرةٌ جدًا بحيث يمكن لجميع الأغراض العملية (وبالطبع، النظرية أيضًا) أن نعتبرها لا نهائية. إن التمكن الطبيعي من اللغة لا يعني فقط القدرة على فهم عدد غير متناهٍ من الجمل الجديدة كليةً، بل يعني، أيضًا، القدرة على تحديد الجمل الشاذة، وفي بعض الأحيان إيجاد تفسير لها [...]. ومن الواضح أن نظرية اللغة التي تتجاهل هذا المظهر "الإبداعي" هي نظرية بلا جدوى (تشومسكي 1964: 50–51).، ونص تشومسكي السابق يربط، بشكل أساسي، هذا المظهر الإبداعي للغة بنظام المقدرة للملكة اللغوية Language Faculty الذي يتيح لها أن تنتج، بواسطته، جملًا غير متناهية، وأن يُفهم أيضًا بموجبه الجمل التي ينتجها الآخرون. بل إنه يتيح للملكة اللغوية تحديد الجمل اللاحنة وإيجاد تفسير لها. إن المظهر الإبداعي للغة، بإيجاز، وكما أكد تشومسكي مرارًا، يعكس وبشكل ملحوظ الإمكانيات اللامحدودة للفكر في كونه ينتج من وسائل متناهية جملًا وتعابير غير متناهية تقيدها، فقط، قواعد بناء المفاهيم والجمل. إنه يتيح لمتكلم اللغة أن يعبر بصورة غير متناهية عن أفكار متعددة، وأن يتفاعل بصورة ملائمة في عدد غير متناهٍ من المواقف الجديدة (ينظر تشومسكي 2002: 71). وتشومسكي عندما يتكلم عن آلية محددة (متناهية)، ولكنها في الوقت نفسه، قادرة على إنتاج عدد غير متناه من الجمل- فهو يحلل في حقل اللغة كيف أن العقل الإنساني على محدوديته قادرٌ على القيام بأنشطة، هي في الحق، غير متناهية (زكريا 1986: 29).

وفي سبيل تقديم تفسير لآلية تفاعل المظهر الإبداعي للغة مع النظم اللغوية الأخرى في الذهن، نجد تشومسكي يقر، ابتداءً بصعوبة ذلك؛ لأن هذا المظهر، في نظره، يعد من الألغاز التي يصعب كشف كنهها عند دراستنا للغة البشرية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(تشومسكي 1975: 137)[11]؛ لارتباطه بصفة أساسية بعدة نظم ومظاهر لغوية من أبرزها النحو الكلي Universal Grammar والكفاية اللغوية Linguistic Competence والأداء الكلامي Performance. ومن هنا، نجده، منذ وقت مبكر، وفي سبيل فهم أبعاد هذا المظهر يحدد العلاقة بين توليد القواعد النحوية والقدرة اللغوية لمتكلم اللغة من جهة، ويفرق بين المقدرة اللغوية والأداء الكلامي من جهة أخرى. وفي تحديد هذه العلاقة، وبيان ذلك الفرق، نجده يفترض أنّ كل إنسان عادي، على الرغم من محدودية خبرته مع المعطيات اللغوية لعملية الكلام، لديه مقدرة لغوية فطرية كاملة لنظام لغته الأم. ويمكن تمثيل هذه المقدرة عبر نظام من القوانين الخاصة بنحو لغته. وهذه المقدرة اللغوية الفطرية التي يمدنا بها النحو ينبغي عند وصفها أن تُميز عن الأداء الكلامي؛ لأن الأخير يخضع لعوامل كثيرة ومتباينة لا يشكل النحو إلا واحدة منها (1964: 51–52). وهنا، يتضح أن تشومسكي يرجع القدرة الإبداعية لمتكلم اللغة المثالي إلى تمكنه من النظام النحوي للغته. ذلك النظام ليس النحو المعياري بمفهومه التعليمي التقليدي، ولكنه تلك المعرفة الضمنية بقواعد اللغة التي تتميز بخاصية الخلق والإبداع وتتفاعل فيها المكونات الصوتية والدلالية في سبيل إنتاج ما لا يحد من الجمل وفهمه، حتى وإنْ كانت جديدة لم تُسمع من قبل. وعلى أساس هذا التفاعل بين النحو والمظهر الإبداعي للغة، أصبح تعريف المقدرة اللغوية في مؤلفات تشومسكي اللاحقة (ينظر على سبيل المثال 1967: 106) تلك المعرفة الضمنية بقواعد اللغة التي يكتسبها المتكلم المثالي بوصفها مكونًا أساسيًا من مكونات النحو الكلي[12].

وفي المقابل، يُعرّف الأداء الكلامي بأنه الاستعمال الفعلي للمقدرة اللغوية؛ وذلك لأنه في الأداء يعود متكلم اللغة بصورة طبيعية إلى القواعد الكامنة ضمن مقدرته اللغوية، كلما استعمل اللغة هدفًا للتواصل في المواقف المختلفة (المرجع السابق، ص 126). والأداء؛ لأنه يمثل اللغة المجسدة لا اللغة المبنية داخليًا، لا يفسر لنا كنه المظهر الإبداعي في استعمال اللغة؛ على عكس المقدرة اللغوية التي تشكل أرضية هذا الإبداع والحاضنة للنظام التوليدي الذي يبدع استعمالات غير محدودة من معطيات محدودة[13].

مما سبق، يتضح لنا أن تشومسكي يجعل المظهر الإبداعي للغة مكونًا أصيلًا من مكونات المقدرة اللغوية؛ لأن أبرز خصائصها الفطرية هي خاصية الخلق والإبداع. وفي سبيل التركيز على فطرية هذا المظهر، يفرق تشومسكي (2002: 68–69) بين نوعين

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

من أنواع الإبداع اللغوي: (أ) الإبداع اللغوي المقنن Rule-Governed Creativity و(ب) الإبداع الخارق للقواعد Rule-Changing Creativity. ويجعل تشومسكي المظهر الإبداعي في استعمال اللغة من الأول؛ لأنه إبداع تحكمه قواعد النحو، ويتعلق بإمكانية إنتاج وتوليد ما لا حصر له من الجمل النحوية في ضوء تحقيق شرطي المقدرة اللغوية، وهما: (أ) مفهوم السلامة النحوية Grammaticality (أي، سلامة الجملة وفقًا لقواعد اللغة النحوية في لغة ما)، و(ب) المقبولية Acceptability (أي، مناسبة الجملة دلاليًا وفقًا لمدلولات لغة ما). يتحقق هذان الشرطان عبر ما سماه تشومسكي بـ"الحدس اللغوي" Intuition الذي به يؤلف متكلم اللغة مجموعة من القوانين التي بها يستطيع الحكم بصحة الجمل النحوية من عدمها (تشومسكي 1965: 4، 8). وأما النوع الثاني، في المقابل، فيعني تشومسكي به الإبداعَ الخلاق الذي لا علاقة له بمقدرة الفرد اللغوية كالأول، وإنما يتعلق بالمقدرة اللغوية المشتركة بين أبناء اللغة الواحدة. وبمعنى أدق، وكما وضحه غلفان (2010: 42)، هو ذلك التغيير المبدع الخارق في بنية القواعد النحوية التي تتضمنها القدرة اللغوية المشتركة بين أفراد جماعة لغوية. هذا التغيير المستحدث يلقى غالبًا استغرابًا في بداية الأمر، وهذا الاستغراب قد ينتهي به إلى النبذ فلا يتلفت إليه، وقد يعد هذا التغيير من قبيل التطور المقبول. ويصبح الحسم في نهاية الأمر للمجتمع اللغوي ومدى قدرته على التجاوب مع ذلك التغيير في القواعد. فالاستعمال الجمعي المكثف لهذه التغيير في بنية القواعد النحوية، قد يحوله إلى واقع لغوي، وبالتالي يتحول هذا التغيير الذي كان يعد خطأً لغويًا في فترة ما أو تجاوزًا لمعايير النحو المعياري قواعدَ ثابتةً ومألوفةً. هذا الإبداع الخارق للقواعد ليس مكونًا من المكونات الفطرية للمقدرة اللغوية؛ لأن النحو فيه لا يطابق فطريًا المقدرة اللغوية عند متكلم اللغة المثالي؛ لفقده شرطًا أساسيًا هو شرط (التكرارية) Recursion الذي يتيح لعنصر لغوي ما، أو لمقولة محددة، أو لقاعدة نحوية بالظهور أو بإعادة الاستعمال في أنسقة مختلفة وبشكل غير محدود Infinitive. وهذا النوع على خلاف النوع الأول من الإبداع اللغوي المتمثل في المظهر الإبداعي في الاستعمال العادي للغة الذي يتجلى "في القدرة الخاصة على التعبير عن أفكار متجددة، وعلى تفهم تعابير فكرية أيضًا متجددة" (تشومسكي 1972: 19)، وعلى « التعبير عن أفكار غير محدودة للتصرف بشكل مناسب في مواقف غير محدودة المدى» (تشومسكي 1965: 6). وفي ظل هذا

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التصور للإبداع اللغوي، "يمكن اعتبار اللغة نِتاجًا وفِعْلَ صُنْعٍ في آن معًا وعملًا عقليًا يتجدد باستمرار" (زكريا 1986: 31).

ويتضح، مما سبق، أن تشومسكي يتفق وديكارت في أن لدى الإنسان قدرة نوعية محددة، وهي نوع فريد من الذكاء المنظم الذي لا يمكن أن يعزى إلى أثر البيئة المحيطة، أو إلى أي نوع من الذكاء العام. إنه يتجلى، عنده، فيما يسمى بالمظهر الإبداعي في الاستعمال العادي للغة. تكمن خاصية هذا المظهر، كما أسلفنا، في عدم نطاق محدوديته، وخلوه من أي مثيرات خارجية أو داخلية. كما أن من خصائص هذا المظهر إثباته تماسك اللغة وملاءمتها لظروف التكلم. فالخطاب اللغوي في استعماله العادي ليس سلسلة من الجمل العشوائية، بل هي ملائمة للمقام الذي قيلت فيه من غير أن يكون هذا المقام سببًا لوجودها. وهذا يدلل على تحرر اللغة من سيطرة المثيرات؛ لأنها إن وجدت، فتعزى إلى الآلية المسيرة، في حين ترتد الملاءمة، في تنوعها الإنساني، إلى خارج إطار التفسير الآلي. وانتفاءُ سيطرة المثيرات على الاستعمال اللغوي، وملاءمته للاستجابة للمقامات الجديدة، جعلت من ديكارت، في نظر تشومسكي، مؤسسًا لفكرة أن اللغة أداة للتعبير الحر عن الذات وعن الفكر. وحول ذلك يقول مؤكدًا في كتابه اللغة والعقل (1972: 27): «... فاستعمال اللغة العادي ليس فقط تجديدًا ومداه الضمني غير متناه، بل هو أيضًا متحرر من جميع المثيرات سواءً أكانت خارجية أم داخلية. وبفضل هذا التحرر من ضوابط المثيرات يمكن استعمال اللغة كوسيلة تفكير وتعبير ذاتيين».

2-4. المظهر الإبداعي للغة من الوصف إلى التفسير

من أبرز النقود التي وجهت لرؤية تشومسكي حول طبيعة المظهر الإبداعي للغة أنها، في واقع الأمر، لم تقدم لنا تعريفًا لهذا المظهر بوصفه مكونًا من مكونات اللغة، وأفضل صياغة لتوضيح معالم هذا المظهر قدمه لنا تشومسكي هي، فقط، المقدرة على إنتاج جمل جديدة في اللغة وفهمها. وهذا، من الناحية العلمية، لا يكفي لأنه مجرد وصف لمظهر اللغة الإبداعي، ولا يرقى إلى تقديم تعريف وتفسير له (ينظر في ذلك دراش Drach 1981، وتَيلر Taylor 1993). يضاف إلى ذلك، أنه يتعارض مع مبادئ النظرية التوليدية نفسها في أن إيجاد نظرية كاملة حول اللغة، يتطلب اشتمال هذه النظرية على (الكفاية التفسيرية[١٤]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

explanatory adequacy)، وذلك لأن أي نظرية وصفية لا تشفع بنموذج تفسيري يقيم دقة كفايتها الوصفية هي بلا جدوى ومصيرها النبذ. وعلى الرغم من إدراك تشومسكي لهذا الأمر من خلال نقده لمشروع ديكارت الفلسفي في عجزه عن تقديم تفسير مُرْضٍ لبعض الخصائص التي تقع خارج مجال التفسير الآلي، وفي مقدمتها المظهر الإبداعي لاستعمال اللغة[١٥]- فإنه وقع في الإشكالية نفسها؛ إذ إن وصفه هذا المظهر بأنه القدرة على إنتاج جمل جديدة وفهمها- هو بلا مقدرة تفسيرية أيضًا لأنه لا يتعدى أن يكون مجرد وصف لنشاط الأداء اللغوي الذي لا تربطه أي علاقة منطقية بالمقدرة اللغوية التي هي أرضية ذلك المظهر والحاضن له كما وضِّح في المبحث السابق. من هنا، يرى منتقدو تشومسكي أن إيجاد تعريف للمظهر الإبداعي للغة من خلال نموذجه التوليدي يبدو بعيد المنال.

وللحفاظ على تماسك نظريته، كان تشومسكي مجبرًا على أن يلجأ، في النماذج الأولى منها، إلى القول بأن اللغة ليست مفتاحًا لفهم الإبداع، أو أن الإبداع نفسه يقع خارج حدود التصور الذهني؛ لأنه، حسب تصنيفه، سر وليس مشكلة. وفي نظر تشومسكي، المشاكل اللغوية يمكن الوصول إلى تفسير لها على عكس الأسرار اللغوية التي تقع خارج حدود القدرات الإدراكية للعقل (ينظر هامش 9، وينظر تشومسكي 1982). ولكن مع تقدم الأعمال في أدبيات النحو التوليدي، وظهور نظريات توليدية متعددة لتفسير طبيعة المعرفة اللغوية، قدّم لنا تشومسكي سنة 1995م مراجعة جديدة لأفكاره وآرائه حول عدد من القضايا التي نوقشت في وقت مبكر من تاريخ نظريته. وقد اختار تشومسكي لهذه المراجعة الجديدة اسم البرنامج الأدنوي وفيه يقر بأن النحو التوليدي في بدايته واجه نوعين من المشاكل المباشرة كان من الصعب الاعتراف بهما في ذلك الوقت: الأولى إيجاد منهج يعتمد لمعالجة ظاهرة اللغات الخاصة (الكفاية الوصفية)، والثانية تفسير كيف أن معرفة هذه الحقائق تتولد في ذهن المتكلم-السامع (الكفاية التفسيرية). ولئن نحج النحو التوليدي في بداياته الأولى في تقديم وصف لثراء الأنظمة التوليدية في اللغات المتنوعة-إلا أنه لم يحصل على النجاح نفسه في تقديم تفسير لآلية عمل تلك الأنظمة في الذهن. ومن بين الأمثلة التي أشار إليها تشومسكي في هذا الجانب، المظهر الإبداعي للغة في كونه استعمالا غير محدود من وسائل محدودة (1995: 3-4). ولتفسير حقيقة هذا المظهر،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أعاد تشومسكي فكرته القديمة في ثوب جديد، أعني بها فكرة الاستفادة من المعالجة الاستدلالية التي تمدنا بها العلوم الطبيعية [١٦]؛ الأمر الذي يعني أن النظرية التوليدية ينبغي أن تقلل اهتمامها بالمعطيات في مقابل اهتمام متزايد بالعمق التفسيري. وهذا يتطلب تعميق البحث في العلاقة المنهجية التي يمكنها أن تجمع اللسانيات بالعلوم الطبيعية على مستوى طرق تناول الظواهر. وفي هذا السياق، نجده يولي اهتمامًا كبيرًا بمعطيات علم الفيزياء، لا سيما ما اصطلح عليه (الأسلوب الغاليلي)[١٧] الذي يعني في حقل دراسة اللغة أن اهتمام اللساني ينبغي أن يتحول من العناية بتغطية المواد والمعطيات إلى العناية بعمق التفسير وإفراز مفهوم دال للغة يصبح موضوع بحث عقلاني ينمى على أساس تجريدي. فالنجاح الكبير الذي حققته العلوم الطبيعية الحديثة يعود إلى متابعة البحث عن المبادئ التفسيرية التي تنفذ إلى عمق الظواهر على الأقل عازفة عن تناول كل الظواهر (ينظر تشومسكي 1980: 219، الفاسي الفهري 2000: 2/ 23). لقد كان لتبني هذا المنهج أثر في التقدم الهائل الذي حققه النحو التوليدي في تفسير خصائص الملكة اللغوية وفي تصميم النموذج اللساني الذي تطور على امتداد أكثر من خمسين سنة حتى تبلور في صيغة ما بات يعرف، كما أسلفنا، بالبرنامج الأدنوي، والذي انتقلت فيه النظرية من الوصف إلى التفسير، بل إلى ما وراء التفسير؛ لتتجاوز به التفسير المبني على بنية اللغة إلى البحث في تفاعل الملكة اللغوية مع الأنساق الخارجية والبحث في القيود التي تفرضها هذه الأنساق (تشومسكي 2013: مقدمة المترجم، ص 23). في المبحث الموالي مناقشةٌ لمقاربة أدنوية-إدراكية في تفسير المظهر الإبداعي للغة.

3-4. المقاربة الأدنوية- الإدراكية للمظهر الإبداعي للغة

تقوم فلسفة النحو التوليدي في مقاربته الأدنوية على تحقيق هدف عام ومحوري يكمن في مدى نجاح الملاءمة في التفسير والوصف والإجراء في مختلف اللغات البشرية. ولا يتم تحقيق مدى نجاح هذه الملائمة إلا من خلال، أولا، دراسة أنظمة التمثيل الذهني والحوسبي للملكة اللغوية، وثانيًا، من خلال جعل الهدف الأساسي للنحو التوليدي ليس فقط استنباط المبادئ العامة من الأنظمة المعقدة للقواعد المخترعة للغات الخاصة، بل أيضًا، استنباط القواعد البسيطة المشروطة في إجرائها لمبادئ النحو

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الكلي، انطلاقًا من افتراض أن اللغة نظام على غاية من الكمال perfect system ذو هندسة من أفضل ما يكون optimal design (تشومسكي 2001: 1–2). والأهم أن تحقيق مثل هذه الملاءمة يسهم في إنشاء نظريات أكثر بساطة، وأقل تعقيدًا، ويوفر الأرضية العلمية لمقاربة أدنوية. كما يسهم، بشكل فاعل، في حل الصراع القائم بين الكفاية الوصفية والكفاية التفسيرية في وصف وتفسير أنساق الأنظمة المكونة للملكة اللغوية: (أ) نسق الأنظمة الإدراكية (العرفانية) الذي يخزن المعلومات المكونة للغة الداخلية و(ب) نسق الأنظمة الإنجازية الذي يدمج هذه المعلومات ويستعملها على وجوه متنوعة (تشومسكي 1995: 2،5). وهذا يتطلب من النحو الكلي أن يبين أن مبادئه وقيوده غنية بما فيه الكفاية؛ لتكون قادرة على إقامة وصف كافٍ لتعدد اللغات وتنوعها فيما بينها وداخلها (أي، الاستجابة للكفاية الوصفية). في المقابل، ينبغي على النحو الكلي، في استجابته للكفاية التفسيرية، أن يبين أن هذا الاختلاف والتنوع بين اللغات يخفيان وراءهما تماثلاً بين اللغات يتمثل في خضوعها لمبادئ عامة مشتركة تتصف بقدر كبير من الاقتصاد والبساطة (تشومسكي 2013: مقدمة المترجم، ص 16).

يتكون النظام الإدراكي، في ضوء المقاربة الأدنوية، من مكونين هما المعجم Lex-icon والنسق الحوسبي Computation. ويتكون المعجم من كلمات اللغة مقرونة بخصائصها الفرادية التي تمكننا من دمج هذه الكلمات في النسق الحوسبي مع ما يشترك معها في الخصائص نفسها والتي لا يمكن التنبؤ بها[١٨] (ينظر تشومسكي 1995: الفصل3). في المقابل، يتكون النظام الإنجازي من النظام النطقي الإدراكي articu-latory-perceptual، الضروري للنطق، والنظام التصوري القصدي conceptu-al-intentional، الضروري لمفصلة المعنى. وهذا يقتضي اختزال مستويات التمثيل إلى مستويين وجاهيين Interface Levels، هما الصورة الصوتية Phonetic Form والصورة المنطقية Logical Form؛ وذلك لأن الضرورة التصورية conceptual ne-cessity التي يرتبط بها هذان المستويان– تقتضي هذا الاختزال[١٩]. في الرسم البياني الموالي توضيحٌ أدنوي لآلية عمل الملكة اللغوية في نظاميها الإدراكي والإنجازي:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

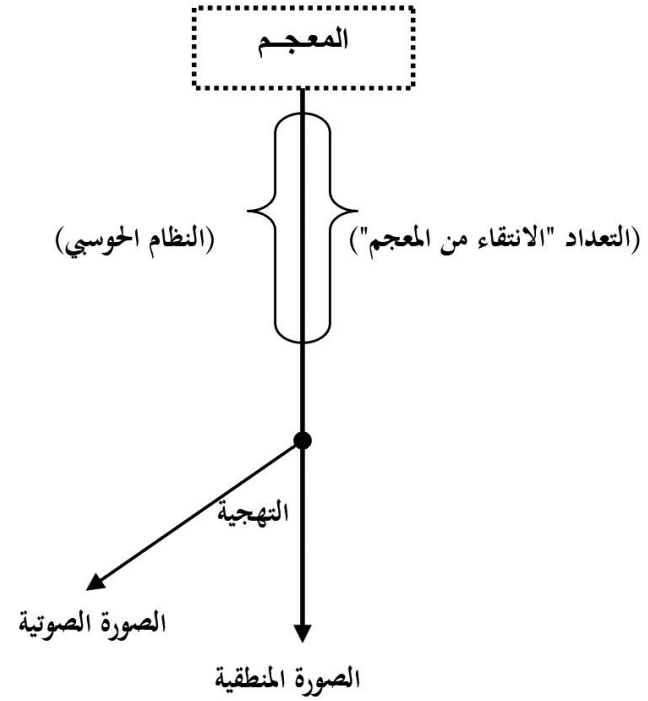

ومما سبق، يتضح لنا الدور المحوري للمعجم والنسق الحوسبي في البرنامج الأدنوي؛ إذ يخصص الأول العناصرَ التي ينتقيها الثاني الذي يقوم بدوره بدمجها في التراكيب اللغوية في ثنائية الصورة الصوتية والصورة المنطقية. يتم هذا الدمج عبر عمليات حوسبية أساسية صغرى[٢٠] تحكمها في الاشتقاق والتمثيل مبادئ الاقتصاد Economy Principles ومبدأ التأويل التام Full Interpretation الذي يقضي بأن لا يتضمن التمثيل إلا عناصر مشروعة objects legitimate حتى يتم الاشتقاق بنجاح وإلا أفضى الأمر به إلى الفشل وعدم التمام (ينظر تشومسكي 1995: 130، 219–20).

ووفق هذا التصور الأدنوي للمعرفة اللغوية، يصبح النحو نظامًا حوسبيًا، ويصبح بمقتضى ارتباطه كليًا بالمستويين الوجاهيين: الصوتي والمنطقي (الدلالي) هو الـــمُشَكِّل الرئيس للملكة اللغوية، ويكون المعجم مكونًا من مكوناته بوصفه قاعدة اشتقاقية وتمثيلية له تمده بالصوت والمعنى. وفي ضوء هذه المقاربة الأدنوية لآلية عمل اللغة في الذهن، يمكننا تفسير المظهر الإبداعي في استعمال اللغة وتحديد

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

العوامل الكامنة وراء إنتاج وإدراك تعابير لغوية غير متناهية ومتجددة بصورة دائمة من خلال استعمال تنظيم قواعد متناهية. هذا الاستعمال الإبداعي للغة يمكن الآن تفسيره في ضوء التصور الأدنوي لتصميم ملكة اللغة، بعد أن كان متعذرًا في المقاربات التوليدية السابقة، من خلال افتراض أن النحو الكلي نظام حوسبي تدعمه القوة التوليدية الاشتقاقية للمعجم. ويهدف هذا النظام إلى تقديم وصفٍ لآلية إدخال الكلمات وسماتها المعجمية في المعالجة اللغوية الداخلية، وتفسيرٍ للكيفية التي تتضام بها تلك الكلمات لتولد تعابير وجملًا معقدة في تركيبها، ومبدعة في استعمالها الذي من أبرز سماته، كما مر بنا، أنه:

(أ) استعمال حر للغة خالٍ من أي مثير خارجي أو داخلي stimulus free؛

(ب) غير محدود unboundedness؛

(ج) ملائم للمقامات التي يستخدم فيها appropriateness to situations.

ويمكن تفسير السمة الأولى أدنويًا وإدراكيًا من خلال افتراض عدد من الافتراضات التي يأتي في مقدمتها أن النظام الحوسبي للملكة اللغوية، المشار إليه أعلاه، ينفي بطبعه الاشتقاقي عن اللغة تأثرها بأي مثير خارجي أو داخلي؛ لأن النحو، الذي هو المحرك الأساس لهذا النظام الاشتقاقي، عبارةٌ عن نظام خوارزمي يولد الجمل النحوية المقبولة (ينظر تشومسكي 1995، وجاكندوف 1997). كما يمكن التدليل على الاستعمال الحر للغة في ذهن المتكلم من خلال تبني تحليل ميجلفيري (2002: 19–20) الذي يتلخص في أن النظم التفاعلية المكونة للذهن/الدماغ، وإن كانت نوعًا ما مستقلة في ذاتها، هي ذات علاقة وجاهية interfaces تتيح لتلك النظم الاتصال فيما بينها وتبادل المعلومات بطرق متعددة. ومن تلك النظم نظام اللغة والرؤية والسمع وغيرها. وعندما يكون الدماغ مكونًا ومبنيًا بهذا الشكل، فإنّ نظام اللغة بطبعه سيكون حرًا من أي مثير؛ لأنه نظام في نفسه مستقل عن النظم الأخرى في الدماغ، ومستعد بشكل إرادي لأي نشاط يقرره متكلم اللغة. ويمكن، كذلك، دعم فرضية أن اللغة استعمال حر من جميع المثيرات بالاستفادة من النموذج الذي قدّمه فودور (1983: 41–43، 86، وانظر حداد 1995: 81–82) عن الجهاز المعرفي البشري وفيه يفترض أن هذا الجهاز يحوي ثلاثة أنماط من المكونات:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(أ) اللواقط transducers و (ب) القوالب input systems و (جـ) الوحدة المركزية (أو نسق تثبيت الاعتقاد) central systems. فالقوالب تعمل على مد اللواقط بمدخلات تكون مخرجات لها. فمثلا، في مجال الرؤية، يستقبل قالب الرؤية نسق الموجات الضوئية فيحولها، بعد أن تصطدم بشبكة العين، إلى تمثيل. وعندما تكون هذه الموجات الضوئية التي استقبلها من اللاقط الحسي تمثيلًا لوجه شخص، فإنه يرسلها إلى الوحدة المركزية؛ لتوافق عمليات تثبيت الاعتقاد فتصبح تمثيلًا تصوريًا لوجه ذلك الشخص. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن القوالب الأخرى كالسمع واللمس والذوق واللغة. فجميع هذه القوالب تنقل المعلومات حول العالم الخارجي إلى الوحدة المركزية؛ لتصل إلى نتيجة مدركة بخصوص المنقول (نسق تثبيت الاعتقاد). والمهم هنا، أن هذه القوالب بما فيها قالب اللغة تتقاسم مجموعة من الخصائص المميزة لها، ومن أبرز هذه الخصائص أنها ذات مجال واضح ومحدد بحيث يكون لكل قالب قاعدة من المعطيات تخصه وحده، ومجموعة من المبادئ الحوسبية التي توجه معالجته للمعلومات وفق كيفية إجبارية وآلية سريعة.

وفيما يتعلق بالسمة الثانية للمظهر الإبداعي للغة التي تخص سمة الإنتاجية غير المحدودة والتجديد المستمر في الاستعمال العادي للغة، فإنه يمكن تفسيرها انطلاقًا من القوة التوليدية للملكة اللغوية؛ إذ هي في طابعها الفطري نظام إنتاجي توليدي تكراري يولد مجموعة لا متناهية من العبارات اللغوية في صورة من مجموعة متناهية من العناصر. وهذا يعيدنا إلى كلام هامبلدت حول وجود نظام من القواعد التوليدية erzeugen ينظم عمل الملكة اللغوية، ويشكل أرضية التعبير عنها. لكن الجديد في البرنامج الأدنوي هو حصر القدرة التوليدية في المعجم الذي أصبح دوره محوريًا في كونه قوة توليدية اشتقاقية، ومعين لا ينضب يستمد منه النظام الحوسبي وحداته المعجمية التي يستعملها لتوليد الجمل بمساعدة المكون النحوي (الإعرابي) الذي هو، بالنسبة للنظام الحوسبي، المكون التوليدي الأساسي. وأبرز خصائص هذا المعجم هي خاصية البناء constructing الذي هو "إجراء لآلية يكون بها توليد الوحدة المعجمية توليدًا آنيًّا أو آن-قوليًّا أي زمن إنتاج القول..." (الزناد 2010: 84). والمعجم بوصفه مكونًا أساسيًا من مكونات الملكة مصمم بطريقة استحضارية حوسبية، ويحتوي على جملة من الوحدات محفوظة في الذهن مكتملة عدًّا ونوعًا،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

خصائصها مثبتة مسجلة وهي جاهزة لتنتقَى حسب الحاجة، وتعالج من قبل متكلم سويّ في وقت سريع جدًا أثناء إنتاج الخطاب وأثناء محاولة فهمه (المرجع السابق). ومن هنا نجد أن خاصيتي التوليد والبناء في المعجم تقدمان لنا تفسيرًا بموجبه نستطيع أن نفهم سر أنّ الاستعمال السَّوي للغة استعمالٌ مبدِع على الدوام ؛ لأنه متجدد وغير متناه. كما تذهب الدراسات التوليدية–الإدراكية في تفسير الطاقة التوليديّة للغة البشريّة وعدم محدوديتها إلى خصيصتها التوليفيّة combinatoriality التي تساعد الدماغ البشري؛ نظرًا لمحدوديته، في توليد وحفظ ذلك العدد اللانهائي من عبارات اللغة وفهمها عبر المعجم الذهني الذي يمثل مادة التوليف وأدواته وعبر النحو الذهني mental grammar الذي يمثل قواعد التوليف بكل صورها وتعقيداتها (ينظر جاكندوف 2002: الفصل 3). وهذا، ربما، ما قصده بنكر (1994: 84) حين عدَّ النحو نظامًا (توليفيًا) متمايزًا discrete combinatorial system، وليس نظامًا (تكراريًا) ضمنيًا recursive-embedding system فحسب. والنحو في هذا النظام التوليفي المتمايز، وفقًا لبنكر (ص 334)، «يجعل اللغة الإنسانية غير نهائية (فليس هناك حد لعدد الكلمات المعقدة أو الجمل في اللغة)، وهي رقْمية (في تحقيق هذه النهائية من خلال إعادة صياغة العناصر المتمايزة بترتيب مختلف وتوليف معين [...]، وهي توليفية (في أن لكل واحدة من التوليفات اللانهائية معنى مختلفًا يمكن التنبؤ به من معاني أجزائه والقواعد أو المبادئ التي تستخدم في صياغته)»[٢١].

وفي البرنامج الأدنوي، أصبح التوليف يسلك أسهل الطرق في بناء الاشتقاقات التركيبية عبر العملية الحوسبية «ضم» Merge. وتعد عملية ضم، التي تتلو في الاشتقاق مباشرة عمليةَ الانتقاء من المعجم، أساسَ علميات نظام النسق الحوسبي (ينظر هامش 18)، وبها، لا بسواها، يتم التوليف بين عنصرين معجميين «بنيا سلفًا: أ، ب؛ وتخلق عنصرًا جديدًا مكونًا من العنصرين السالفين [أ، ب]» (تشومسكي 2013: 58 تر: م. الرحالي). وتكرر عملية الضم وفق ما يتطلبه النظام التكراري للملكة اللغوية؛ لتخلق ما لا يحد من العبارات والجمل بشكل حوسبي بسيط.

وأخيرًا، يمكن لنا أدنويًا تفسير السمة الثالثة: سمة الملاءمة للظروف والمقامات التي يمتاز بها المظهر الإبداعي للغة من خلال درس التكوين البيولوجي للعلاقة بين اللغة وذلك الجزء من الدماغ المسؤول عن إنتاجها. فمن الناحية البيولوجية، جميع

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

عمليات الملكة اللغوية مصممة لتنتج تمثيلات محددة مهمتها تحقيق أغراض تواصلية في المستوى الوجاهي[٢٢] بين الصوت والمعنى. فمثلًا، عند إرادة البشر استعمال اللغة للحديث أو الإشارة، فإن النظام الداخلي لملكة اللغة يجب أن يكون قادرًا على تحقيق الشروط الوجاهية interface conditions التي يفرضها النظام النطقي الإدراكي (وهو ما تتحول به التمثيلات النطقية إلى أصوات) والنظام التصوري القصدي (وهو ما يكون فيه تأويل الأبنية إلى مفاهيم)، وإلا تعذر الحديث والإشارة ومن ثم تعذر السماع والرؤية، ومن هنا تنتفي الملاءمة والانسجام والقدرة على إثارة الأفكار الملائمة لدى السامع (ينظر ميجلفيري 2002: 21، وانظر 2001، 2005). ويمكن تأكيد ذلك، عمليًا، من خلال ملاحظة أن الناس يفترضون أن خطاب محاوريهم ذو صلة ومتماسك وملائم لظروف التكلم. بل إنهم عندما يتعذر عليهم ذلك، يبحثون عن تأويل يجعل الخطاب ذا صلة ومتماسكًا ومناسبًا. وهذا يدل، من بين ما يدل، على أن نظام الملكة مصمم بيولوجيًا لتحقيق مستوى التناسب بينها وبين الأنساق الذهنية الأخرى التي تتفاعل معها في المستوى الوجاهي، لاسيما أنظمة الفكر والنطق. من هنا، تصبح اللّغة، وفقَ النظرة الأدنوية–الإدراكية، لا وجود لها خارج تمثّلاتها الذهنيّة.

5. الخاتمة

لقد حاول البحث أن يقدم تفسيرًا أدنويًا وإدراكيًا للمظهر الإبداعي للغة ودوره المحوري في تكوين وتفاعل نظامي الملكة اللغة: الإدراكي والإنجازي. كما كشف البحث عن أهمية هذا المظهر بوصفه مرتكزًا أساسيًا من مرتكزات النظرية التوليدية؛ لأنه يسهم في تقديم إجابات مبرهنة عن مدى إسهام اللغة في فهم الطبيعة البشرية، والقدرة المعرفية وطريقة تكوين نظامها في العقل/ الدماغ، وكيفية استعماله. ومن هنا، تصبح نتائج أي نظرية لغوية تغفل دراسة هذا المظهر محل نظر، أو برمتها بلا جدوى؛ لأنّ في نفيها هذا المكون الإبداعي، تقويضٌ لحقيقة أن اللغة هي المصدر الأساسي لكيفية اكتساب الكائن البشري المعرفة، فضلًا عن كونه خاصية أساسية من خصائص الطبيعة البشرية.

وقد أوضح البحث كيف أن النحو التوليدي في بداياته لم يقدم لنا سوى وصف لهذا المظهر، وفشل في تقديم تفسير لآلية عمله وتفاعله مع الأنساق المعرفية الأخرى

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

في الدماغ. لكنه في نموذجه الأدنوي، ساعد على تقديم تفسير للسمات الثلاث لهذا المظهر أدى إلى فهم نوع من أنواع الذكاء الإنساني يتمثل في الاستعمال العادي للغة الذي ينتج أشكالاً لغوية جديدة ومبتكرة لا حدود لها، ليس في كلام المتكلم فحسب، بل ربما في تاريخ اللغة. كما ساعد، أيضًا، على فهم الضرورة البيولوجية للمعرفة في كونها فطرية؛ إذ ملاءمة هذا المظهر للمقامات التي يستخدم فيها؛ برهان قوي على أننا نصل إلى «المعرفة عندما تتكيف الأفكار الداخلية للفكر نفسه مع البنيات التي يبدعها هذا الفكر» (الطيب 1997: 48). يضاف إلى ذلك أن سمة هذا المظهر الإنتاجية غير المحدودة والمتجددة، هي أيضًا ذات طابع فطري بيولوجي يستمد نظامَه الإنتاجي التوليدي، الذي يولد من وسائل متناهية مجموعة لا متناهية من العبارات اللغوية، من المعجم بوصفه القوة التوليدية الاشتقاقية لنظام ملكة اللغة المصمم بطريقة توليفيّة؛ لتساعد الدماغ البشري في توليد وحفظ ذلك العدد اللانهائي من تلك العبارات وفهمها.

ويأتي الدور المهم لهذا المظهر في الانتصار للنظرية التوليدية في مقابل النظرية السلوكية التي ترى أن تفسير القدرة المعرفية، بما فيها اللغة، خاضع فقط للمدرك والملاحظ، وتنكر أي دور للعقل أو الذهن أو الأفكار الفطرية في تفسيرها (ينظر هامش 6). فاقتراح تفسير أدنوي-إدراكي للسمة الأولى لهذا المظهر، التي تؤكد أنه استعمال حر- ينفي عن اللغة تأثرها بأي مثير خارجي أو داخلي؛ لأن النظام الحوسبي الاشتقاقي للملكة اللغوية عبارةٌ عن نظام خوارزمي يولد الجمل النحوية المقبولة، فضلًا عن أن الاستعمال الحر للغة في ذهن المتكلم يدلل على أن النظم التفاعلية المكونة للذهن/ الدماغ (كالرؤية، والسمع، واللغة) هي ذات علاقة وجاهية تسمح لتلك النظم بالاتصال فيما بينها وتبادل المعلومات بطرق متنوعة، وهذا يعكس نظامَها الحر في ذاتها واستقلاليتها عن أي مثير داخلي أو خارجي. وتتمايز اللغة، بوصفها مرآة للفكر، عن تلك النظم الإدراكية في إنتاجها نظامَ المعرفة، بينما تلك النظم هي نظم معالجة processing فحسب.

ومما يود البحث لفت النظر إليه، أخيرًا، وإن لم يكن نتيجةً لها مساس وثيق بأهداف البحث، هو أن النحو التوليدي نحا منحى يختلف عن النظريات اللسانية الغربية السائدة إبان بدايات القرن العشرين. في حين نأت تلك النظريات بنفسها عن

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مخرجات النظريات اللسانية السابقة لها، وأعلنت قطيعة معها، فإن النحو التوليدي كان يؤسس فرضياته عليها في تحليل ونقاش كثير من الرؤى الفلسفية حول طبيعة اللغة البشرية وفي مقدمتها قضية "المظهر الإبداعي للغة" كما وضِّح في المبحثين الثاني والثالث عند الحديث عن دور آراء أفلاطون وأقطاب الفكر الفلسفي الأوروبي الحديث في رسم معالم الخلفية الفلسفية للنظرية التوليدية. لقد كان مصيرُ تلك النظريات التي استقلت بنفسها، ورأت الجدوى في القطيعة مع النظريات السابقة لها-النبذَ والنسيانَ وربما الازدراء، كما عبر عن ذلك تشومسكي في مقدمة كتابه "اللسانيات الديكارتية" (2002: 49). في المقابل، بقيت وصمدت تلك النظريات التي جعلت من التراث وأسئلته منطلقًا لنقاشاتها الجديدة حول اللغة؛ وتأتي النظرية التوليدية، بالطبع، في مقدمة تلك النظريات. نذكر ذلك هنا؛ حتى يعرف اللغويون العرب المعاصرون، ممن دعوا للقطيعة مع التراث اللغوي العربي، أن تأسيس فكر لغوي جديد مستقل لا يتم إلا من خلال مراجعة فهم للتراث اللغوي واستيعابه واحتوائه، ومن ثم البناء على مخرجاته ونتائجه، لا سيما إذا كان ذلك التراث عميقًا في أفكاره، وممتدًا في جذوره، وحاضرًا في تأثيره.

الهوامش

* - أودُّ هنا، ابتداءً، أن أتقدم بالشكر والعرفان لجامعتي، جامعة القصيم، لدعمها البحث العلمي، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة على مواكبة المعرفة والإسهام فيها. كما يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل للصديق د. فهد راشد المطيري الذي تفضل بقراءة البحث في مسودته الأولى وأفادني كعادته بتعليقات وملحوظات قيمة وفاحصة ساهمت كثيرًا في تعميق أفكار البحث ووضوحها. كذلك أتقدم بالشكر إلى الزملاء الذين أفادوني بكثير من الأفكار في نقاشي معهم في حلقات القسم العلمية. كما لا يفوتني أن أقدم عظيم الشكر والامتنان للفاحصَين الكريمين اللذين تفضلا بقراءة البحث ونقده بملحوظات أفدت من أكثرها. كما لا أنسى الصديق الأستاذ أحمد الكريديس، الذي رغم انشغاله، كان رافدًا مهمًا لي عندما كنتُ أحتاج إلى مرجع علمي يتعذر علي الوصول إليه، فله مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان. وأخيرًا، أتقدم بجزيل الشكر لهيئة التحرير بمجلة (اللسانيات العربية) على

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المهنية العالية في إجراءات التحكيم، والتواصل السريع مع الباحثين خلال مراحل التحكيم المختلفة. والشكر موصول لمركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية على تفعيله بيئة البحث اللساني في الوطن العربي من خلال جهوده المشهودة العديدة التي يأتي من أبرزها إصدار هذه المجلة العلمية الرصينة.

د. ناصر فرحان الحريّص، أستاذ اللسانيات والنحو التوليدي المشارك في جامعة القصيم-المملكة العربية السعودية

Email: nasser.alhorais@gmail.com

1 – جميع المعلومات التفصيلية عن الإحالات المرجعية على أعمال تشومسكي سيجدها القارئ في المراجع الإنجليزية، إلا إذا نص على أنها عمل مترجم؛ فسيجدها، بالطبع، في المراجع العربية.

2 – وهي دراسات في جلها تنتقي مبادئ وتعميمات الدرس التوليدي واختيار بعض الظواهر المناسبة لتمثيلها، وهي ليست بالعميقة إذا ما قورنت بما ينجز في الأدبيات التوليدية الغربية التي تواكب النظرية في تطورها، وفي الوقت نفسه، توظف المعارف العلمية الأخرى لخدمتها. حول دراسة ونقد تلك الدراسات، ينظر علوي (2008).

3 – يمكن أن نلخص مشكل أفلاطون في أن المعرفة كامنة في النفس بشكل فطري، لكنها تحتاج فقط إلى مجهود التذكر والاستثارة، وقد صاغها الفيلسوف البريطاني برتراند راسل (1948 : 5) Bertrand Russell في السؤال التالي: «كيف يمكن لأفراد النوع البشري أن يَعرفوا ما يَعرفونه على الرغم من قِصَر تجربتهم مع الكون ومحدوديتها»؟ وإذا ما رمنا أن نقدم شرحًا لمشكل أفلاطون من منظور علمي معرفي يستمد تحديده من معطيات العلوم الطبيعية، فإنه يمكن القول أن هذا الكم الهائل من المعارف الذي نعرفه على الرغم من محدودية التجارب وقصر العمر، يعود إلى أننا نولد ونحن مزودون بيولوجيًا بالمعرفة؛ وعليه فإن تأويلنا للتجارب وفهمنا للمعارف محدد بخصائصنا الذهنية التي نصل من خلالها للمعرفة (ينظر الطيب 1997 : 48).

4 – سيعتمد البحث على الطبعة الثانية (2002) من كتاب تشومسكي: اللسانيات الديكارتية الذي كانت طبعته الأولى سنة 1966 ونشرته دار Harper and Row في نيويورك.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

5 – لمصطلح Universal Grammar ترجمات عديدة. يترجمه بعض اللسانيين العرب ترجمة حرفية بـ"النحو العالمي" كما فعل مازن الوعر (1999)، ويترجمه ميشال زكريا (1986: 77) بـ"القواعد الكلية" وتبعه مرتضى باقر (2002: 49). وقد اختارت فائقة الصادقي (2007: 1) ترجمة ثالثة حين ترجمته بـ"القواعد العامة"، لكن اللساني البارز عبدالقادر الفاسي الفهري (2000: 1/ 43) فضل ترجمته بـ"النحو الكلي" وهو، في نظري، الأقرب لمفهوم المصطلح؛ ولذا اعتُمد في البحث.

6 – هكذا تنظر المدرسة السلوكية في اللغة التي أسسها بلومفيلد Bloomfield (1933) إلى اللغة الإنسانية. فاللغة لا تعدو اللغة، في نظرهم، أن تكون مجرد (عادات كلامية مكتسبة) خاضعة لما يسمى بـ«قانون الإشراط». ومن هنا، تصبح اللغة عندهم شكلا من أشكال السلوك الإنساني كالأكل والنوم. بل وأبعد من ذلك تعتبر هذه النظرية السلوك اللغوي للإنسان شبيهًا بالسلوك الحيواني، فكلاهما سلوك آلي ميكانيكي خاضع لثنائية: المثير والاستجابة. وقد لخص ميشال زكريا (1983: 73) تعريف اللغة من وجهة نظر السلوكيين بأنها «مجموعة عادات صوتية يكفيها حافز البيئة، فلا تتعدى برأيهم، كونها شكلا من أشكال الحافز»، والاستجابة لهذا الحافز تتكون عندما يسمع متكلم اللغة «جملة معينة أو يشعر بشعور معين، فتحصل عنده استجابة كلامية من دون أن ترتبط هذه الاستجابة بأي شكل من أشكال التفكير. فالاستجابة الكلامية مرتبطة بصورة مباشرة بالحافز، ولا تتطلب تدخل الأفكار أو القواعد النحوية». وقد طعن تشومسكي (1959) في مفهوم العادة نفسه، وبيّن أنّ مفهومي المثير والاستجابة هما مفهومان أجوفان؛ فنحن لا نستعمل اللغة استجابة لمثيرٍ سلوكي محددٍ وواضح.

7 – يبني ديكارت فلسفته هذه على إشكاليته حول الروح والجسد التي تستند إلى التسليم بأن الإنسان يملك روحًا إلى جانب امتلاكه جسدًا. يُؤسس الأول من خلال مبدأ "الإبداعية" وترصده مفاهيم علم النفس، بينما يُؤسس الثاني من خلال مبدأ "الميكانيكية" وترصده مفاهيم الفيزياء. ينظر لمزيد من الشرح حول هذه الإشكالية، حداد (1995، الفصل الثاني).

8 – لمزيد تفصيل حول رؤية كوردموي لطبيعة اللغة الإنسانية وخاصة مظهرها الإبداعي، ينظر تشومسكي (2002: 61 وما بعدها)، آبلندي Ablondi (2005)، لوزان Lauzon (2017).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

9 – يراد هنا بالوسائل المحدودة أن اللغة محدودة في كلماتها وأنظمتها لكنها كالعقل الذي يحويها (والمحدود أيضًا)– قادرة على القيام بنشاطات غير محدودة. وفي توضيح ذلك تشبيهًا، يقول ميشال زكريا (1986: 31): "...فما علينا في سبيل ذلك إلا أن نشبه هذا الأمر بالفنان أو العازف على الآلة الموسيقية الذي يستطيع بعزفه (نوتات) معينة، أن ينتج الألحان المتجددة التي تعبر عن مشاعره وأحاسيسه، والمسار نفسه نلاحظه عند كل إنسان قد اكتسب قواعد الحساب، فيمكنه استنادًا إلى هذه القواعد المحدودة أن يؤدي عمليات حسابية متنوعة جدًا [وغير متناهية]".

10 – نبهني د. فهد المطيري، مشكورًا، إلى أن تشومسكي ربما استعار مصطلح (التوليد)، أيضًا، من فيلسوف القرن السادس عشر الطبيب الإسباني خوان هيوارت Juan Huarte، الذي مر ذكره في بداية المبحث الثالث. وبالفعل هناك ما يوحي بذلك في كتابه اللسانيات الديكارتية (2002: 108) عندما ذكر حديث هيوارت عن جذر الكلمة الإسبانية Engenio التي تعني (ولَّد). ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يبقى ترجيح أخذه مصطلح (التوليد) من هامبلدت هو الأقرب في نظري؛ وذلك لاتفاقه مع المعنى الذي يريده من (النحو التوليدي) كما صرح بذلك، هو أيضًا، في الكتاب نفسه (ص 116، هامش 39).

11 – يفرق تشومسكي في كتابه الذي صدر عام 1975م: (تأملات في اللغة) وبالتحديد في الفصل الرابع منه بين القضايا التي تنشأ غالبًا في دراسة اللغة والعقل مصنفًا إياها إلى مشاكل وأسرار، ويجعل دراسة المقدرة اللغوية واكتساب اللغة من تلك المشاكل التي تحتاج إلى إيجاد الحلول لفهمها، بينما دراسة الأداء اللغوي والمظهر الإبداعي للغة من أبرز تلك الأسرار والألغاز التي يتعذر على دارس اللغة أن يعطي فرضية مقبولة حول حقيقتها؛ لكونها خارج حدود قدراتنا الإدراكية التي يتعذر عليها تفسير كيف أن الملكة اللغوية مزودة بجهاز (جيني) يسمح لها أن تنتج استعمالات غير متناهية من وسائل متناهية.

12 – يشير تشومسكي في حديثه عن المقدرة اللغوية إلى مفهوم "اللغة الداخلية" I-Language الذي يؤكد من خلاله على فكرة المفكر يسبرسن Jespersen في أن هناك فكرة ما عن البنية في عقل المتكلم توجهه في صياغة جمل لغته، وخاصة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التعبيرات الحرة free expressions. هذه اللغة الداخلية عبارة عن بنية داخلية تشكل عنصرًا من عناصر عقل متكلم اللغة، يكتسبه المتعلم ويستخدمه المتكلم–المستمع المثالي the speaker-hearer وهي مكون أساس من مكونات النحو الكلي. في المقابل، يطلق تشومسكي مصطلح اللغة الخارجية E-Language على اللغة المعينة كالإنجليزية والعربية والفرنسية...الخ (ينظر تشومسكي 1993: 80–81، تر: م. فتيح).

13 – هذا فضلًا عن أن الأداء لا يعكس كامل المقدرة اللغوية لدى متكلم اللغة؛ إذ قد توجهه ظروف وعوامل غير لغوية، من مثل المقام والظروف التي ينجز فيها القول، والحالة النفسية للمتكلم وما يعتريه من نسيان وإعياء، وكذلك التفاوت الحاصل في المستوى الثقافي للأفراد (تشومسكي 1970: 13).

14 – والمظهر الإبداعي للغة أدعى المظاهر اللغوية في تحقيق الكفاية التفسيرية؛ لارتباطه بالخصائص العامة المشتركة بين اللغات البشرية التي يسعى النحو الكلي لتقديم تفسير لها، وإلا أصبح نظرية بلا جدوى.

15 – يرى تشومسكي (1990: 202، تر: ح. المزيني) أن النظرية التي لا تقدم تفسيرًا مصيرها النبذ. يقول مقارنًا بين مشروعي ديكارت ونيوتن: "وقد كان الفارِق الرئيسُ بين مشروع ديكارت ومشروع نيوتن أنَّ مشروع نيوتن قدَّم نظريةً تفسيرية حقيقية لسلوك الأجساد، في الحين الذي لم تقدِّم فيه النظريةُ الديكارتية أي تفسير مُرْض لبعض الخصائص كالمظهر الإبداعي لاستعمال اللغة وهو الذي يقع خارج مجال التفسير الآلي في النظرة الديكارتية. لذلك أصبحت تصورات نيوتن أساسَ (البديهة العلمية) للأجيال التالية من العلماء أما التصورات الديكارتية فكان مصيرها النَّبْذ".

16 – ومن هنا، نجد تشومسكي (1995: 4) يؤكد على وصف النحو التوليدي بأنه مزيج من أفكار سابقة حول اللغة والفكر، وفي الوقت نفسه، فهم جديد لهما وفرته العلوم الطبيعية.

17 – ينسب هذا الأسلوب إلى عالم الفيزياء الإيطالي غاليلو غاليلي (1564–1642م). حول دور هذا الأسلوب في اللسانيات بشكل عام، ينظر بوتا Botha (1982)، وعن دوره في النحو التوليدي بشكل خاص ينظر علوي والملاخ (2009).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

18 – على سبيل المثال، من خصائص الاسم ترميزُ السمات الصرفية مثل الجنس والعدد أو الشخص، وبما أن هذه السمات من السهل التنبؤ بها انطلاقا من الطبيعة المقولية للأسماء [+س]، فإننا لا نحتاج إلى التنصيص عليها، على عكس الوحدات المعجمية الاسمية التي تحمل سمة اسمية فرادية مثل إبل وقوم التي تحمل سمة الجمع بشكل فرادي، ومن هنا لا يمكن التنبؤ بها من الصورة اللفظية للكلمة (ينظر غلفان 2010: 367).

19 – ومن هنا، يصبح التمييز بين تمثيل عميق للبنية، وآخر سطحي، كما كان عليه الحال قبل البرنامج الأدنوي، مخلًّا بشروط المقروئية legibility في مستوى الوجاهة interfaces مع الأنساق الأخرى (ينظر تشومسكي 1995: 219).

20 – وهذه العمليات هي على الترتيب: انتق Select، ضم Merge طابق Agree، انقل Move. وبعد تمام هذه العمليات، يفضي النسق الحوسبي إلى "التهجية Spell-out" التي بها تخرج الجملة منطوقة في "الصورة الصوتية"، ومكتسبة الدلالة في "الصورة المنطقية" (تشومسكي 1995: 27، 219–20). للمزيد حول آلية عمل اشتقاق الجملة في البرنامج الأدنوي على تطبيقات من نحو اللغة العربية، ينظر، على سبيل المثال، المكي (2009)، والفاسي الفهري (2010)، وغلفان (2010)، والحريص (2014).

21 – استفيد في ترجمة كلام بنكر هنا مع شيء من التصرف، من ترجمة حمزة المزيني لكتابه: الغريزة اللغوية: كيف يبدع العقل اللغة (2000: 423). ينظر قائمة المراجع العربية.

22 – المستوى الوجاهي من أبرز الأدوات التمثيلية التي يقوم عليها النظام الحوسبي في البرنامج الأدنوي، وهو عبارة عن علاقة بين مكونين يكون بموجبها تأويل عنصر أو عناصر من المكون الواحد إلى عنصر أو عناصر من المكون الآخر (ينظر الزناد 2010: 55).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مراجع البحث

المراجع العربية

- باقر، مرتضى جواد. (2002). مقدمة في نظرية القواعد التوليدية. عَمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- بنكر، ستيفن. (2000). الغريزة اللغوية: كيف يبدع العقل اللغة. ترجمة: حمزة المزيني. الرياض: دار المريخ.
- تشومسكي، نعوم. (1990). اللغة ومشكلات المعرفة: محاضرات ما ناجوا. ترجمة: حمزة قبلان المزيني. الدار البيضاء: دار توبقال.
- _____ .(1992). اللغة والفكر. ترجمة: وليد السراقبي. مجلة الآداب الأجنبية (سوريا)، العدد 72، 73، ص 9-29.
- _____. (1993). المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة وتعليق وتقديم: محمد فتيح. القاهرة: دار الفكر العربي.
- _____. (2013). اللسانيات التوليدية: من التفسير إلى ما وراء التفسير. ترجمة وتقديم محمد الرحالي. بيروت: دار الكتاب الجديد.
- الحداد، مصطفى. (1995). اللغة والفكر وفلسفة الذهن. تطوان: منشورات جمعية الأعمال الاجتماعية والثقافية كلية الآداب (سلسلة دراسات).
- الحريص، ناصر. (2014). الخاصية النظامية للغة ودورها في فهم كيف يبدع العقلُ اللغةَ. مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، مج 7، ع 3، ص ص: 883-940.
- ديكارت، رنيه. (1968). مقال عن المنهج. ترجمة: محمود محمد الخضيري، راجعها وقدم لها محمد مصطفى حلمي. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- زكريا، ميشال. (1983). الألسنية (علم اللغة الحديث)، المبادئ والأعلام. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

• _____. (1986). الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- الزناد، الأزهر. (2010). نظريات لسانية عرفانية. تونس: دار محمد علي للنشر.
- الصادقي، فائقة. (2007). نظرية تشومسكي في القواعد العامة: مقدمة للقارئ العربي. متاح على الرابط التالي:

http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=471466

- بتاريخ 21/ 7/ 2017م.
- الطيب، بنكيران احمد. (1997). الخلفية الفلسفية في النظرية التوليدية. مجلة عالم الفكر، المجلد 25، العدد 3، يناير/ مارس، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ص 45–56.
- علوي، حافظ إسماعيلي. (2008). اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة. مجلة عالم الفكر، المجلد 37، العدد 1، يوليو/ سبتمبر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ص145–192.
- علوي، حافظ إسماعيلي؛ الملاخ، احمد. (2009). قضايا إبستمولوجية في اللسانيات. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون – منشورات الاختلاف.
- غلفان، مصطفى. (2010). اللسانيات التوليدية: من النموذج المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة. بمشاركة احمد الملاخ وحافظ علوي. إربد (الأردن): عالم الكتب الحديث.
- الفاسي الفهري، عبدالقادر. (2000). اللسانيات و اللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية. الدار البيضاء: دار توبقال.

• _____. (2010). ذرات اللغة العربية وهندستها: دراسة استكشافية أدنوية. بيروت: دار الكتاب الجديد.

- المكي، سمية. (2009). مظاهر اللاتناسق في النظرية التوليدية. مجلة موارد– كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، جامعة الوسط (تونس)، ع 14، ص 101–127.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الوعر، مازن. (1999). جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء النحو العالمي لتشومسكي. القاهرة: الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان.

المراجع الإنجليزية

- **Ablondi**, F. 2005. Gerauld de Cordemoy. Atomist, Occasionalist, Cartesian. Milwaukee: Marquette University Press.
- **Botha**, R. (1982). On the 'Galilean style' of linguistic inquiry. Lingua 58:1-50.
- **Bloomfield**, L. .(1933) Language. New York :Henry Holt.
- **Chomsky**, N. (1959). «A Review of B. F. Skinner's Verbal Behavior» in Language, 35, No. 1, 26-58.
- _____. (1964). Current issues in linguistic theory, in J.A. Fodor & J.J. Katz (dir.), The structure of language, Readings in the philosophy of language Englewood Cliffs, Prentice Hall, 51-118.
- _____. (1965). Aspects of the theory of syntax. Cambridge, MA: MIT Press.
- _____. (1967)."The Formal Nature of Language." In Biological Foundations of Language, edited by E.H. Lenneberg, 397-442. New York: Wiley and Sons.
- _____. .)1970(Remarks on nominalization .In :Jacobs Rosenbaum) eds :(Readings in English Transformational Grammar .Ginn ,Waltham ,Mass.221 -184.
- _____. (1972). Language and Mind. New York: Harcourt Brace Jovanovitch.
- _____. (1975). Reflections on language. New York: Parthenon Press.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- _____.1980. Rules and representations. New York, NY: Columbia University
- Press.
- _____. (1982). A Note on the Creative Aspect of Language Use. Philosophical Review 91 (3):423-434
- _____. (1995). A Minimalist Program for Linguistic Theory. The Minimalist Program. Cambridge, Mass: MIT Press. 167–217.
- _____. (2001). Beyond Explanatory Adequacy. MIT Occasional Papers in Linguistics 20. Cambridge, MA: MITWPL. 1-28. [Reprinted in: Belletti, Adriana (ed.) (2004): Structures and Beyond. The Cartography of Syntactic Structures, vol. 2.Oxford: Oxford University Press. 104-131].
- _____. (2002). Cartesian Linguistics: A Chapter in the History of Rationalist Thought. 2nd ed., Cybereditions Corporation, edited, with an Introduction, by James McGilvray. Cambridge: Cambridge University Press [First published 1966 by Harper and Row, New York].
- **Cordemoy**, Géraud de. [1668] (1972). A Philosophical Discourse Concerning Speech. Delmar, New York: Scholars' Facsimiles & Reprints
- **Das Gupta**, A. (1999). Descartes and Chomsky: An Interface Between Language and Mind. Indian Philosophical Quarterly, 26, No. 1, s. 125-147.
- **Drach**, M. (1981). 'The Creative Aspect of Chomsky's Use of the Notion of Creativity', Philosophical Review 90, 44-65.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- **Fodor**, J. A. (1983). The Modularity of Mind, Cambridge, MA: MIT Press.
- **Humboldt**, Wilhelm von .[1836] (1999). On language: On the Diversity of Human Language Construction and its Influence on the Mental Development of the Human Species, trans. Peter Heath and ed. Michael Losonsky, Cambridge: Cambridge University Press.
- **Jackendoff**, R. (1997). The Architecture of the Language Faculty, MIT Press, Cambridge, MA.
- _____.(2002).Foundations of Language: Brain, Meaning, Grammar, Evolution. Oxford: Oxford University Press.
- **Lauzon**, M. (2017). Géraud de Cordemoy. In: Cameron M., Hill B., Stainton R. (eds,) Sourcebook in the History of Philosophy of Language. Springer Graduate Texts in Philosophy, vol. 2. Springer, Cham.
- **McGilvray**, J. (2001). Chomsky on the creative aspect of language use and its implications for lexical semantics studies. In Federica Busa & Pierrette Bouillon (eds.), The Language of Word Meaning, 5–27. Cambridge: Cambridge University Press.
- _____. (2002). Introduction to Chomsky's book: Cartesian Linguistics: A Chapter in the History of Rationalist Thought, . 2nd ed., Cybereditions Corporation, edited, with an Introduction, by James McGilvray. Cambridge: Cambridge University Press.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- _____. (2005). Meaning and creativity. In James McGilvray (ed.), The Cambridge Companion to Chomsky, 204–222. Cambridge: Cambridge University Press.
- **Pinker**, S. (1994). The language instinct. William Morrow, New York, NY.
- **Russell**, B. (1948). Human Knowledge: Its Scope and Limits, London: Routledge.
- **Taylor**, J. J. (1993). Cognitive modules, creativity and choice: Mysteries in Chomsky's solution to the problem of creativity. Ph.D. Thesis, Washington University, USA.
- **Wade**, M. (1995). Connections Between Noam Chomsky's Linguistic and Political Theories. M.A. Dissertation, Dalhousie University.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لسانيات المتون بين القبول والرفض: قضايا إبستمولوجية ومنهجية

د.صالح بن فهد العصيمي(*)

ملخص البحث:

يعرض هذا البحثُ الجدل الدائر حول لسانيات المتون (المدونات) اللغوية (language corpora)، وحول استخدام المتون اللغوية في الدرس اللغوي، والإشكالات التي أوردها منتقدوها، والأجوبة التي طرحها المهتمون بها. ويربط هذا الجدل بأصوله المعرفية (الإبستمولوجية) لكلا الفريقين، باسطاً النقاش حول المصطلحات ذات العلاقة سواء لدى الرافضين أو المؤيدين والتي استُخدمت أسلحةً يستعين بها كل فريق لتأييد وجهة نظره، وكذلك يسلط الضوء على أنواع لسانيات المتون ومنهجياتها التي بزغت في خضمّ هذا الجدل العلمي العميق. ويخلص إلى أن من يرفض هذا النوع من العلوم لا يرفضه لذاته بقدر ما هو رفض للمنهجية التي يقوم عليها. كما أن من يستخدمها لا يزعم أنها بدون حدود وقيود يجب الاعتراف بها.

Abstract:

This paper presents the debate on corpus linguistics, the use of corpora in language classroom, the questions posed by its critics, and the answers by those who are advocates of it. This debate is linked to the epistemological origins of both groups. The discussion focuses on the relevant terminology and arguments used by each team to support their stance. It also sheds

*- أستاذ التربية واللغويات التطبيقية المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

light on the types and methodology of corpus linguistics that emerged in light of this profound scientific debate. It concludes by saying that those who reject this kind as much as rejecting the methodology on which it is based, and that those who use it do not claim that corpus linguistics can be used without limitations which must be recognized and acknowledged.

مصطلحات البحث:

أداء performance، استقراء تام accountability total، تأمل introspection، توليدية generative، دحض falsification، كفاية competence، لسانيات إدراكية cognitive linguistics، لسانيات بنيوية structural linguistics، لسانيات المتون (المدونات) corpus linguistics، المدرسة الشكلية school formalist، المدرسة الوظيفية functionalist school، مدعوم (مستأنس) بالمتون informed-corpus، معتمد على المتون based-corpus، موجّه بالمتون driven-corpus، النظرية السياقية للمعنى contextual theory of meaning.

تمهيد: تأصيل إبستمولولجي:

لغرض هذا البحث ولحصر حديثنا حول لسانيات المتون وإشكالاتها المنهجية، سنتابع ماكنري وهاردي (Hardie & McEnery, 2012:168) في تقسيم مدارس التفكير اللساني إلى مدرستين رئيسيتين[1]:

1) المدرسة الشكلية (Formalist School): وهي التي تنزع إلى تحليل اللغة ووحداتها منعزلة، أو لنقل، مستقلة عن أي عامل خارجي عنها كالسياق والمعنى والوظيفة. فهي تحصر نظرها في ما تراه أمامها من شكل البنية اللغوية. وقد ذكر كريستال (Crystal, 1980:185-6) أن كلمة form (أي شكل أو بنية)، حين تطلق مقابلة لكلمتي meaning (معنى) أو function (وظيفة)، تشير إلى البنية

1- قد يجد القارئ بعض الاختصار والاختزال هنا؛ لكنه مقصود لكي يقتصر النقاش -قدر الإمكان- على ما نحن بصدده دون الإغراق في التفصيلات التي يمكن الرجوع إليها في مظانها.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

النحوية الداخلية لوحدة التحليل (أكل، يأكل، آكل) في مقابل دورها أو وظيفتها في الجملة (مثلا فاعل أو مبتدأ أو مسند ...). ويقترن إطلاق الكلمة غالبا باللسانيات البنيوية (Structural Linguistics)، وذلك لعنايتها بالمبنى والشكل دون المعنى والوظيفة. كما تقترن بالتوليدية (Generative) في التحليل اللغوي وتفسير هذا التحليل بطرق منطقية ومصطلحات ومعادلات رياضية. وقد مثّل ماكنري وهاردي (McEnery & Hardie, 2012: 16) لهذه المدرسة بمثال رئيس هو «تشومسكي والمقاربة التوليدية للغة generative approach". فهي – كما ذكرا – لا تحتفي بالسياق، إذ المعرفة باللغة نظام مجرد يمكن تفسيره بمصطلحاتها دون حاجة إلى الذهاب أبعد مما هو ظاهر في وحدة التحليل اللغوي الظاهرة أمامنا.

ومن أصولها المنهجية ظهرت التفرقة بين الكفاية (competence) والأداء (performance)، ورُفضت معطيات المتون كما سنرى لاحقا، وصار اعتمادها على التأمل (introspection) وعلى النظر إلى اللغة بوصفها نظاما إدراكيا مستقلا عن أي عامل آخر لا صلة له ببنيتها وشكلها.

2) المدرسة الوظيفية (Functionalism: Functional Linguistics): وهي التي تعطي اهتماما مركزيا بالوظيفة لوحدة التحليل اللغوي. سواء كانت الوظيفة نحوية (مثل فاعل) أو اجتماعية كالتواصل (communication) (انظر: Crystal, 1980:191-2). وقد ظهرت بديلا عن النظرة الشكلية للغة في سبعينيات القرن العشرين (Crystal, 1980:191) بعد رفض المبدأ الشكلي (McEnery & Hardie, 2012:168). ففي هذه المدرسة تُدرس بنية الكلمة وتُشرح باعتماد الوظائف التي تضطلع بها اللغة أو بالنسبة إليها؛ فاللغة ليست نظاما مجردا معزولا وإنما هي نظام يُستخدم لإيصال المعنى محكوما بطرق أداء هذا المعنى المستخدَم وبالسياقات التي تظهر بها وببنية الإدراك الإنساني.

وهي تضم عدة مذاهب للنظر إلى اللغة، منها اللسانيات الإدراكية (Cognitive Linguistics) التي ترى المعنى – وهو جزء من الإدراك البشري– جزءا من التحليل اللغوي (انظر: Crystal, 1980:79-80). وبتأكيدها على الاستخدام فهي تتعاطى مع لسانيات المتون كما سيأتي لاحقا.

على أية حال، فالتفريق بين المدرستين وما تفرع عنهما ليس حديا، فمدرسة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

تشومسكي البنائية اللغوية تستخدم معطيات المتون (الشواهد) في بعض الأحوال، مثل لغة الطفل، حيث لا تتاح معرفة حدس الطفل أو فطرته أو سليقته كما تتاح لدى الكبير (McEnery & Hardie, 2012: 168)، فلا يمكن استشارة الطفل حول نحوية الجمل من عدمها مثلما نفعل مع البالغ الكبير؛ ومساءلة حدس الطفل واستثارة تأمله أمر غير ممكن؛ ولذلك ليس أمامنا إلا أداؤه اللغوي الذي هو عبارة عن شاهد أو جزء من متن لغوي ترفده كفاية ما.

ففي الوقت الذي يرى تشومسكي أنه يمكن – بل يجب– أن ندرس اللغة منعزلة عن استخدامها وإدراكها (usage & cognition) (المدرسة الأولى في التفكير اللساني)، تقوم اللسانيات الإدراكية (المدرسة الأخرى في التفكير اللساني) بدراسة اللغة واضعة أولوية للتفكير الإنساني بوصفه تفسيرا للهيئة أو التمظهر والتشكل اللغوي الملاحَظ (McEnery & Hardie, 2012:169). فيمكن القول هنا إن التفكير مرآة صادقة وصدى يعكس الملفوظ المادي المحسوس.

ومن رحم المدرسة الوظيفية ظهر فيرث (J. R. Firth) اللساني البريطاني الذي تعزى إليه "النظرية السياقية للمعنى" (Contextual Theory of Meaning)، وهي أحد مبادئ نظريته ودعائمها المركزية (Crystal, 1980:181). وهي التي ترى أهمية السياق، ولا تنظر إليه على أنه معزول عن اللفظة. ويمكن أن يطلق على نظريته أيضا "النظرية السياقية للغة" (روبنز. 1997: 349).

ومن فيرث وآرائه ظهر من يطلق عليهم (الفيرثيون الجدد neo-Firthian)، وهم الباحثون الذين عملوا ضمن إطار الدرس اللغوي الذي اقترحه فيرث، و وانتهجوا مذهب لسانيات المتون على الرغم من أن ماكنري وهاردي (McEnery & Hardie, 2012:122) ذكرا أن توقنيني بونيلي (Tognini-Bonelli, 2001:157) أشارت إلى أن فيرث نفسه لن يؤيد مناهج المتون أو يتفق معها؛ إذ لا يمكن أن يُستنتج تبنيه لموقف معين (انظر أيضا: روبنز. 1997: 352).

وهناك فكرتان مركزيتان في لسانيات المتون يؤيدهما الفيرثيون الجدد هما: التصاحب (collocation)، والخطاب (McEnery & Hardie, 2012:122) (discourse). وهاتان الفكرتان المحوريتان هما التطبيق الفعلي للسياق لدى فيرث. ويُعد جون سنكلير John Sinclair أول من جلب أفكار فيرث ومبادئه إلى منهجية لسانيات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المتون (McEnery & Hardie, 2012:122). وسيكون لهذه الاختلافات في زوايا النظر انعكاس وأصداء تطبيقية ومنهجية في دراسة كل مدرسة من المدارس اللسانية وفي تحليلها للظواهر اللغوية، كما سنرى لاحقا.

بعد هذه الخلاصة الإبستمولوجية للمدارس اللسانية سننتقل في الفقرات التالية لنقاش الأصول النظرية لمنهجية لسانيات المتون وبعض المصطلحات ذات العلاقة.

مصطلحات منهجية:

في هذه الفقرات سنعرض لبعض المصطلحات المنهجية التي طرحتها المصادر مفرقة حين نقاشها لمسائل متفرقة تتعلق بالأصول النظرية المعرفية (الإبستمولوجية) للسانيات المتون، لأنها في نظري ضرورية لفهم بعض المسائل المعقدة في هذا الجدل. ونبدأ بما ذكره تيوبرت وسيرماكوفا (Teubert and Cermakova, 2007:37) من أن لسانيات المتون تنظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية، فكل شخص يستخدم المفردة استخداما مختلفا عن غيره، وفي الديمقراطية لكلٍ رأيه المعتبر مثل غيره. وهذا ملمح طريف يشير إلى أن الاستخدام هو المعتبر في قولهما (ظاهرة اجتماعية)، وربط ذلك بملمح طريف آخر وهو الديمقراطية وأحقية كل فرد باللغة، فلا يوجد رأي لشخص أعلى (نخبة أو من أهل الحل والعقد) ورأي لشخص أقل (رعاع أو لا يعتد بكلامه). وبالضرورة لا توجد نخبة يحق لها ما لا يحق لغيرها ممن يُطلق عليهم رعاع أو غوغاء مثلا. فالكل متساوون في استخدام اللغة وبالتالي في حجيتها؛ بخلاف ما يراه النحويون العرب مثلا من أن اللغة العربية تؤخذ من السابق الفصيح لا اللاحق، أو من بعض القبائل الفصيحة ولا يُعتد بقبائل أخرى لعدم فصاحتها. فقد وضع الفارابي قائمة لتصنيف القبائل المحتج بكلامها وكانت هذه القائمة مقبولة لدى علماء اللغة (انظر الأفغاني، 1407: 24-23). ومن القبائل التي يستشهد بكلامها: قريش، وقيس، وتميم، وأسد. ولم يؤخذ عن لخم، ولا جذام، ولا قضاعة، ولا غيرهم، ولا عن حضري ولا عن سكان البراري ممن لهم مجاورة واحتكاك بالعجم ولا أهل المدر (السيوطي، 1427: 55)؛ بل نقل عن البصريين افتخارهم على الكوفيين بقولهم: «نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوارز [اللبن الثخين الرائب]، وباعة الكواميخ [نوع من الأدم]» (السيوطي، 1427: 157).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فليس كل ناطق بالعربية يحتج برأيه؛ فلا مكان لديمقراطية لغوية. أما السيوطي فيرى أن كلام الله تعالى وكلام رسولنا صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل البعثة وبعدها إلى أن فسدت الألسن هو مسموع يجوز الاحتجاج به (السيوطي، 1427: 39)؛ وقد رد على بعض النحاة المتقدمين الذين يعيبون بعض القراءات القرآنية وينسبونها إلى اللحن (السيوطي، 1427: 40)، وهذا يدل على أنه حتى كلام الله سبحانه، في بعض قراءاته، لا يستشهد به عند بعض علماء العربية. وأما كلام الرسول صلى الله عليه وسلم فليس محل الاستدلال إلا ما روي بلفظه وليس بمعناه (السيوطي، 1427: 43).

وقد ذهب تيوبرت (Teubert, 2005:2-3) أبعد من ذلك فيما نقله عنه ماكنري وهاردي (McEnery & Hardie, 2012:132-3) من أن تركيز لسانيات المتون ينصب على المعنى؛ إذ هو عملة التواصل بين أعضاء جماعة الخطاب. وهي (لسانيات المتون) بذلك تنظر إلى اللغة من منظور اجتماعي، وفي الوقت نفسه ير تيوبرت أنها ليست متعلقة بالمظاهر النفسية للغة. فلسانيات المتون كما يراها لا تدّعي أي معرفة مميزة لإعمال العقل أو الملكة الفطرية أو الحدس اللغوي، فلسانيات المتون تستكشف الخطاب ولا تزعم أي إسهام للظواهر العقلية الداخلية للغة. بعبارة أكثر تفصيلا يمكننا القول في معنى كلام تيوبرت إن لسانيات المتون تستكشف الخطاب بظواهر استخدامه التي يشترك فيها أعضاؤه، ولا تناقش ظواهر الإدراك والتأمل، التي قد تُعزى لكل فرد مستقلا عن الآخرين، وقد يكون هذا من وجهة نظري ما يبعدها عن اللسانيات الإدراكية.

ويؤكد ماكنري وهاردي (McEnery & Hardie, 2012:220) رفض المعنى الإدراكي المستقل، وكذلك رفض استقلال اللغة عن المعطيات الأخرى، إضافة إلى تأكيد معنى الاستخدام اللغوي، حين ناقشا نقاط التقارب بين لسانيات المتون ومدرسة الفيرثيين الجدد، من جهة، واللسانيات الوظيفية واللسانيات النفسية من جهة أخرى؛ من هذه النقاط. وقد ذكرا في هذا السياق سبع نقاط (لا داعي لتفصيلها هنا، ويمكن للمهتم الرجوع إليها)، منها أن اللغة ليست نظاما إدراكيا مستقلا؛ إنما هي تمظهر أو تطبيق application لعمليات الإدراك العامة، ودراسة اللغة دراسة إمبريقية/ تجريبية، وهذا التفسير رفْض لنظرة تشومسكي الشكلية (البنائية) Chomskyan Formalist view التي تؤكد على النظام البنيوي للغة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(ناقش ماكنري وهاردي العلاقات بين لسانيات المتون والحقول والاتجاهات اللسانية الأخرى، مثل اللسانيات الإدراكية، واللسانيات الوظيفية وغيرها، من حيث استخدام معطيات المتون ومناهجها في كثير من تطبيقاتها، ولمن يريد الاستزادة أن يعود إليه).

ننتقل الآن لخاصية أكّد عليها المؤيدون للسانيات المتون وهي الإحاطة الشاملة أو ما يمكن أن نطلق عليه الاستقراء الكامل (total accountability)؛ إذ يرى ليتش (Leech, 1992:112، مذكور في McEnery & Hardie, 2012:14، وانظر أيضا Svartvik, 1992) أن استخدام المتون يتيح للغوي دراسة اللغة في سياق الطريقة العلمية والمنهج العلمي عن طريق مبدأ أساس هو الإحاطة الشاملة، أو ما يمكن أن يطلق عليه الاستقراء الكامل. وهذا على اعتبار أن دارس اللغة يستعرض المتن دون أحكام مسبقة يبحث عما يؤكّدها. أما لو درس الباحث المتن ولديه نظرية أو حكم مسبق أو فرضيات يسعى لتأكيدها عن طريق شواهد المتن وأمثلته، فسيكون عرضة للوقوع في إشكالية التحيز التأكيدي (confirmation bias) (انظر: McEnery & Hardie, 2012:14). وقد ذكر ماكنري وهاردي (McEnery & Hardie, 2012:14-5) أن هذا يعني أن أي نظرية لا يمكن تخطئتها أو دحضها من حيث المبدأ، فالدارس سيبحث عما يدعم وجهة نظره، وخطورة ذلك – إذا أضفنا إليه مبدأ الديمقراطية والاحتجاج بجميع المتحدثين الأصليين– أن هذا يتعارض مع سمة رئيسة للمنهجية العلمية وهي قابلية الدحض أو التخطئة (falsifiability)، وهي من السمات الرئيسة للمنهج العلمي (انظر: Popper, 2006:18). ولتجاوز هذا الأشكال لا بد أن نستخدم كامل المتن لاختبار فرضياتنا دون أن نغفل شاهدا أو مثالا أو على الأقل –كما ذكر ليتش– أن يتجنب اللغوي الاختيار المتعمد للشواهد. لكن هل هذا ما يحدث أو حدث سابقا لدى اللغويين من الناحية العملية؟

نحن نعرف أنه لا توجد قضية متفق عليها تمام الاتفاق في قضايا اللغة، بل إننا لو نظرنا مثلا إلى اللغة العربية في تقعيدها لوجدنا أنها بنيت على استقراء ناقص وليس على استقراء كامل، بدليل كثرة الشذوذ في الأحكام النحوية؛ بل حتى قاعدة رئيسة مثل رفع الفاعل ونصب المفعول جاء ما يخالفها في شاهد "خرق الثوبُ المسمارَ" التي جاء فيها الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا على خلاف الأصل، وقد ذكر ابن

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

عقيل في شرحه على الألفية أن رفع المفعول به ونصب الفاعل يحصل عند أمن اللبس، ولا يقاس على ذلك، إنما يقتصر على السماع (ابن عقيل، 1400). كما ذكر السيوطي (انظر السيوطي، 1413؛ والسيوطي، 1427) ورود «كسر الزجاجُ الحجرَ» وأن المسوغ لذلك فهم المعنى وارتفاع اللبس، وأن هذا الأمر مقصور على ما ورد من المسموع (انظر النقاش الموسع والتخريجات النحوية لدى السيوطي، 1413). طبعا هذا لا يعني أن تقعيد اللغة أمر يسير، أو أن وضع قاعدة تشمل جميع ما نطق به أهل اللغة أمر هيّن، فهو بلا شك عسير المنال، ولا يُتصور أن تستوعب القواعد اللغوية لغة واسعة كالعربية وأن تحيط بجميع ما نطقه أهلها. ولذلك قد ينتج المتن شواهد متعارضة، ولهذا يجب عدم استثناء الأدلة والشواهد التي لا تدعم الفرضية أو على الأقل يجب عدم إهمالها أو إغفالها.

ومن المعروف أن بعض النحويين من البصريين استبعدوا بعض المسموعات؛ فأحكامهم النحوية بنيت على استقراء ناقص (انظر مثلا: العميريني، 1423: 2/641، وحسان، 1411؛ وعيد، 1988). وقد كان لمنهج الاستقراء الناقص في النظر النحوي آثاره اللغوية، مثل الحكم بالقبح أو الإهمال (العميريني، 1423: 2/773-746)؛ بل إن النحو العربي كله قائم حتما على الاستقراء الناقص؛ بل إن تمام حسان يراه ميزة علمية (انظر: حسان، 1411: 15-14)؛ إذ توضع القواعد بناء على شواهد معدودة ثم تعمم، وهو المتاح في زمنهم (انظر: عيد، 1988: 153-151)، وهذا مقارب لما يراه تشومسكي منطقا علميا وسيأتي لاحقا. بل نقل ابن جني عن أبي عمرو بن العلاء قوله: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير» (ابن جني، 1952: 1/386).

على أية حال ينبغي ألا نبالغ كثيرا في مطالبة التقعيد اللغوي المعتمد على متن لغوي بالإحاطة الشاملة لكل اللغة، إذ المتن نفسه لم يكن وليد استقراء تام وكامل لجميع شواهد اللغة وشواردها. فكما ذكر ماكنري وهاردي (McEnery & Hardie, 2012:15) من أن المتن نفسه عينة ممثلة وليس كل اللغة. أي أنه بالضرورة – وهذا معلوم للباحثين بل ومفهوم أيضا– يمثل جزءا ويغفل جزءا آخر. ولهذا كانت صفتا التمثيل (representativeness) والتوازن (balance) محل عناية الباحثين في لسانيات المتون واهتمامهم. ويقصد بالتمثيل "قدرة المدونة [المتن] على تمثيل اللغة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أو صورها المختلفة محل الدراسة" (الثبيتي، 2015: 158). وأما التوازن «فهو أن تمثل نصوص المدونة [المتن] الواقع اللغوي كما هو في خارجها فلا تكون منحازة لمحتوى أو مستوى دون آخر» (الثبيتي، 2015: 159). وبهذين المعيارين يمكن تفادي التحيز أو الانتقائية في المتون اللغوية.

ويؤكد هذا المنحى ماكنري وهاردي (McEnery & Hardie, 2012:15)؛ إذ يريان التخفف من غلواء الاستقراء الكامل، وأنه يجب أن تقتصر هذه الخاصية على متننا الذي بين أيدينا، ولا يُتصور أن يكون أي متن محيطا باللغة مهما كان. وقد عقدا مقارنة طريفة بين اللسانيات في هذه الخاصية وعلم الفلك (وهو من العلوم الطبيعية الصلبة الأخرى)، ورأيًا أن هذا النقد ليس مقتصرا على اللسانيات بل يتعداه إلى علم الفلك وغيره من العلوم الطبيعية الأخرى؛ إذ نظرياتها تعتمد أمثلة من الكون أو العالم المتاح للبشر – أصحاب النظرة الناقصة بطبيعتهم – وكل جيل يحاول دحض نتائج سابقة، أو تأكيدها أو ربما مساءلتها، ومثلها اللسانيات. ولهذا يجب الحرص على ألا يشوه المتن تمثيل اللغة، مثله في ذلك مثل الفضاء والفلك، فلو افترضنا أن علماء الفلك افترضوا أن لكل كوكب قمرا اعتمادا على ما لاحظوه من أقمار لكواكب الأرض ومارس والمشتري وعمموا فرضية أن لكل كوكب قمرا؛ لكن في الحقيقة كوكب عطارد وكوكب الزهرة ليس لهما أقمار، فهل نبطل القاعدة التي بنيناها بناء على مشاهدتنا للكواكب الثلاثة الأولى؟

يجيب عن ذلك ماكنري وهاردي (McEnery & Hardie, 2012:15-6) فيلاحظان أن هذا التساؤل يقودنا إلى قضية أخرى تتصل بالمنهجية العلمية التي يجب مراعاتها في العلوم جميعها، وهي قابلية التكرر أو التعميم على أمثلة أخرى (replicability)، وهي مهمة سواء تجريبيا أو عن طريق الملاحظة. ففي المنهج العلمي وفي كل العلوم تعد النتائج الجديدة مؤقتة حتى يمكن تعديها أو تعميمها إلى أمثلة وشواهد أخرى غير ما بنيت عليه القاعدة العلمية، وبهذه العملية المتكررة يمكن تحقق مبدأ الدحض أو التخطيئية.

فلسانيات المتون مثلها مثل العلوم الطبيعية في أن مفهوم تعدي النتائج وتعميمها (replicable results) يبدو أمرا مهما لكثير من الباحثين (انظر مثلا: Doyle, 2005) لأجل تحقق أمر منهجي معه وهو المصداقية أو الموثوقية ((credibility

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

McEnery & Hardie, 2012:16)). فلسانيات المتون لا تشذ عن القواعد العلمية الأخرى، بل تقوم على معطيات وشواهد وأمثلة معينة، ثم تُستقرأ معطيات جديدة، ويتم تأكيد القواعد أو تعديلها بناء على هذه العلمية المتكررة، ومع الوقت وتغير المعطيات يمكن للتحيز أن يُتجنب.

إذن، يمكن اختصار ما مر بنا (انظر أيضا نقاش ماكنري وهاردي McEnery & Hardie, 2012:13-6) من أننا إذا أجرينا الاستقراء الكامل على المعطيات التي بين أيدينا (أي المتن بجميع شواهده وشوارده) يمكن أن نطمئن إلى أن ما ندعيه أو نزعمه بناء على هذا المتن يحقق مبدأ الإحاطة الشاملة ومبدأ الدحض. وهذا ينطبق على اقتصارنا على متننا. أما لو قمنا باستقراء كامل لمعطيات أخرى غير تلك التي في متننا من خلال عملية التحقق وإعادة التحقق، فذلك سيجعلنا نطمئن إلى أن ادعاءنا وزعمنا قاما بعد أن تحقق معيار التعدي والتعميم.

وإذا تحقق لعلم من العلوم مبدأ الدحض والتعدي أو التعميم، يمكن لهذا الادعاء أن يقال عنه إنه حقق المصداقية والموثوقية (validity)، وباطمئناننا إلى صدق لسانيات المتون عبر تحقق هذه المعايير والمبادئ الضرورية لأي منهج علمي، يمكن لنا أن نصفها بأنها مشروع علمي تجريبي (إمبريقي) يتوافر على الشروط العلمية المنهجية اللازمة لكي يكون محل ثقة الباحثين والعلماء (McEnery & Hardie, 2012:16).

وفي سياق التشجيع على بناء الفرضيات على أساس التخلص من التحيز والبحث عن مثال يرفد ادعاء اللغوي، يذكّرنا ماكنري وهاردي (McEnery & Hardie, 2012:16) بأن انتقاء المعطيات ليس بالضرورة سيئا في كل الأحوال؛ بل قد يكون استعراض المتن بحثا عن شاهد أو مثال، أو مجموعة منهما، أمرا مطلوبا لكونه المسلك الصحيح والطريقة المنهجية العلمية الناجعة، مع التسليم بأن هذا المنحى هو فعلا ما يحدث لدى بعض المحللين واللغويين في ظروف خاصة. لكن كيف يمكن لنا أن نقول إنه هو المنهج العلمي الصحيح في بعض الحالات؟

يجيب عن ذلك ماكنري وهاردي (McEnery & Hardie, 2012:16) بأننا قد نبحث عن مثال معين يدحض فرضياتنا عندما يكون وجود مثال واحد كافيا لدحض الادعاء. ففي متن يضم ملايين الجمل، قد يكون المثال الواحد أو مجموعة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فرعية من الأمثلة والشواهد، هو الأهم من ناحية الفرضية التي نريد دحضها. ولهذا، فاستخدام المتن للبحث عن مثال في هذه الحالة ليس متوافقا مع المنهج العلمي فحسب، بل هو متوافق أيضا مع مبدأ الاستقراء التام ليتحقق تهذيب القاعدة أو تعديلها، وهو ما يسمى البحث المدعوم أو المستأنس بالبيانات (corpus-in-formed) (انظر: McEnery & Hardie, 2012:16-8؛ وسيأتي الحديث عن هذا البحث لاحقا). مثال ذلك أن نبحث في متن للغة العربية عن أمثلة لمجيء الفاعل مصدرا مؤولا بعد أن رأينا كثرة مجيئه اسما صريحا، فعثورنا على أمثلة على المصدر المؤول فاعلا يجعلنا نقول إن الفاعل اسم صريح أو مصدر مؤول.

علاوة على ذلك تميل بعض العلوم اللغوية التي تنحو منحى التحليل الكيفي العميق والثري للمعطيات إلى تفضيل استخدام المتن (الصغير المشتمل على أمثلة قليلة) وتحليلها بعمق كيفي (نوعي) ثري أكثر من تعاملها مع المتن الكبير مثل تحليل الخطاب الناقد؛ وذلك لحاجة هذه العلوم إلى تحليل السياق الاجتماعي للمثال أو الشاهد، وتحليل ما هو أبعد منه، وعدم الاقتصار على التحليل اللغوي للمثال في المتن (لنقاش موسع حول نزعة بعض العلوم والمجالات لخرق معيار التحيز والتعميم في الأساس، انظر McEnery & Hardie, 2012:16).

كما ذكر ليتش (Leech, 1992، مذكور في ماكنري و ويلسون McEnery & Wilson, 2005:15) أن المتن أقوى منهجيا من وجهة نظر علمية من التأمل الذي يقوم به اللغوي التقليدي، لأنه يمكن تطبيق (التحقق الموضوعي objective verification) على النتائج لاعتماده على الآلة واستقلاله عن ذاتية الباحث والمحلل اللغوي؛ في المقابل نجد أن هذه الصفة المنهجية غير ممكنة التحقق في التأمل أو حتى في الحدس. ويضيف فيلمور (Fillmore, 1992) أن التأمل لا يُعتمد عليه دائما؛ في مقابل ما يمنحه المتن من تفوق بالأصالة (authenticity) والموثوقية.

خلاصة القول أن مؤيدي لسانيات المتون يرون أنها تتصف بصفات منهجية تقويها وتجعلها تختط لنفسها طريق المنهج العلمي الصحيح؛ في مقابل ذلك هناك فريق آخر يرى أن لسانيات المتون لا تخلو من إشكالات منهجية تقدح في استخدامها بوصفها علما موثوقا. وهذا محل نقاشنا في الفقرات التالية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إشكالات مثارة ضد لسانيات المتون:

لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن لسانيات المتون نشأت وبدأت بدايات خجولة – إن صح لنا الوصف– ما بين محاولة لإثبات نفسها ميدانا من الميادين العلمية التي تستخدم المنهج العلمي السائد في وقته، وبين صمودها في وجه الاعتراضات العنيفة التي صدرت من شخصية لها حجيتها وتعدّ مرجعية علمية مثل تشومسكي الذي خصها بنقده اللاذع وانتقص من منهجها الذي تستخدمه ومن بياناتها ومعطياتها ومادتها التي تدرسها. وقد أكد ماكنري و ويلسون (McEnery & Wilson, 2005:1) أن لسانيات المتون كانت هامشية تُستخدم في لسانيات اللغة الإنجليزية وفي دراسات النحو الإنجليزي إلى أن نهضت مؤخرا لتدخل مجالات جديدة ولغات غير اللغة الإنجليزية. بالإضافة إلى ذلك، ذكر ماكنري وهاردي (McEnery & Hardie, 2012:225) أن المرحلة الأولى للسانيات المتون إلى ثمانينات القرن الماضي وبزوغها وكفاحها في وجه انتقادات ومعارضات وجهة النظر التشومسكية، بل ذكر فيلمور (Fillmore, 1992:35) أن لساني المتون لا يحظى بسمعة مشرقة في الدوائر العلمية اللسانية. وربما كان هذا في وقت سابق.

ولاستعراض نشأة هذا العلم ثم ترنحه – إن صح التعبير – ثم تثبيته قدمَه وترسيخها في الميدان يمكن الرجوع إلى المناقشة المستفيضة لدى العصيمي (2013) الذي أرّخ لها بشيء من التوسع والتفصيل.

أما ما يهمنا الآن فهو الاعتراضات التي أثيرت في وجه الباحثين في لسانيات المتون، وكذلك الإجابات عن هذه الاعتراضات إضافة إلى التحولات المنهجية التي اضطر إليها الباحثون استجابة للاعتراضات الوجيهة المثارة.

ولكي نلمّ بالاعتراضات الشائكة المتناثرة في الأدبيات، سنخصص الجزء الأكبر لانتقادات تشومسكي، أو ما يمكن وصفهم بالتشومسكيين، على حد تعبير كثير من اللغويين (انظر مثلا: McEnery & Hardie, 2012؛ وكذلك: Landau, 1984:276). وقد تحدث جيفري ليتش وهو واحد من رواد لسانيات المتون (Landau, Sidney. I. 1984:276) عن تأثير تشومسكي فيمن بعده من اللسانيين النظريين في عدم مناسبة المتون في مقابل مناسبة الحدس(Leech, G.) (intuition

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

1991). ولا بد من أن نشير إلى أن تشومسكي بوصفه عالما إدراكيا وعالما توليديا من الطبيعي أن يقف ضد ما يعتمد الأداء المرصود والاستخدام بوجه حاد. وقد كان موقفه كما يصفه ماكنري وزملاؤه (McEnery et al. , 2006:131) عدائيا ضد المتون واستخدامها في التحليل اللغوي. كما يختلف الدارسون الذين يقبلون لسانيات المتون في آرائهم حول استخدام المتون على حسب الأهداف البحثية (ماكنري وزملاؤه McEnery et al. , 2006:131).

وقبل الخوض في الإشكالات المثارة، لا بد من الإشارة إلى أن الاتجاه المنهجي السائد في اللسانيات كان يعتمد استخدام اللغة الملاحَظة أو المدونة، وهذا في الواقع متن لغوي، وإن لم يُسمَّ كذلك (McEnery & Wilson, 2005:2). وأتفق مع ماكنري وويلسون (McEnery & Wilson, 2005:2) في أن اللسانيين الميدانيين field linguists، مثل بواز Boas 1940 ومن جاء بعده من البنيويين أصحاب التقاليد البنيوية في الدرس اللغوي، يعتمدون منهجية يمكن أن ينظر إليها على أنها قائمة على المتن (corpus-based)، وإن لو لم يسموا أنفسهم لسانيي متون؛ بل إن اللغويين الذين جمعوا اللغات الأمريكية الهندية وألّفوا لها المعاجم كانوا متأثرين ببلومفيلد وأفكاره وكانوا يعتمدون "الظواهر الملاحَظة في المكان والزمان" (روبنز، 1997: 334). ثم إن دراسات اكتساب اللغة والتطور اللغوي لدى الأطفال بتسجيل (تدوين) يومياتهم اللغوية التي يقوم بها والدوهم في القرن التاسع عشر وبداية العشرين هي من قبيل دراسات المتون (McEnery & Wilson, 2005:2). وتعتمد ملاحظة النمو اللغوي لدى الطفل اعتمادا كليا على ملفوظاته التي هي عبارة عن متن. وتعد أعمال بلوم (Bloom, 1970) وبراون (Brown, 1973) من الأمثلة على جمع ملفوظات (متن) الأطفال لتحليل التطور (النمو) اللغوي لديهم (McEnery & Wilson, 2005:2).

ويرى هاريس (Harris, 1993) أن الاتجاه السائد لدى اللسانيين التقليديين يقوم على جمع ملفوظات مسجلة (متن) يجري تحليلها فيما بعد. ولابد من الإشارة إلى أنه لم يستخدم لفظ متن (corpus) إلا مؤخرا (انظر: العصيمي، 2013). بل لعلنا نذهب أبعد من ذلك فنقرر أن العرب في جمعهم للغة من أطراف البادية ومن

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الفصحاء يعتمدون منهجية تشبه منهجية لسانيات المتون، وما يتم جمعه إنما هو متن لغوي سواء أطلق عليه هذا المسمى أم لا، أي أن هذا المنحى سبق من تسميهم اللسانيات الحديثة الغربية باللسانيين التقليديين، وجمعُ اللغة العربية من البوادي، وكذلك تدوين الحديث الشريف يمكن أن يعدّ جمعا للمتون اللغوية والدينية؛ وهذا يعني أن منهجية المتون لا تقتصر على اللغويين المحدثين. ويمكن القول إن جمع الشواهد والأمثلة لتقعيد اللغة معياريا وإن كان قد انتهى في العربية لكنه في المجالات الأخرى مثل تحليل الخطاب (السياسي، الديني، ...) وفي اللغة المنطوقة ووصفها، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي واكتساب اللغة واللهجة، لا يمكن أن يستغني عن الشواهد والأمثلة المتمثلة ولو جزئيا بمنهجية لسانيات المتون.

كما يرى ماكنري وويلسون (McEnery & Wilson, 2005:4) أن البحوث والدراسات في مجال تقاليد التهجئة (وهو يشبه ما نسميه لغة الحاضرة أو البادية أو لغة تميم ولغة طيء، مثلا)، وفي بيداغوجيا اللغة، واللسانيات المقارنة، والقواعد (Syntax) وعلم الدلالة (Semantics)، كلها من الدراسات التي تعتمد متونا يجمعها اللغويون (وضرب لذلك أمثلة تراجع ص3 و 4). إذن، يمكن القول إن جمع المتون والشواهد والأمثلة ليست ابتكارا حديثا أو خاصا بلسانيي المتون المحدثين. فليس لهم بالتالي لا فضل الابتكار ولا عليهم تبعات الإشكالات المنهجية.

بعد هذه التوطئة للمجالات التي استخدمت المتون قبل تشومسكي وقبل هجومه العنيف ننتقل إلى ما يراه تشومسكي مخلا بمنهجية الباحث اللغوي العلمية. وسبب التركيز على تشومسكي أنه يمثل مرجعية تحظى بالتقدير في الأوساط العلمية عامة واللسانية خاصة، كما أن انتقاداته المقبولة كان لها دور في تهذيب لسانيات المتون، مثلما سنرى.

فالمرتكز الذي ينطلق منه تشومسكي هو أن اللغوي يجب أن ينصب جهده على نمذجة أو محاكاة (modeling) الكفاية اللغوية لدى الناطق الأصلي، وليس الأداء أو المنتَج؛ ولذلك فالمتن لا يعد في رأيه أداة مفيدة للتحليل اللغوي لأنه أداء (لغة خارجية: E Language) وليس كفاية ولا هو بنظام اللغة الداخلي (I Language)؛ بل إن الأداء مرآة مضللة للكفاية، لأنه يتأثر بعوامل خارجية متعددة كالذاكرة أو الشرب (أي كون المتحدث مخمورا) (McEnery & Wilson, 2005:6). وهناك

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مؤثرات أخرى تتعلق بعيوب المتحدثين النطقية، كما لو استمعنا إلى شخصين مصابين بالحبسة أو بعيب آخر كالتأتأة، فإننا سنصور الكفاية لديهما بشكل خاطئ اعتمادا على معطيات المتن المشوه الذي أنتجاه وهو في الحقيقة أداء (McEnery & Wilson, 2005:7)؛ بل يرى ماكنري وويلسون (McEnery & Wilson, 2005:6) أنه حتى لو حاولنا استبعاد إمكانية أن المتن مضلل وقمنا بجمع متن ممتاز يخلو من الأغلاط، فإن تشومسكي لن يكون راضيا. فالكفاية تعتمد قواعد محدودة تولد جملا غير محدودة، فلا يمكن الاستدلال باللانهائي وغير المحدود على النهائي المحدود، والمتن بطبيعته ناقص وجزئي ويمثل جزءا من اللغة لا اللغة كلها (انظر النقاش المستفيض حول هذه الجزئية لدى: ماكنري وويلسون McEnery & Wilson, 2005:6-12).

وقد نص تشومسكي (Chomsky, 1962:159) على "أن المتن بطبيعته محرّف (Skewed) وأن أي توصيف يُبنى عليه لن يعطينا أكثر من مجرد قوائم"، فالمتن بطبيعته جزئي وناقص في نظره، ويشوه اللغة. ولذلك فإن المتن اللغوي – حسب تشومسكي– ينمذج أو يحاكي المصدر الخطأ (وهو الأداء، بدلا عن الكفاية التي هي مناط التحليل اللغوي). فوظيفة اللساني، كما يرى تشومسكي، ليست إحصاء الظاهرة الأدائية المتمثلة في المتن أو توصيفها؛ إنما تكمن وظيفته الصحيحة في تأمل الكفاية اللغوية كما تتجلى في عقل المتحدث الأصلي وتفسيرها (McEnery & Wilson, 2005:12). وفي حين تهدف اللغة الخارجية «إلى جمع البيانات ثم توصيف خصائص هذه البيانات... مستقلة عن خصائص عقل المتكلم» (Cook and Newson, 2007:13)، يهتم النظام الداخلي للغة (I-language) بما يعرفه المتكلم وبمصدر هذه المعرفة؛ أي أنه يتعامل مع اللغة بوصفها سمة داخلية في عقل المتكلم وليست شيئا خارجا عنه (Cook and Newson, 2007:13). ولهذا– حسب تشومسكي– فحتى لو قبلنا بالإحصاء والتوصيف هدفيْن للغوي (اللساني) فإن ذلك غير متاح، كما يظهر، لأن اللغة لانهائية، وبالتالي فمحاولة الإحصاء والتوصيف لن تنتج توصيفا مناسبا للغة على الإطلاق؛ إذ كيف يكون متن ناقص هو المصدر الوحيد للغة اللانهائية (McEnery & Wilson, 2005:12). وقد نص لاندو على أن تشومسكي وأتباعه وغيره من اللسانيين في الولايات المتحدة، بتأثير

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

من تشومسكي نفسه، يتبنّون موقفا عدائيا من التحليل الكمي برمته، بل يستهجنونه لعدم قدرته على أن يشمل جميع الاستخدامات الكامنة للغة البشرية (Landau, 1984:275-6)؛ إذ لدينا استخدام (أداء) وهو نهائي، وكفاية إبداعية، وهي القدرة على توليد عدد لا محدود من الجمل، واستخدام كامن لا نهائي لم يظهر فيما جُمع (Landau, 1984:275) مهما بلغ هذا المجموع.

ولا بد من توضيح أن مفهوميْ الأداء والكفاية يتوافقان جزئيا مع مفهوم اللغة الداخلية والنظام الداخلي للغة (Cook and Newson, 2007:15، وانظر: Andor, 2004:93). فمصطلح اللغة الداخلي، حسب عبارة تشومسكي، "يشير إلى المكون الخاص الواقع في النظام البيولوجي (العضوي) الإدراكي للعقل البشري" (Andor, 2004:93)، فهو شيء محسوس (Andor, 2004:94). وهو يرى أن دراسة الأداء أو الخطاب أو التفاعل الاجتماعي دراسة لتَمظْهُر القدرة وليس دراسة للقدرة ذاتها (Andor, 2004:94-5). كما يرى أن اللغة الخارجية لا تفيد في دراسة الطبيعة الداخلية للقدرة اللغوية لدى البشر (Andor, 2004:101)، خلافا لما لو كانت الدراسة موجهة للملكة الإدراكية الداخلية (Andor, 2004:103). فهو يركز على قضايا أساسية في دراسة اللغة، منها العضو الإدراكي لدى البشر، والملكة نفسها، وليس تمظهرها وتشكلها عبر الأداء، وكذلك وجود إطار مفاهيمي نظري للبحث يُبنى على التأمل. وتمييز تشومسكي بين مقدرة المتكلم والمنطوقات هي من أفكار دي سوسير الذي يرى أن الكلام هو "المادة التي يمكن الحصول عليها مباشرة"، بينما "الهدف الصحيح للغوي هو (لانج) [لغة] كل جماعة لغوية، أي المعجم والقواعد والفُنُلُجيا المغروسة في كل فرد بسبب نشأته في المجتمع المعين وتنشئته على الأسس التي وفقا لها يتكلم لغة هذا المجتمع ويفهمها" (روبنز. 1997: 320 المعقوفان في الأصل).

كما كان تشومسكي مهتما باللغة بوصفها ظاهرة كلّية عالمية (Universal)، أي أنه يركز على القواعد الموجودة في ذهن المتكلم (الكائن البشري) وعقله، والتي تحكم اللغة الإنسانية بغض النظر عن اختلاف تطبيقات هذه اللغة من إنجليزية إلى عربية وغيرها. فاللغات بالآلاف ومختلفة بين البشر وليست مادةَ الدراسة الصحيحة لعملية اكتساب الفرد للغة، والتي هي واحدة لدى كل البشر؛ بل إن الدرس

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اللغوي برمّته بدأ يأخذ هذا المنحى وزاد عدم رضا اللغويين عن وصف اللغات منفردة (Teubert, and Cermakova, 2007:50-1). فعملية الاكتساب (نؤكد على كلمة عملية) هي نفسها واحدة لا تتغير إلا في تمظهرها وتشكُّلها في اللغات وبين المتكلمين الذين يختلفون بالمليارات. فنظرية القواعد الكلية تهتم "بالبناء الداخلي في عقل المتكلم، أي كيف يربط النظامُ الرياضيُ (الحاسوبيُ) الصوتَ بالمعنى" (Cook and Newson, 2007:11، في هذا الكتاب نقاش تفصيلي معمق لنظرية تشومسكي حول القواعد الكلية). واكتساب اللغة لدى تشومسكي ليس مستقلا عن عضو الاكتساب المغروس في عقل المتكلم (Cook and Newson, 2007:184)؛ بل نص تشومسكي على أننا "لا نتعلم اللغة؛ إنما تنمو القواعد في أذهاننا (عقولنا)" (Chomsky, 1980:134). ولإعلاء مكانة التأمل introspection عند اللغويين، يرى سابير، وهو أحد أعلام اللسانيات الأمريكية، أن هناك تماثلا بين تجريد اللغوي وحدس ابن اللغة (روبنز. 1997: 333).

وفي مقالة له بعنوان (في الدفاع عن اللغة الشعبية:In Defense of Public Language)، يرى ميليكان (Milikan, 2003:1) أن تشومسكي ينتقد اللغة الشعبية (public language)، أو ما يسمى (اللغة الخارجية: externalized language)، لأنها ليست مادة مؤهلة لأن تكون محل اهتمام اللغوي المنشغل بالمنهج العلمي؛ فهي ليست إلا مادة مصطنعة artifactual؛ بل إنه ندّد أيضا بمقولة أن الهدف من اللغة هو التواصل. إذن يمكن القول إن تشومسكي لا يقلل من قيمة الأداء مادة علمية فحسب، بل أيضا لا يرى أن الهدف الأساس من اللغة هو التواصل، كما هو واضح من كلام ميليكان (وانظر أيضا: Andor, 2004:107-9). ويرى ميليكان (Milikan, 2003:2) أن هذا الموقف المتطرف مردّه إلى الفلسفة التي تقوم عليها نظرية تشومسكي في نقده لبعض مواقف التواصل، مثل موقف من ينكر شيئا يعلم أن المستمعين أو القراء لا يوافقونه عليه (هناك نقاش أعمق في Milikan, 2003: فيمكن مراجعته للقارئ المهتم). ويرى تشومسكي أن هناك مظاهر كثيرة من الفشل في التواصل، كما أن معظم استخدام اللغة هو حوار داخلي بين المرء ونفسه، وللتفكير (انظر: Andor, 2004:108-9)، فلو قارنّا الحوار الداخلي لدى

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أي إنسان بمنطوقه ومكتوبه، لوجدنا أن حواره الداخلي أضعاف ما ينتجه؛ وبالتالي فإن المتون اللغوية أقل من اللغة الفعلية التأملية كما تتجلى عبر الحوار الداخلي، ولا تمثل اللغة. وهذه بلا شك ملحوظة ذكية من تشومسكي.

وفي مقابلته (Andor, 2004:97)، يقرر تشومسكي أن "لسانيات المتون لا تعني شيئا"، ويبرر حكمه العنيف هذا بأن المنهج المتعارف عليه في العلم ليس جمع كمية هائلة من البيانات لاستنتاج تعميمات وأحكام من هذه البيانات؛ إنما العلم بناء مفاهيم وإجراء بعض التجربة داخل أطر نظرية. وواضح أنه ينتقد المقاربة المؤسسة على المتون (corpus-based approach). وقد شبّه دراسة اللغة بدراسة الفيزياء والكيمياء لدى العلماء الذين يضعون النظرية ثم يستدلون لها من العالم، ولا يسجلون وقائع العالم ليبنوا عليها نظريات (Andor, 2004:97-8). فهو يرى قيمة كبرى للتجربة، ولا يرى بأسا من أن تأخذ من لسانيات المتون بعض الأفكار والتلميحات، ثم تصمم تجربة وتسأل أهل اللغة، ويكون هناك إطار نظري تبحث من خلاله، كما فعل غاليليو (Galileo) في منهجه العلمي (Andor, 2004:99)، وهو هنا يعمم على لسانيات المتون وتحليل الخطاب و التداولية أيضا.

ويحاول ماكنري وويلسون (McEnery & Wilson, 2005:7) البحث عن مبرر لهجوم تشومسكي، فيذكران أنه قد يكون نابعا من الاعتقاد الخاطئ لدى لسانيي المتون أن الجمل نهائية، وهو ما يراه غير صحيح؛ وهم يرون ذلك لأنها المصدر الوحيد المتاح للغوي، وهذا طبعا افتراض خاطئ. فالأصل في الجمل لدى تشومسكي هو الإبداع وليس التكرار. لكن يستدرك ماكنري وويلسون (McEnery & Wilson, 2005:7) أنه ليس كل لسانيي المتون يرون أن الجمل الموجودة في المتن تعكس نهائية الجمل لدى المتحدث؛ فهناك مثلا هاريس (Harris, 1951) و هوكيت (Hockett, 1948) اللذان يريان أن اللغوي يجب أن يراعي المعطى غير الموجود في المتن سواء في القواعد أو في غيرها. فما هو غير موجود في المتن يجب أن يكون محل اهتمام اللغوي، أي لا يقتصر اهتمامه على المادة التي في المتن. كما يقرر ماكنري وويلسون (McEnery & Wilson, 2005:8)، من باب أن السياقات التي في المتن ليست نسخا مكررة، أنك لو أخذت أي جملة من هذا البحث فلن تجد أي

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

جملة تشبهها في متن أي بحث آخر، وذلك لتنوع الاختيارات المعجمية والنحوية.

وقد كان للغويَيْن آخريْن هما فيلمور (Fillmore, 1992:35) وبول بوستال (Paul Postal، وهو نحوي توليدي سبق تشومسكي، كما ذكر ذلك ماكنري وولسون، 2005 نقلا عن هاريس، 1993) موقفان متشددان لا يخلوان من السخرية والتهكم على لسانيي المتون الذين يجمعون المعطيات ويصنفونها، ثم يصفون طريقتهم بالعلمية والصلابة والصرامة والانضباط! فهما يريان أن لسانيّي المتون يعتنون بالجمع والإحصاء والتصنيف لركام هائل من البيانات، ثم يسمون هذا علما صلبا! (للاطلاع على رأييْهما ومناقشتهما فيه انظر: ماكنري وويلسون McEnery & Wilson, 2005:10-1).

وقد نقل ماكنري وويلسون (McEnery & Wilson, 2005:11) حوارا لطيفا بين تشومسكي و هاتشر (Hatcher) حول صلاحية المتن للدراسة اللغوية، تحدث فيه تشومسكي ضاربا مثلا بالفعل perform (يؤدي) وما يتبعه من أسماء، فجاء حكم تشومسكي مدللا على أنه يعرف الحكم لأنه متحدث أصلي ذو سليقة سليمة؛ لكن جاء حكمه هذا خاطئا بدليل ورود ما يراه غير صحيح في المتن الوطني البريطاني (BNC: British National Corpus). فهذا يعطينا دلالة على أن التأمل والسليقة، حتى وإن كانا من عالم لغوي حجة مثل تشومسكي، فضلا عن ابن اللغة أو المتحدث الأصلي، لا يستغنيان عن المتن اللغوي في إطلاق الأحكام، فاللغة – أي لغة– لا يحيط بها مخلوق.

وهناك اعتراض طرحه اللغوي أبيركرومبي (Abercrombie, 1965، مذكور في McEnery & Wilson, 2005:12-3) يبدو أكثر عملية من الناحية التطبيقية في فترة ما قبل خمسينيات القرن الماضي. ففي نقاشه لمنهجية المتون، ذكر (الإجراءات الزائفة: pseudo-procedure) أي التي تبدو علمية لكنها ليست كذلك، وهذا الانتقاد ينطبق بشكل رئيس على مقاربة التحليل القائمة على المتن (سنفصل القول لاحقا في معناها)، وهو أن البحث في المتون بطيء ومكلف ويحتاج إلى وقت وجهد، واحتمال الخطأ فيه كبير. وواضح أن هذا الاعتراض موجه إلى مقاربة التحليل القائمة على المتن في خمسينيات القرن الماضي أي قبل تطور الحاسوب؛ إذ كان التحليل المتاح

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

للغويين في ذلك الوقت بطيئا ويستغرق الكثير من الجهد والوقت. لكن مع الثورة التقنية وتطور تقنيات الحاسب الهائلة المتاحة للغويين، يبدو أن هذا الاعتراض لم يعد وجيها. بالإضافة إلى أن النقد يتجه بشكل مباشر للذي يستنطق المتن ليستخرج منه الأحكام ويبنيها منه ويؤسسها عليه، وهو ما يمكن أن نسميه منهجيا بالنظرية المجذرة (Grounded theory)، وهي التي ترتكز على استخلاص الفرضيات وتوليدها من الملاحَظ والبيانات والمعطيات أكثر مما هي من التجريد والتأمل (انظر مثلا: Robson, 1993:90,548).

بعد هذا العرض التفصيلي للإشكالات المثارة ضد لسانيات المتون ستخصص الفقرات التالية لإجابات المهتمين بلسانيات المتون على الإشكالات المنطقية المثارة، وللتحولات التي كانت بعض التساؤلات سببا مباشرا في حدوثها.

إجابات المؤيدين للسانيات المتون:

كما ذكر ماكنري وويلسون (McEnery & Wilson 2005:5) هناك تفريق في كل التخصصات العلمية بين المنهج العقلي التأملي والمنهج التجريبي، فالسؤال المطروح باستمرار: هل نبني نظرية لغوية على التأمل أم على المعطيات الملاحظَة (المتن- التجربة)؟ طبعا لكلٍ من المنهجين ميزات وسلبيات، وليس هذا مكان نقاشها. وينطبق هذا السؤال أيضا على تقعيد اللغة العربية؛ إذ الاختلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة في النحو العربي مشهور ومعروف بنزعة البصريين إلى السماع واعتداد الكوفيين بالقياس؛ بل في من يصح الاعتداد بالسماع منه (انظر: العميريني، 1423: 733؛ وأيضا: القاسمي، 2014: 16، الذي يرى قرب تشومسكي من مذهب البصريين لبنائه على أمثلة مسموعة وعدم اعتداده بالقياس، خلافا للكوفيين). وهذا في رأيي مما يثري الدراسات اللغوية ويجعل حراكها مستمرا وغير محنط عند نقطة زمنية معينة. فالخلاف إذن في أي المذهبين يُتبنى، وكلا هذين المذهبين يعد منهجا علميا مقبولا، ولا يصح منهجيا – في رأيي- أن يكون هناك تثريب من أي منهج منهما على الآخر.

وقد قرر ماكنري وويلسون (McEnery & Wilson 2005:5) أن الجدل بين مؤيدي لسانيات المتون ومعارضيها، سواء من تشومسكي أو من خصومه، هو امتداد

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

تاريخي للجدل القديم المتجدد ما بين التوجهين العلميين (التجريبي: empiricists والتوجه العقلي التأملي rationalists)، فالتوجه التجريبي في اللسانيات ينزع إلى التأسيس على تحليل البيانات والمعطيات الخارجية مثل النصوص والشواهد والمتون (النحو الكوفي مثلا)؛ في حين ينزع التوجه العقلي في اللسانيات إلى الاعتماد على التأمل أكثر من اعتماده على المعطيات الخارجية (النحو البصري مثلا) (انظر: McEnery & Wilson 2005:198).

بناء على ما تقدم يمكننا الاطمئنان إلى أن الانتقاد اللاذع الموجه ضد لسانيات المتون ليس لضعف في منهجيتها بقدر ما هو نزعة أو توجه تؤطر الدرس اللغوي لدى المنتقد. ولا تختص لسانيات المتون بهذا النقد بل يمتد إلى غيرها من الميادين الأخرى مثل تحليل الخطاب والتداولية. فمنهج لسانيات المتون هو أحد المناهج المعتبرة في العلوم الإنسانية.

إضافة إلى ذلك، وكما ذكر ماكنري وويلسون (McEnery & Wilson 2005:16) فإن بعض انتقادات تشومسكي كانت وجيهة ومقبولة منهجيا، وكان لها دور في تعديل اتجاه لسانيات المتون وتقويم مسارها ليكون أكثر علمية ومقبولية من الناحية المنهجية؛ في مقابل ذلك يمكن اعتبار بعض الانتقادات غير الوجيهة أو التي لم تبالِ بنقاط القوة في لسانيات المتون ليست ذا بال. فقد يكون تشومسكي بطبعه حادا على مخالفيه. وهذا في رأيي واضح عنده في استخدام ألفاظ قطعية مثل (لا تقول شيئا).

يمكن تقسيم الانتقادات في رأيي ثلاثة أقسام: انتقادات لا يمكن حلها أو يستحيل عمل شيء إزاءها، وانتقادات تغفل نقاط القوة، وانتقادات وجيهة أسهمت في تعديل مسار لسانيات المتون وتهذيبه.

كما أن وصف تشومسكي اللاذع قد طال سكينر (Skinner) والبنائية (Structuralism)؛ إذ وصف منهج سكينر منذ عام 1957 بأنه لا يشرح شيئا فحسب، بل لا يشرح أي شيء ذا قيمة، مما دفع اللسانيين إلى هجر البنائية والعمل في إطار النزعة العقلية (mentalism) ودمج اللسانيات في العلوم الإدراكية (cognitive science) (Stockwell, 2007: 31)، وللاستزادة حول العلوم الإدراكية انظر: Stockwell, 2007: 40-1).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فمن الاعتراضات التي لا يمكن رفضها وفي الوقت نفسه لا يمكن عمل شيء تجاهها مسألة لا نهائية اللغة (McEnery & Wilson 2005:19) والإبداعية الكامنة في الملكة العقلية، فلا يمكن للمتون إلا أن تقبل بهذا النقد واقعا لا يمكن تجاهله ولا يمكن التغلب عليه في الوقت نفسه. ومثل ذلك قضية العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء اللغوي وتشوه الكفاية اللغوية (McEnery & Wilson 2005:19)، فلا يمكن إلا القبول بذلك والاعتراف به. وعلى أية حال، فلسانيات المتون لا تدّعي أنها تعالج اللغة كاملة؛ إنما تتعامل مع معطيات تعترف بأنها تمثّل جزءا من اللغة، وبهذا تكون قد أقرت بحدودها وقدرتها. وعلى الباحث أن يتعامل معها على هذا الأساس.

بالإضافة إلى ذلك فقد اعترض ماكنري وولسون (McEnery & Wilson 2005:15) على ما أثاره تشومسكي من أن المتن (المعطيات الطبيعية natural data) يعد مرآة مضللة للكفاية لأن الأداء (أو الإنتاج اللغوي) يتأثر بعوامل أخرى غير الكفاية، مما يشوه الكفاية أو يعكس صورة مغلوطة عنها. فتشومسكي (8:1965) انتقد المعطيات الطبيعية نقدا لاذعا ووصفها بأنها ذات جودة منحطة degenerate quality. كما نقل لابوف (Labov, 1969:201) عن تشومسكي زعمه في عدة محاضرات له أن 95٪ من ملفوظات اللغة الطبيعية ليست نحوية ungrammatical. على كلٍ فقد ذكرت الدراسات أن هذا الادعاء غير دقيق، وقد جادل لابوف (Labov, 1969:201) من خلال عمله مع المتون المنطوقة أن معظم الملفوظات في كل السياقات جمل تامة (كاملة)؛ بل حتى لو قلنا إنها غير نحوية فالمتن لابد أن يحتوي على ما هو نحوي، أو على الأقل نفترض أن انعدام النحوية ليس بدرجة حدة الافتراض السابق (راجع هذه النقطة ومناقشة لابوف لاعتراضات تشومسكي في McEnery & Wilson 2005:15-6).

علاوة على ذلك، فقد تجاهل تشومسكي ومن يقلل من قيمة لسانيات المتون نقاط القوة التي تتحلى بها المتون ولا تتوافر في غيرها من الميادين الأخرى. مثال ذلك كون المتن مقروءا عن طريق الآلة، مما يمكّن من الدقة في التحليل والبحث والحساب والتصنيف (McEnery & Wilson 2005:17)، بل الموضوعية والبعد عن الذاتية التي تؤثر في محلل اللغة. كما أن أسئلة البحث الموجَّهة معجميا lexically driven

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

تجيب عنها لسانيات المتون بجدارة (McEnery & Wilson 2005:17)، فلا يمكن أن نتصور معجما لأي لغة دون أن يتأسس كليا على الأمثلة والشواهد (المتون).

في الوقت ذاته هناك انتقادات يمكن التعامل معها والإفادة منها في تهذيب منهجية المتون وتقويتها علميا؛ بل هذا ما حدث فعلا حين أفاد الباحثون في المتون من انتقادات تشومسكي وغيره. وبناء عليه فهناك بعض المفاهيم والإجراءات التي أخذت بها لسانيات المتون، مثل التوازن ودرجة التمثيل، فكانت بذلك إجابة مباشرة على انتقادات تشومسكي (McEnery & Wilson 2005:5). لقد كانت انتقاداته مساهِمة ربما من غير قصد منه في تطور لسانيات المتون ونمو قواعدها ومناهجها نظرا إلى تأثيرها القوي في الحقل اللغوي، ولما يتمتع به تشومسكي من سلطة علمية ومرجعية قوية. فلسانيو المتون كانوا يسمعون لمنتقديهم ويعالجون القصور في منهجهم بناء على ما لديهم من معطيات متاحة.

في المقابل، جادل ماكنري وولسون (McEnery & Wilson 2005:13) في أن تشومسكي نفسه (1964) حذّر من أن رفض المعطيات الأدائية مصدرا للدليل غير مناسب لدراسات اكتساب اللغة. أي أن الأداء لا غنى عنه مهما اعتراه من مظاهر القصور. ولذلك فهناك فروع من اللسانيات لم تفقد المتون فيها دورها، حتى مع نقد تشومسكي (McEnery & Wilson 2005:14). وكذلك قرّر ماكنري وولسون (McEnery & Wilson 2005:27) أنه لا غنى في الدراسات اللسانية التاريخية عن الأداء والمتن حيث لا يمكن سؤال المتحدث الأصلي لأنه غير موجود. فالمصادر المتاحة لدينا عن اللغة العربية الفصحى في العصر الجاهلي وصدر الإسلام وما تبعه من عصور إلى عصر النهضة هي المتون فحسب، فليس لنا في اللغة العربية الفصحى إلا أن نقبل بما لدينا من متون لغوية لأنها المصدر الوحيد المتاح لدينا للغة، فلم يعُد لدينا عرب قدامى، ولا حدس ولا لسليقة يمكننا مساءلتها.

أما اعتراض تشومسكي على أهمية المعطيات الكمية؛ فهو يرى كما نقل عنه ماكنري وولسون (McEnery & Wilson 2005:14-6) أنه لا أهمية للمعطيات الكمية بالنسبة إلى اللغوي؛ بل يرى أن جمع المعطيات الكمية عديم الفائدة؛ ولتأكيد فكرته ذكر أنها عديمة الأهمية، ووصفها حرفيا بالتافهة (trivial). وذكر في معرض ازدرائه أن مجيء جملة (أنا أعيش في نيويورك) بشكل أشيع من (أنا أعيش في ديتن

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أو أوهايو) ليس له قيمة لأي نظرية أو توصيف لغوي. وهذا صحيح، كما ذكر لينقويست (Lindquist, 2009:8-9) في بعض النتائج؛ لكنه لا ينطبق على كل النتائج. ونلاحظ هنا أن تشومسكي اختار مثالا غير مفيد، ولم يرِد لدى لسانيّي المتون، ربما للتقليل من قيمة الخصوم في انتقاء أضعف الحجج والأمثلة وأوهاها. وللرد على هذه الفكرة، يمكن القول إن المتن اللغوي مصدر مهم وأداة ضرورية للمعطيات الكمية التي بدورها أثمرت نتائج جيدة للغويين، مثل دراسة سفارتفيك (Svartvik, 1966)، فالتعامل الآلي/الحاسوبي مع إعراب الكلمة ووسمها (part of speech tagging) أثمر نتائج لا يمكن لها أن تتحقق دون المتون (لنقاش موسع حول هذا الأمر، راجع: McEnery & Wilson 2005:14-6؛ و Lindquist, 2009:8-9).

سننتقل إلى فكرة مهمة لدى تشومسكي ومدرسته ولدى المدافعين عن لسانيات المتون، ألا وهي التأمل ومكانته لدى الباحث والمحلل اللغوي.

التأمل في لسانيات المتون وفي اللسانيات بعامة

تذكر لنا المصادر اللسانية (انظر مثلا: Lindquist, 2009:8-9) أن التأمل يعدّ لدى اللسانيين التوليديين الوسيلة الرئيسية لجمع البيانات تحقيقا لأهم مبدأ لديهم في دراسة النحو العقلي (mental grammar) لدى المتحدث النموذجي (المثالي) أي ما يحدث داخل عقله. وفي توصيف ذلك اللساني المتأمل، سكّ فيلمور (Fillmore, 1992) مصطلح (اللغوي ذي الكرسي الوثير) (armchair linguist) (وانظر أيضا: Lindquist, 2009:8-9)، أي أنه لا يكلف نفسه عناء البحث التجريبي؛ بل يجلس على كرسيه الوثير في برجه العاجي متأملا ثم يطلق الأحكام اللغوية. وقد نقل عنه ماكنري وولسون (McEnery & Wilson 2005:15) تصويره الظريف هذا في معرض نقاشه حول منهج التأمل بالنسبة إلى اللغوي؛ إذ يقول: (Fillmore,1992:35): «إنه [اللغوي] يجلس على كرسي ناعم يفكر بعمق وعيناه مغمضتان ويداه مطوقتان خلف رأسه ثم فجأة يفتح عينيه ويجلس صارخا (واو ما هذه الحقيقة المنضبطة neat fact)! ثم يمسك قلمه ويكتب شيئا ما.. وليس بفعله هذا أقرب إلى معرفة ماهية اللغة من غيره". ففيلمور يرى أن تأمله لا يجعله أقرب

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إلى الحقيقة اللغوية من غيره ممن يسلك طريقا آخر.

على كل، وصف فيلمور (Fillmore, 1992:35) اللغوي المستريح الذي ينظّر من على كرسيه الوثير ويعتقد أن تنظيراته حقائق حول اللغة، ثم أعقبه باللغوي المتني الذي يستخلص ما يراه حقائقه الثانوية (معطيات المتن) من حقائقه الأولوية (المتن بصورة مبدئية). ثم عقب بخلاصتين مهمتين نابعتين من ملحوظاته في عمله على المتون، و تمثل هاتان الخلاصتان في رأيي رأيا منصفا غير متحيز لا إلى المتون ولا ضدها:

الأولى: أنه لا يوجد متن مهما كبر غطى كل ما يريده حول المعجم والنحو الإنجليزي.

الثانية: أنه مهما صغر المتن الذي عمل من خلاله فقد تعلم أشياء جديدة لم يكن يعرفها من خلال أي قناة أخرى غير هذه المتن الصغير (لا التأمل ولا غيره).

ولذلك خلص إلى القول بحاجة اللغوي الوثير إلى المتني وحاجة المتني إلى اللغوي الوثير ليعملا جنبا إلى جنب.

في مقابل ذلك نرى تشومسكي يحتفي بالتأمل، وفي الوقت نفسه يقلل من قيمة منهجية لسانيات المتون؛ إذ يقول في مقابلته مع أندور (Andor, 2004:97):

"لسانيات المتون لا تعني شيئا. فهي شبيهة بما لو قلنا إن الفيزيائيين الكيميائيين بدل اعتمادهم على التجارب سيقومون بتسجيل مقاطع فيديو هائلة لما يحدث في الكون أملا في أنهم سيحصلون على تعميمات أو أفكار من هذا الركام الهائل من الفيديوهات. لكن كما تعلم العلوم لا تقوم بهذا الشكل. وربما هم على خطأ. ربما على العلوم جمع الكثير من البيانات (المعطيات) ليطوروا نتائج منها. إذا أراد شخص القيام بذلك فلا بأس، لكن لن يحصل على دعم من أقسام الفيزياء والكيمياء والأحياء. ونحن في دولة حرة: اعمل ذلك وسوف نحكم عليك بناء على النتائج التي تخرج."

يرى تشومسكي بشكل واضح أن التحليل اللغوي يرجِّح العمليات العقلية الباطنية (التأمل) مصدرا وحيدا للمعطيات اللغوية على حساب المعطيات الملاحَظة (انظر حول نقاش هذه الفكرة: McEnery & Hardie, 2012:25). على كلٍ فهو يقر بأن سبب تبني التأمل هو أنه ينتهج في ذلك المنهج الدارج في عصره في علوم الفيزياء والعلوم الحيوية والطبيعية وفي قسمه العلمي.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

على أية حال يرى ماكنري وهاردي (McEnery & Hardie, 2012:25-6) أن تأثير تشومسكي يعتمد على الدرجة أكثر من كونه يلغي كليا منهج لسانيات المتون؛ إذ حتى اللغويون الذين يعملون تحت مظلة مذهب تشومسكي بشكل عام سيقومون في وقت ما بجمع عينة صغيرة من متن لغوي، وقد ظلت المجلات العملية تقوم على المتون، وإن كان اعتماد اللغويين الأكبر على العمليات العقلية الباطنية للعقل (التأمل). ومما أسهم في انتعاش لسانيات المتون وازدهارها في رأيي أنه وجد فريق من الباحثين يستخدمون منهجية المتون في البحث اللغوي (السياق اللغوي: المتصاحبات والخطاب) ولم يكونوا تبعا لتشومسكي في تقليله من لسانيات المتون وجدواها العلمية في البحث اللساني.

وهناك موقف وسط أسهب فيه لينقويست (Lindquist, 2009:10) وهو أنه يجب أن ننبه على عدد من المحاذير، منها: أنه نظرا إلى كون الجمل المنتجة لانهائية فلن تكون المتون شاملة لكل ما يمكن إنتاجه من المتكلم بأي لغة (قارن بكلام فيلمور السابق). وإن بعض النتائج فعلا تافهة (وهذا موقف فيه تأييد لتشومسكي) وغير ذات أهمية. وإن سليقة المتحدث الرسمي لن يستغنى عنها لتحديد ما هو نحوي من غيره (وهذا أيضا تأييد للتوليديين، وقارنه بكلام فيلمور). وإنك سوف تحتاج نظرية لغوية لتبحث عن شيء معين في المتن أو تشرح ما تجده فيه، أي أنك لست خالي الذهن تماما (قارن المقاربة المعتمدة على المتون، والمقاربة الموجّهة بالمتون). وقد صارت لسانيات المتون في هذه الأيام أعقد نظريا ، وتنبه لسانيوها لإيجابياتها وللتحفظات عليها... كما أن المتون يستخدمها كثير من اللغويين واللسانيين الذين لا يصنفون أنفسهم على أنهم لسانيو المتون، فالمتون ومنهجية المتون وأدواتها تستخدم مع أدوات أخرى لدى الباحثين في اللسانيات الإدراكية، والباحثين في اللسانيات الوظيفية، والباحثين في اللسانيات التاريخية، والباحثين في علم الدلالة، وغيرها من علوم اللغة الأخرى. وبهذا، ربما نعتبر لينقويست وفيلمور متقاربين في كونهما لا يرفضان لسانيات المتون مطلقا ولا يقبلان بها مطلقا.

ونؤكد ما ذهب إليه ماكنري وولسون (McEnery & Wilson 2005:15) من أنه يجب ألا نستبعد التأمل كليا، لأننا بذلك لن نستطيع معرفة الجمل المخالفة للقواعد (غير الواردة في المتن) ولا فك الغموض؛ بل على لسانيات المتون أن تعتمد

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التأمل مع المعطيات الطبيعية، ولا تغفل التأمل كليا، ولا السليقة والحدس، فالسليقة والتأمل (وما يعتمد عليه من سليقة وحدس) في مقابل التجريب والشواهد مسلكان متكاملان لا خصمان متضادان، ويجب النظر إليهما على أنهما متكاملان وليسا متناقضيْن (ماكنري وولسون McEnery & Wilson 2005:19, 25, 24)؛ بل ذهب فيلمور أبعد من ذلك فقرر (Fillmore 1992:35) أن لسانيي المتون ولسانيي غير المتون يحتاجون إلى بعضهم البعض. كما رد ماكنري وولسون (McEnery & Wilson 2005:14,15) على معارضة تشومسكي للتكرار؛ إذ يرى أن جمع المعطيات الكمية عديم الفائدة بأنه لو افترضنا أن لساني المتن عبد للمعطيات المتاحة فكذلك غير المتني سيكون تابعا لنزوة خياله وتأملاته النظرية [من برجه العاجي] وعبدا لها كذلك.

وبتأكيد فكرة التكامل بين منهجية التأمل ومنهجية لسانيات المتون يتميز البحث اللغوي الذي يقوم عليهما عن البحث الحاسوبي الصرف في هذا الميدان، وينبهنا إلى خطورة الحاسوبي الصرف لوحده؛ فلا بد من أن يكون للتأمل دوره المهم في لسانيات المتون، لا أن نكون مبهورين بما أنتجته لنا التقنية ونهمل الدور التقليدي للغوي وحدسه؛ بل ذاتيته.

وقد ذكر لينقويست (Lindquist, 2009:10) أنه حتى الباحثون ذوو الخلفية النهجية التوليدية بدأوا يعون أهمية المتون على الأقل لاختبار الفرضيات، أي استخدام المنهج المعتمد على المتون. كما نقل (Lindquist, 2009:10) عن واسو (Wasow, 2002:163) أنه مع توفر البيانات اللغوية المستخدمة طبيعيا وتوفر الأدوات البحثية ذات التعقيد العالي فلا يوجد عذر مقبول لمن لا يختبر النتاج النظري بالمتون الطبيعية.

في هذا الإطار، لا بد لنا من الإشارة إلى المناهج المتعددة التي تفرعت منها لسانيات المتون والتي كانت نتيجة مباشرة للانتقادات الموجهة إليها، خاصة قضية التأمل بوصفه أداة بحث كبرى يعتمدها اللساني في تحليله اللغوي، هذه الانتقادات أسهمت كما يذكر ماكنري وولسون (McEnery & Wilson 2005: 25) في التنبيه إلى ضرورة إعادة النظر في منهجية البحث المعتمد على المتون بوصفها منهجية بحث في اللسانيات والحقل اللغوي بعامة، مع عدم التقليل من أهمية الدراسات الكمية اللغوية (المتون). وهذا موضوع الفقرة التالية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إعادة النظر في منهجيات لسانيات المتون

نؤكد بداية أن موقف تشومسكي السلبي من معطيات المتون يتأسس على مبدأ مهم لديه وهو أن هذه المعطيات لا يمكن استخدامها مصدرا للمعرفة (knowledge) حول طبيعة اللغة (McEnery & Hardie, 2012:147). هذا التأصيل الإبستمولوجي قاد الباحثين إلى التفريق بين عدة منهجيات في لسانيات المتون ومحاولة مواءمتها مع المنهج العلمي السائد، ولهذا يمكن القول إن المنهجيات تفرعت إلى ثلاث مقاربات رئيسة، هي:

المقاربة الموجَّهة بالمتون (Corpus-driven approach)

المقاربة القائمة/ المعتمدة على المتون (Corpus-based approach)

المقاربة المستأنسة/ المستعينة/ المدعومة بالمتون (Corpus-informed approach).

وسنحاول في الفقرات التالية توضيح الفروق بين كل من هذه المقاربات الثلاث. وسيستخدم مصطلح منهجية مع مصطلح مقاربة للدلالة على المفهوم نفسه.

بادئ ذي بدء، لا بد من الإشارة إلى أن استخدام هذه المصطلحات يختلف من باحث إلى آخر، كما أن الفروق بينها ليست حدية واضحة المعالم خصوصا عند التطبيق. نقول هذا على الرغم من المحاولات الجادة التي قام بها الباحثون للتفريق بين هذه المنهجيات أو المقاربات. وسنحاول في الفقرات اللاحقة تسليط الضوء على النقاش المستفيض بين الباحثين في رسم معالم هذه المنهجيات وحدود التفريق بينها.

وعلى كلٍ فأتفق مع توقنيني (Tognini-Bonelli, 2001، مذكور في Lindquist, 2009:10) في أن هذه المناهج تمثل متصلا طيفيا ما بين متقابلين، يقع بينهما تطبيقات المتون لدى كثير من اللغويين على اختلاف في درجة القرب بين الحدين كما هو موضح في الشكل التالي:

المنهج الموجه بالمتون ----------

---------- المنهج المعتمد على المتون

بالإضافة إلى ذلك، جادل ماكنري وزملاؤه (McEnery et al. , 2006:8) في أن التفريق إلى حد ما "مبالغ فيه" وأن هذه المواقف التي تنظر إلى هذه المناهج بحدية صارمة ينبغي النظر إليها على أنها "متشددة". وفي رأيي أنها نظرية لا تعكس الواقع

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التطبيقي تماما.

فاللسانيات الموجّهة بالمتون (corpus-driven linguistics) أو ما يسمى المذاهب الموجهة بالمتون يكون البحث فيها مُنقادا بما يجده الباحث في المتن من معطيات، وهو كما ذكرت توقنيني (Tognini-Bonelli, 2000، وانظر أيضا: المجيول 1436: 240؛ وكذلك بول بيكر 1435: 180) يقوم على النظر إلى المدونة (المتن) وملاحظة المسائل اللغوية أو الصرفية أو التركيبة أو الدلالية أو السياقية والتوجه من المتن إلى صياغة فرضيات البحث وأسئلته. فالمتن في هذا المنهج كما يشير الاسم، يوجه الفرضية اللغوية ويقودها. والباحث يستخدم «المتن وفي ذهنه بعض الأفكار والفرضيات ليصل إلى التحليل اعتمادا على المتن» (Tognini-Bonelli, 2001، مذكور في Lindquist, 2009:10). إذن فالمذاهب "الموجهة بالمتون تميل إلى استخدام متن بطريقة استقرائية لأجل بناء فرضيات حول اللغة، وليس بالإشارة [أو الإحالة] إلى إطارات لغوية موجودة" (بول بيكر 1435: 180، ما بين المعقوفين زيادة من الباحث). وقيل عن بعض اللسانيين من ذوي "اللسانيات الموجهة بالمتون" إنهم ملتزمون بـ "سلامة البيانات كلا متكاملا" (Tognini-Bonelli, 2001:84)" (بول بيكر 1435: 180). فالبيانات برمتها أساس في حسبان اللسانيين المنتهجين هذا المنهج. والبيانات كلها معتبرة لدى اللغوي في صياغته لفرضيته. وهي شبيهة إلى حد ما بتطبيقات النظرية المجذرة وإجراءاتها (Grounded Theory) أو تصميمات البحوث المرنة (Flexible design) (انظر حول هذه النظرية والتصميمات: Rob-son, 1993). وهو ما تحدث عنه القاسمي (2014: 313) قائلا: "فالباحث هنا لا يملك تصوّراً مسبقاً للوصف اللغويّ، ولا إيماناً بنظريّة معيّنة. وإنّما يستخلص نتائجه من ملاحظته على الاستعمال الفعليّ كما تقدّمه المدوَّنة". فالمتن نفسه مولِّد للفرضية (hypothesis generating).

في الضفة المقابلة من هذا الطيف، تقع المذاهب أو ما يسمى المنهج المعتمد على المتون (Corpus-based) الذي يتوجه البحث فيه إلى المتن مع افتراضات وفرضيات وأسئلة يحاول أن يجيب عنها ويحللها ويفسرها بما يجده في المتن (Tognini-Bonelli, 2000، وانظر أيضا: المجيول 1436: 240، وكذلك بول بيكر 1435: 180).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فالمتن هنا نقطة اعتماد وليس نقطة توجيه وقيادة، وهو مرتكز لاختبار الفرضية أو القاعدة النحوية وتفسيرها وليس مولّدا لها ولا موجها (انظر أيضا: Togn-ini-Bonelli, 2001، مذكور في Lindquist, 2009:10). وكما ذكر بيكر "تميل اللسانيات القائمة على المتون إلى استخدام المتون لأجل اختبار أو صقل {تهذيب} فرضيات موجودة مأخوذة من مصادر أخرى" (بول بيكر 1435: 180).

وبسبب أن المتن ومعطياته ليست مركزية في التحليل اللغوي فقد ذكر بيكر (بول بيكر 1435: 180) أن بعضا من «اللسانيين من ذوي التوجه القائم على المتون اتُهموا بتجاهل الأدلة غير الملائمة التي لا تناسب نظرية ما قبل المتون»، أي أنهم يقدمون النظرية والفرضية اللغوية على ما جاء به المتن، ويعدون المتن ذا درجة متأخرة أو ثانوية تستخدم دعما للفرضية. وفي ظني أنها شبيهة إلى حد ما بتطبيقات تصميمات البحوث الثابتة (Fixed design) (انظر حول هذه التصميمات: Robson, 1993). إذ الباحث "يبحث في المدوَّنة للعثور على الأدلّة التي تدعم وصفه اللغويّ أو لتأثيث نظريّة قائمة بالأمثلة" (القاسمي، 2014: 313). ويمكن أن تعد ممتحنة للفرضية (hypothesis testing).

ومن المهم في هذا الجدل التفصيل قليلا في النقاش الذي أورده ماكنري وهاردي (McEnery & Hardie, 2012) في معرض حديثهما عن هذه المذاهب أو المناهج، فقد ذكرا أن اللسانيات الموجهة بالمتون – مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التحديد من باحث إلى آخر – قد تشير إلى نوعين من التعريف:

1 - مقاربة الفيرثيين الجدد في اللسانيات (" neo-Firthian approach to corpus linguistics 241").

2 - المنهج المستخدم في المتون والذي يبدأ من الأسفل إلى الأعلى، أو التصاعدي (entirely bottom-up)، وليس من الأعلى إلى الأسفل، أو التنازلي (top down). والمقصود بالأعلى هنا هو التجريد والنظرية؛ وبالأسفل الانطلاق من الشاهد أو المثال في المتن أرضيةً للتقعيد.

وذكر ماكنري وهاردي في مقابل ذلك أن اللسانيات المعتمدة على المتون قد تختلف في تعريفها وتحديدها من باحث إلى آخر وقد تشير كذلك إلى نوعين من التعريف:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

1 - أي مذهب أو منهج يستخدم معطيات المتون (McEnery & Hardie, 2012:241) فهو هنا يطلق على لسانيات المتون بغض النظر عن الفروق بينها. وأعتقد أن هذا معمول به بشكل أكبر لدى غير لسانيي المتون. فغالبية بحوث المتون تطلق هذه التسمية بغضّ النظر عن المنهجية التي تستخدمها.

2 - المذهب الذي يستخدم مناهج المتون لكن لا تنطبق عليه مبادئ المذهب الآخر (الموجه بالمتون) ولا يشترك معه في مبادئه. فهو هنا يعني أي مذهب يعتمد المتون ولا يمكن عدّه من النوع السابق.

وأضاف ماكنري وهاردي (McEnery & Hardie, 2012:242) نوعا ثالثا رئيسيا أطلقا عليه اللسانيات المستأنسة أو المدعومة بالمتون، وهي التي تستخدم المتون أداة بحث لها لكن لا تهدف ولا تطمح إلى تحقيق مبدأ الإحاطة الشاملة (total accountability). ويمكن لنا أن نستنتج أنهما يقصدان استخدام منهج الاستدلال بالمعطيات في المتون بصورة عارضة وليس أصيلة. وهذا منهج معدود بين المنهجين الرئيسيين السابقين.

ومن المهم الإشارة إلى أن استخدام مصطلح (المقاربة المعتمدة على المتون) أشمل من مقابلها (الموجّهة بالمتون) وقد يعني الجميع، خاصة لمن هم خارج ميدان لسانيات المتون؛ أما إذا استخدم المصطلحان مجتمعين ومتقابلين فهناك فروق دقيقة بينهما، لكن يجب أن نؤكد ما يراه ماكنري وهاردي من أن المبالغة لا تصمد بقوة أمام التطبيق الفعلي، وأنه يجب ألا نبالغ في تضخيم هذه الوجوه من التفريق، بل ننظر إليها على أنها طيف متواصل بين مصطلحين.

من المهم الإشارة ونحن في خضم هذه التفريعات إلى النقاش المطول والثري لدى ماكنري وهاردي (McEnery & Hardie, 2012:147-51) في الفصل الذي عقداه حول هذه المصطلحات، لأنهما ينظران إلى المنهجية من زاوية أخرى تتكامل مع ما نوقش سابقا، ويشرح هذا الفصل موقفهما الذي ينطلق من زاوية تختلف عما سبق، مع أنها لا ترفضه.

فقد تحدثا عن المتن بوصفه نظرية (corpus-as-theory) في مقابل المتن بوصفه منهج بحث أو أداة دراسة (corpus-as-method). فوضّحا أن المعطيات قد تشرح أو تدعم أو تدحض أو تسهم في بناء النظرية اللغوية أو دحضها، وبقدر

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اعتداد اللغوي بأحدهما (البيانات مقابل النظرية) يمكن أن نفرق بين المصطلحات الواردة. وإن كان في رأيي تفريقا ليس دقيقا تماما.

والفكرة التي يؤكدانها هي: هل استخدم المتن بوصفه المصدر الوحيد للنظرية اللغوية أم لا؟ وهذه مضادة لفكرة تشومسكي؛ أما الفيرثيون الجدد neo-Firthian approach فيرون أنه لا مصدر للتقعيد اللغوي غير المتن. فمصدر تشومسكي التأمل؛ في حين مصدر الفيرثيين هو المتون. فالمنهج الأول يرى أن المتن نظرية corpus-as-theory وأنه في الوقت ذاته الظاهرة اللغوية نفسها، وهي التي ترفض أي فرضية تستخرج مباشرة من المتن. وهي في مقابل corpus-as-method التي ترى أن المتون مصدر من ضمن المصادر المتاحة (ص148).

وقد ذكر ماكنري وهاردي (ص150) أن التفريق بين المنهج المعتمد على المتون corpus-based في مقابل المنهج الموجه بالمتون corpus-driven نُقل عن توقنيني (Tognini-Bonelli, 2001:65-6)، حين ذكرت أن "مصطلح المنهج المعتمد على المتون يستخدم للإشارة إلى المنهجية التي تستخدم المتن لتفسير واختبار وشرح النظريات والتوصيفات التي طُرحت قبل أن يكون المتون متاحا، ... فالمتن يُغربَل..." ويُصفّى بحثا عما هو موجود نظريا قبل وجود المتن؛ في المقابل "يُنظر إلى المتن ليس على أنه مجرد مخزن أو مستودع للشواهد التي تدعم النظريات الموجودة قبلا بل الأطروحات والنظريات تتزامن مع المثال من المتن [الترجمة هنا بالمعنى للتوضيح بما يناسب السياق العربي]، فلا توجد النظرية مستقلة عن المثال بل الملاحظة تؤدي إلى الفرضية التي تؤدي إلى التعميم الذي يؤدي إلى التضام مع الأطروحة النظرية". وقد عقّب ماكنري وهاردي بأن هذا التفريق لا يصمد حين التطبيق العملي، فالعملية تدويرية أكثر من كونها هذا قبل هذا أو هذا ينتج ذاك، أي ذات اتجاه واحد. فمن الواضح أن المنهج المعتمد على المتون لدى توقنيني يفهم على أنه ما أشار إليه ماكنري وهاردي بـ corpus-as-method. وأن المنهج الموجه بالمتون ينظر إليه على أنه منهج الفيرثيين و corpus-is-theory. على أية حال فمصطلح المنهج الموجه بالمتون استخدم ليشير إلى أي بحث تصاعدي استنتاجي (inductive bottom-up) باستخدام بيانات متن خام سواء التزم أم لم يلتزم بمقاربة الفيرثيين الجدد.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وذكر ماكنري وهاردي (ص151) أن هناك باحثين يستخدمون المصطلحين دون تفريق، فلا يلتزمون بالفرق بينهما بل يستخدمون مصطلح المنهج المعتمد على المتون ليشمل الاتجاهين كليهما. فهناك عدم وضوح في التطبيق للتفريق بين الاتجاهين لأسباب كثيرة منها: أن التفريق بين الاثنين يعتمد درجة الأولوية في استخدام بيانات المتن. كما أن المنهج الموجه بالمتون لا يعتمد على البيانات فقط، ولذلك يمكن القول إن التفريق بين التسميات المتعددة للمصطلحات ملتزم به لكن العبرة بتغليب التنظير في مقابل تغليب المنهجية اللغوية التي تستخدم المتون.

من زاوية أخرى، عالج تيوبرت وسيرماكوفا (Teubert, and Cermakova, 2007) الموضوع من زاوية معجمية إلى حد ما؛ إذ أكدا على تفريق توقنيني (Togni-ni-Bonelli, 2001) بين المنهجين (corpus-based and the corpus-driven approaches) وذلك بأن توصف نتائج الدراسات اللغوية (ويشمل ذلك محتوى المعاجم) بأنها منهج معتمد على المتون إذا كان كل ما يطرح يوثّق ويُفحص بالدليل من المتن؛ في مقابل ذلك توصف النتائج اللغوية بأنها موجهة بالمتون إذا تم استخراجها من المتن بداية ثم بُني عليها فرضية أو حكم لغوي أو تم إعمال العقل المثقف فيها لتسفر عن نتيجة لغوية (results) (ص57).

كما ذكرا (Teubert, and Cermakova, 2007:58) أن المذهب المعتمد على المتون يتعامل مع الإطار النظري الخاص باللسانيات المعيارية (standard lin-guistics)؛ فهذا المذهب يعد مكملا للسانيات المعيارية لكن لا يضيف عليها ما لم تره. فهو (المذهب المعتمد على المتون) يدعم اللسانيات المعيارية وليس مثل الموجه بالمتون الذي يزيد ويضيف عليها (أي اللسانيات المعيارية).

وقد خلصا (Teubert, and Cermakova, 2007:137) إلى أنه سواء نظرنا إلى لسانيات المتون بوصفها نظرية (مشتقة من النظرية: theory) أو إطارا مفاهيميا (conceptual framework) فهي تقدم تصورا حول اللغة يختلف عن التصور المعهود للسانيات الإدراكية التي تعتمد التأمل بصورة أكبر من اعتمادها البيانات الطبيعية (نقلاه عن Teubert 2005:2). فلسانيات المتون تقوم على خلاف ما تقوم عليه اللسانيات التي تعتمد التأمل والحدس مع وجود المنهجين المشهورين: المعتمد على المتون والموجه بها، ويعد المنهج المعتمد على المتون أكثر المنهجين مخالفة للسانيات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

القائمة على غير المعطيات الطبيعية للغة. وقد عرّفت توقنيني (Tognini-Bonelli, 2001:87) المنهج الموجه بالمتون بأنه يهدف إلى استخلاص التصنيفات اللغوية بشكل منظم من تكرار الأنماط والتوزيعات الشائعة التي تنشأ من اللغة في سياقها الطبيعي. فلسانيات المتون تنظر إلى اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية وتركز على المعنى. كما ذكر كرافورد وكسومي (Crawford and Csomay, 2015:9-11) أن توقنيني (Togni-ni-Bonelli, 2001) فرقت بينهما على اعتبار أن المذهب المعتمد على المتون يسترشد بنتائج وقضايا لغوية سابقة ومحددة، فاللساني يستخدم المتن وفي ذهنه أشياء أو أفكار أو قضايا محددة مسبقا. في مقابل ذلك المنهج الموجه بالمتون الذي يستخدمه اللساني وليس في ذهنه قضايا محددة؛ بل يستكشف القضايا من المتن الذي يدرسه مثل قضايا شيوع الأنماط المعجمية أو الأنماط النحوية في متن ما. ويمكن تشبيه ذلك بالنظرية العلمية المجذرة التي تنطلق من الميدان بلوغا إلى التجريد أو ما تسمى البحوث المرنة (انظر Robson, 1993). فالباحث إما أن يخوض غمار المتن وهو محدد عما يبحث أو أن يخوضه مفتوح الاحتمالات على القضايا محل الدراسة.

خاتمة:

عرض هذا البحثُ الجدل الدائر حول لسانيات المتون (المدونات) اللغوية، ما بين مؤيد لها، ومنتقص منها. وعرض بشيء من التفصيلات الإشكالات التي أوردها رافضوها، وهي إشكالات لا تخص لسانيات المتون وحدها بل تطال كل ميدان يستخدم المعطيات اللغوية ويعول عليها في البحث اللغوي. كما ناقش بشيء من الإيجاز علاقة ذلك بالتقعيد النحوي العربي. وختم بمنهجيات لسانيات المتون المتعددة التي نشأت من جراء الجدل العلمي العميق. ويخلص البحث إلى تأييد فكرة أن لسانيات المتون منهج معتبر لا يستغني عن اللغوي ولا يستغني عنه اللغوي لا جزئيا ولا كليا، ومن لا يرى عمقه المنهجي يقبله على علّاته وحدوده التي يعترف بها مؤيدوها. ونتفق مع نيلسون (Nelson, 2000 in: McEnery et al., 2006:131) في أن الموقف العدائي الذي يتبناه تشومسكي قد فقد مصداقيته في السنوات الأخيرة بحيث لم تعد أهمية المتون مثار سؤال بداية. وأشار ماكنري وزملاؤه (McEnery et al. , 2006:144) إلى عدة نقاط مهمة، منها: أن المناهج المبنية على الحدس ليست

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

معادية للمناهج المبنية على المتون بل ينبغي النظر إلى النوعين على أنهما متكاملان، كما أن الإفادة من المتون تعتمد بشكل كبير على ما يطرحه الباحثون من أسئلة بحثية وما يستخدمونه من أدوات ومناهج للإجابة عن تلك الأسئلة، كما يجب أن نعلم أن المتون ليست بالضرورة قادرة على الإجابة عن كل ما نراه في المتن، وهذه المحدودية في القدرات لا ينبغي أن تكون سببا لطرحها جانبا، وأخيرا تبقى المتون أداة ومنهجية ذات قيمة كبرى في التحليل اللغوي وكذلك في تعليم اللغة.

المراجع (العربية والمترجمة):

- الأفغاني، سعيد. 1407. في أصول النحو. المكتب الإسلامي. بيروت.
- بيكر، بول. 1435. مناهج المتون في اللسانيات. في: مناهج البحث في اللسانيات. تحرير: ليا ليتوسيليتي. ترجمة: صالح بن فهد العصيمي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: معهد الملك عبدالله للترجمة والتعريب. 177–219
- الثبيتي، عبدالمحسن بن عبيد. 1436هـ. تصميم المدونات اللغوية وبناؤها. في: المدونات اللغوية العربية، بناؤها وطرائق الإفادة منها. تحرير صالح بن فهد العصيمي. مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية. 147–178.
- ابن جني، عثمان. 1952. الخصائص. تحقيق محمد النجار. الطبعة الثانية دار الكتاب العربي، بيروت: لبنان.
- حسان، تمام. 1411. الأصول (دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي). دار الثقافة، الدار البيضاء: المغرب.
- روبنز، ر. ه. 1997. موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب). ترجمة: أحمد عوض. عالم المعرفة. الكويت.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. 1413. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون وعبدالعال سالم مكرم. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. 1427هـ. الاقتراح في أصول النحو. تحقيق: عبد الحكيم عطية وعلاء الدين عطية. دار البيروتي، دمشق.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

العصيمي، صالح .2013. لسانيات المتون وعلوم اللغة. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المزار- فاس: جامعة سيدي محمد بن عبدالله، العدد -19 السنة الخامسة والثلاثون: 37-67.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري. 1400 هـ. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه. الطبعة: العشرون.

العميريني، محمد. 1423هـ. الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي. رسالة دكتوراه غير مطبوعة. كلية اللغة العربية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

عيد، محمد. 1988. الطبعة الثالثة. الاستشهاد والاحتجاج باللغة (رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث). عالم الكتب. القاهرة.

القاسمي، علي. 2014. صناعة المعجم التاريخي للغة العربيّة. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

المجيول، سلطان بن ناصر. 1436هـ. البحث اللغوي في المدونات العربية الحاسوبية بين الممكن والمحتمل والمأمول. في: المدونات اللغوية العربية، بناؤها وطرائق الإفادة منها. تحرير صالح بن فهد العصيمي. مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية. 235-281.

المراجع الإنجليزية

- **Abercrombie, D. 1965**. Studies in Phonetics and Linguistics. London, Oxford University Press.
- **Andor, J. 2004**. The Master and his Performance: An Interview with Noam Chomsky. Intercultural Pragmatics, 1 (1): 93-112.
- **Bloom, L. 1970**. Language Development: Form and Function in Emerging Grammars. Cambridge, MA: MIT Press.
- **Boas, F. 1940**. Race, Language and Culture. New York. Macmillan.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- **Brown, R. 1973**. A First Language: The Early Stages. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- **Chomsky, N. 1962**. Paper given at the University of Texas 1958, 3rd Texas Conference on problems of Linguistics Analysis in English, Austin: University of Texas.
- **Chomsky, N. 1964**. Formal Discussion. In Bellugi and Brown 1964, 37-9.
- **Chomsky, N. 1965**. Aspects of the Theory of Syntax. Cambridge, MA: MIT Press.
- **Chomsky, N. 1980**. Rules and Representations. Oxford: Blackwell.
- **Cook, V.J and Mark Newson. 2007**. Chomsky's Universal Grammar: An Introduction. Blackwell Publishing. Third edition.
- **Crawford, W. and Eniko Csomay. 2015**. Doing Corpus Linguistics. Routledge.
- **Crystal, David. 1980**. A Dictionary of Linguistics & Phonetics. Fifth Edition. Blackwell Publishing.
- Doyle, Paul. 2005. Replication and Corpus Linguistics: Lexical Networks in Texts.
- **Fillmore, C. 1992**. Corpus Linguistics or Computer-Aided Armchair Linguistics. In J. Svartvik (ed.). Directions in Corpus Linguistics: Proceedings of the Nobel Symposium 82, Stockholm, 4-8 August 1991, 35-60. Berlin: Mouton de Gruyter.
- **Harris, R. A. 1993**. The Linguistics Wars. Oxford: Oxford University Press.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- **Harris, Z. 1951**. Methods in Structural Linguistics. Chicago: University Chicago Press.
- **Hockett, C. F. 1948**. A Note on Structure. International Journal of American Linguistics. 14: 269-71.
- **Labov, W. 1969**. The Logic of Non-Standard English. Georgetown Monographs on Language and Linguistics 22. Reprinted in P. P. Giglioli (ed.). Language and Social Context. London: Penguin, 1992.
- **Landau, Sidney. I. 1984**. Dictionaries: The Art and Craft of Lexicography. Cambridge University Press. 2nd edition.
- **Leech, G. 1991**. The State of the Art in Corpus Linguistics. In: Karin Aijmer and Bengt Altenberg (eds). English Corpus Linguistics: Studies in Honor of Jan Svartvik. Longman: London.
- **Lindquist, Hans. 2009**. Corpus Linguistics and the Description of English. Edinburgh University Press.
- **McEnery, Tony & Andrew Hardie. 2012**. Corpus Linguistics: Method, Theory and Practice. Cambridge Textbooks in Linguistics.
- **McEnery, Tony & Andrew Wilson. 2005**. Corpus Linguistics. Edinburgh: Edinburgh University Press. 2nd Edition.
- **McEnery, Tony, Richard Xiao and Yukio Tono. 2006**. Corpus-Based Language Studies: an advance resource book. Routledge Applied Linguistics.
- **Millikan, R.G. 2003**. In Defense of Public Language. In L. M. Antony and Hornstein (eds). Chomsky and His Critics. Oxford: Blackwell.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- **Nelson, M. 2000**. A Corpus-based Study of Business English and Business English Teaching Materials. PhD thesis. University of Manchester. www.kielikanava.com/thesis.html.
- **Popper, K. 2006**. Logic of Scientific Discovery. New York: Routledge.
- **Robson, C, 1993**. Real World Research. Blackwell Publishing. 2nd Edition.
- **Stockwell, P (ed.). Trask, R. L. 2007**. Language and Linguistics: the Key Concepts. 2nd edition. Routledge: Taylor & Francis Group.
- **Svartvik, J. 1966**. On Voice in the English Verb. The Hague: Mouton.
- **Svartvik, J. (ed.). 1992**. Directions in Corpus Linguistics. Berlin: Mouton De Gruyter.
- **Tognini-Bonelli, E. 2000**. Lexis in contrast. In: Granger, S. and Altenberg, B. (eds). Studies in Corpus Linguistics. Benjamins, Amsterdam. 3-48.
- **Tognini-Bonelli, Elena. 2001**. Corpus Linguistics at Work. John Benjamins Publishing.
- **Teubert, W. 2005**. My Version of Corpus Linguistics. International Journal of Corpus Linguistics. 10 (1), 1-13.
- **Teubert, Wolfgang and Anna Cermakova. 2007**. Corpus Linguistics: A Short Introduction. Continuum.
- **Wasow, Thomas. 2002**. Post-verbal Behavior. Stanford: CSLI

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

السّمات الدلالية للمتصلات و هندسة توزيعها في التركيب: دراسة مقارنة.

د. عبد الكبير الحسني.

ملخص

نحاول في هذا البحث أن نبين بعض خصائص الاتصال الضميري في اللغة العربية، مدافعين في الوقت نفسه على مركزية الدلالة في بناء إحالية المتصل و موضوعيته ، كما نبيّن أن الصورة الغنية للتطابق ما هي إلا صورة دلالية تترجم إلى منفذ/ فاعل، منتصرين في ذلك لفكرة الضميرية الشاملة الواردة في الفاسي الفهري (84)، كما أبرزنا مجموعة من المتطلبات التوزيعية التي يفرضها المتصل في توزيعه باعتبارها خاصيات مميزة لكل لغة على حدة، كما نؤكد أن هناك رتبة صارمة تضبط توارد المتصلات في كل من اللغة العربية و الفرنسية ، حيث تعكس هذه الرتبة رتبة المركبات التامة داخلها، و عالجنا أيضا موقعة المتصل فأظهرنا أن صعود المتصل في التركيب يكون أولا صعودا دلاليا ، ثم يليه بعد ذلك بناء المقولات التي يفرضها نسق اللغة ممّا ينعكس على الرتبة النموذجية في اللغة العربية [فعل+فا+ مفعول].

Clitics Features And Their Distribution Geometry In The Syntax
A.LEKBIR EL HASSANI
University Of Soltan Molay Sliman
Morocco

* – جامعة السلطان المولى سليمان، كلية الآداب و العلوم الإنسانية – بني ملال– المغرب .

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

Summary

In this research, we try to show some characteristics of clitic in the Arabic language , Defenders at the same time the centrality of semantic in the reference clitic structure, and our objectivity. We also show that the rich image of the agrument is only a semantic image translated into an executor /subject, Winning the idea of universal clitic in Fassi Fihri (84), We also highlighted a set of distributional requirements imposed by the clitic in its distribution, As distinct characteristics of each language, We also confirm that there is a strict classification that controls the flow of clitics in Arabic and French languages, Where the arrangement reflects the order of the complete within it, We also processed the clitic's position and showed that the clinic's rise in the syntax was semantic first up, And then followed by the construction of the categories imposed by the language system, which is reflected on the typical arrangement in the Arabic language [V + S + C].

تقديم

عادة ما يتجه البحث في اللسانيات نحو استهداف المستويات العامة المتدخلة في التحليل اللغوي (المستوى الصوتي و الدلالي و المعجمي...)، لكن ،في مقابل ذلك، نجد من غير المألوف أن تتجه هذه الدراسة نحو وضع تفسيرات لبعض الظواهر المصاحبة التي تؤتت للفضاء اللغوي تركيبا و استعمالا، إلا أن الدراسة التي نقترحها ليست استثناء و إنما هي جزء من التحاليل التي تستهدف طرق توزيع المتصلات في اللغة العربية مقارنة ببعض اللغات الأخرى كاللغة الفرنسية والعربية المغربية، إيمانا منا أن كلّ لغات العالم تتداخل فيما بينها لترسم ضروبا متنوعة من الاتصال والتفاعل، هو التداخل الذي تكون له انعكاسات على وضعها التركيبي والمعجمي عبر اقتراض

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بعض من الكلمات أو جعلها دخيلة بشروط الاستعمال الذي تفرضه اللغة المستقبلة، وقد تصير هذه الانعكاسات ايجابية عبر نسق تركيبي محكم يهدف رسم مجالات استعمال اللغة و تنظيمها وخدمتها داخليا على مستوى نسقها لاستجلاء الخصائص المميزة و المشتركة بينها من جهة ، ومن جهة أخرى اقتراح المنهج المقارن مبني على مبدأ تكامل المعارف و تداخلها (الفاسي الفهري 1998) وانصهار المعرفة اللسانية ضمن العلوم المعرفية خصوصا تأكيد البعد المعرفي للدرس اللغوي عبر التداخل المفترض في الكثير من الخصائص المشتركة والمتمايزة (تشومسكي 1995)، لنجد أنفسنا أمام أسئلة جوهرية:

1- كيف ترتبط المتصلات بعضها بعض داخل التركيب؟

2- ما هي التعديلات الدلالية التي تولدّها على المبنى؟ و كيف تسهم السّمات في ذلك ؟

هنا يطرح الاتصال الضميري[1](Clitics Pronoun) سواء في العربية الفصحى أو العربية المغربية أو الأمازيغية أو الفرنسية توزيعا لمكوناتها كل بحسب الخصائص التي تسمح بها كل لغة على حدة، الشيء الذي يؤدي إلى إثراء الوضع اللغوي وتنميته؛ مع مراعاة توازناته و خصوصياته. ممّا يدفعنا نحو ضرورة أن نشدد من خلال هذا البحث على فكرة الاتصال الضميري[2] باعتبارها الفكرة الأساس، وندعم فرضية الإجراء التحويلي الذي يمكن من رصد مختلف التفاعلات الدلالية والتركيبية بين مختلف اللغات تبعا لما هو مقدم في الفاسي الفهري (85) و كين (75) Kayne ، حيث إن المتصلات هي عبارة عن وحدات مدمجة في عاملها، مؤكدين أن هذا الإدماج لا يعود إلى الإجراءات التركيبية المشددة على التركيب فقط؛ بقدر ما تعود بالأساس إلى الدور المحوري الذي تلعبه الدلالة في ترتيبها و تأويلها، ونحن إذ نشدد على دور الدلالة في ذلك فإننا نعتبر أن المتصل الضمير لا تتم دلالته إلا إذا اتصل بعامله دمجا و إلحاقا، اعتبارا هنا أن عملية النقل هي إجراء دلالي يتبلور من خلال نقل المتصل من الموقع الذي يولد فيه إلى موقع وظيفي ، بمعنى أن المتصل يخرج من موقع [- دور محوري] إلى [+ دور محوري] فور إلحاقه بعامله، وهو الإلحاق الذي يؤسس للعلاقة الدلالية التي تجمع بين الفعل و متصلاته داخل نسق اللغة العربية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

1. خصائص الاتصال الضميري في بعض اللغات

تتحدد المتصلات باعتبارها مكونا من مكونات النحو المستقلة التي تظهر صواتيا كجزء من كلمة مشتقة «مارانتز» (1988) [3](Marantz)، فهي عبارة عن ضمائر متصلة بعاملها (كتبتما مثلا)، ممّا يعني أننا لا نقصد بذلك الضمائر التي تأتي منفصلة عنه (هما كتبا)، أي أن تحديدنا للاتصال الضميري يستهدف بالأساس كل الضمائر التي تلتصق بالفعل في شكل لواحق للتعبير عن الشخص الأول (المتكلم) مثل: كتبتُ، كتبنَا، أو للتعبير عن الشخص الثاني (المخاطب) مثل: كتبَ، كتبتِ، كتبتُمْ...، كما تأتي للتعبير عن الشخص الثالث (الغائب) مثل: كتبا، كتبوا، كتابه، كتابها... وتحدد معاني المتصلات بحسب موقعها في الكلمة ووظيفتها في الدلالة، هي الوظائف التي ترتبط بمجموعة من السمات الداخلية الخاصة كالعدد والجنس، مع العلم أن بعض المتصلات لها وظائف ثابتة مثل التاء التي تكون دائما فاعلا / منفذا لذلك حددت نحويا كونها تاء الفاعل.

1-1خصائص الاتصال في العربية المعيار

تبرز الضمائر المتصلة في اللغة العربية في موقع بعد الفعل دائما، حيث نجد في هذا الصدد الكثير من التراكيب التي نمثل لها على الشكل التالي:

1 – أ– أعطيتكه.

ب– أعطانيك.

ج – أعطيتنيه.

في مقابل ذلك نجد:

2 – أ – * أعطيتهوك.

ب– * أعطاكني.

ج– * أعطيتهوني.[4]

تأتي المتصلات في اللغة العربية في موقع بعد الفعل مباشرة، وتتطابق معه في بعض السمات المحورية كالعدد والجنس، وهناك روائز على ذلك، فغالبا ما يتموقع متصل

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الفاعل (التاء) أولا قبل متصل المفعول (الكاف والهاء) كما هو مبين في الأمثلة (1)، في حين أنه عندما يتقدم متصل المفعول على الفاعل فإن البنية تكون لاحنة (Agram-matical structure) و غير مقبولة دلاليا كما هو واضح في الأمثلة المقدمة في (2)، ونجد أن المتصلات تأخذ مواقع متباينة في تركيب اللغة العربية، فهي تحتل مواقعها بحسب طبيعتها المقولية داخله، وكذلك بحسب طبيعة السّمات التي يحملها المتصل، وبالنظر إلى هذه الأخيرة، نجد أن سمة الشخص الأول تسبق سمة الشخص الثاني عندما يتعلق الأمر بالمفعول؛ بمعنى أن لاصقة ضمير المتكلم يجب أن تسبق لاصقة ضمير المخاطب التي تسبق بدورها لاصقة ضمير الغائب، أما إذا اختل هذا الترتيب فإن البنية تسقط فورا فتتحول إلى نسق غير سليم ولاحن، هذا يعطي الحق في أن تكون المعطيات المقدمة في (1) صحيحة، في مقابل لحن المعطيات في (2)، حيث لا تحترم توزيع سمات الشخص والقيد المبلور في الفاسي الفهري (90)[5].

الفعل + [لاصقة ضمير المتكلم]+[لاصقة ضمير المخاطب] + [لاصقة ضمير الغائب]

أعطي	[تُ]	[كَ]	[ـهُ]
* أعطي	[تُ]	[ـهُ]	[كَ]

ما نؤكد عليه، خلافا لكثير من الدراسات الفاسي الفهري (90) محمد ضامر (94)، أن هذا الاتصال لا يرتبط في نظرنا بضرورات تركيبية خالصة فقط، بل إن ذلك يعود إلى الدلالة باعتبارها تصورات وعمليات ذهنية، وأنها مركزية في بناء و تركيب الألفاظ سواء أكانت صوتية أو معجمية أو إعرابية، بمعنى أن المتحكم الأساسي في توزيع الضمائر المتصلة هي طبيعة السّمات الدلالية التي تحملها قبل أن تتبلور في تركيب معين، على اعتبار أننا ندرك ذهنيا أن الفعل لا يمكن أن يقدم أدوارا محورية إلا من منطلق التركيب الدلالي الذي تفرضه المتصلات كضمائر لها كامل الشروط في أن تؤول على منفذ/ فاعل أو ضحية/ فضلة، عكس ما روّج له في المقاربة التركيبية فاعل/ منفذ و فضلة/ ضحية.

الشيء الأكيد أن المتصلات في العربية تستغل المواقع التي تولد فيها بعد الفعل،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فجميع المتصلات الواردة في (1) مربوطة بالفعل وتأتي بعده، وتمثل الرتبة [ف+ فا + مف1 + مف 2] الرتبة الأكثر انسجاما مع ترتيب اللغة العربية، وبالنظر إلى هذه البنية الداخلية للمتصلات في العربية نجد أنها تملك نمطين من المتصلات: متصلات ضميرية مرفوعة ومتصلات ضميرية غير مرفوعة، على اعتبار أن الطبقة الأولى محل نقاش بين اللغويين وذلك فيما يخص طبيعة ونوع السّمات المكونة لها، فهناك أساسا توجهان:

الأول: مشار إليه في أحضان ما أطلق عليه بفرضية إسقاط ضم؛ الذي يعتبر المتصلات علامات للتطابق؛ بمعنى أن الضمائر هي عناصر تركيبية فارغة (أو ضم) تمكن علامة التطابق من تعيينها و ترخيص لضمير الفارغ من موقع الفاعل، وهذا التحليل نجده مبلورا على الخصوص في تشومسكي(82) Chomsky و بورر (84) Borer، مع الإشارة أن هذا التحليل ينسجم مع فكرة أن المتصل لا يوجد في موقع موضوع في التركيب، و يدخل الاشتقاق إما باعتباره لاصقة مدمجة معجميا (الفرضية المعجمية القوية) فيكون الاتصال هنا معجميا، أو بصفته رأسا لمقولة وظيفية (تطابق) (الفرضية المعجمية الضعيفة) فيكون الاتصال هنا اتصالا تركيبيا[6].

الثاني: فهو يدافع عن ضميرية المتصل، ويعتبر المتصلات ضمائر مدمجة في عاملها، وهو موقف نجده واضحا عند كين (75) Kayne والفاسي الفهري (85–90)، إذ يتحدد المتصل في هذا التصور كونه عبارة عن صيرورة تركيبية يولد في موقع موضوع[7].

إذا جمعنا التصورين معا سندرك أن معالجة المتصلات لا تخرج عن المستوى التركيبي، حتى غدا الأمر ظاهرة تركيبية بامتياز، لأننا لا نجد أي دور لدلالة في تكوين وترتيب المتصلات حتى عندما تتصل بعاملها على مستوى الخرج (output)، بمعنى اقتصار التحليل اللغوي للمتصلات على محور تركيبي مركزي لا يخرج عن دائرته ولا ينبغي له ذلك[8]، وهذا أمر أجد فيه غموضا خصوصا إذا تأكدنا أن مسالك الكشف عن المعنى لا تكون بصورة التركيب فقط، بل تتحدد بقدر ما يكون اللفظ منبئا بالمعنى، وتجليات ذلك لا تتمركز خارج الذهن، بل هناك الكثير من العمليات التي تدفعنا إلى احترام الترتيب العام الذي يؤسس لتركيب اللغة العربية وفق ما تمليه آليات تكوين المعنى كما هو واضح من خلال الأمثلة التالية:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

3 – أ– جاء الأولاد.

ب – جاؤوا.

ج– * جاؤوا الأولاد.

د– الأولاد جاء (وا).

افترض تشومسكي (82) ومن ذهب مذهبه أن العنصر الذي يظهر مرتبطا بالفعل ليس ضميرا، بل هو علامة للتطابق التي تعيّن بواسطة عامل يملك سمات غنية في ضمنه[9]، اعتبارا أن بعض اللغات رغم أنها تسقط ذلك كالعامية المغربية، إلا أننا نجد فيها تطابقا غنيا بين الفعل و الفاعل سواء تقدم هذا الأخير أو تأخر. أما في العربية المعيار فيفترض أن المتصل في (3أ) هو علامة للتطابق (الفتحة) التي يتطابق فيها (م–س) فاعل في جميع السّمات، وترخص لظهور المقولة الفارغة في (3ب)[10].

إذا صحّ هذا الافتراض فإننا نجد معطياته منسجمة مع وضع الجملتين (3أ) و (3ج)، فالأولى ستكون لاحنة لعدم وجود التطابق الغني بين الفعل والفاعل، وتكون الثانية سليمة بوجود التطابق، بل الحاصل هو العكس تماما، فالجملة الأولى سليمة لأن التطابق فقير، والثانية لاحنة لأن التطابق غني، ممّا يؤكد لنا أن تحليل العلامة لا يمكننا من رصد ذلك التوزيع التكاملي بين التطابق الغني والمركب الاسمي التام في (3أ) و (3ج)، وعليه فإننا نعتبر أن المتصل في كل تلك الأمثلة ضمير مدمج في عامله (الفاسي الفهري (90) و (93))، فاللاصقة في (3ج) ضمير يحتل موقع الفاعل، ويعود لحن الجملة إلى قيد المصفاة الإعرابية الذي ينصّ على أن إعراب الرفع يجب أن يسند إما للمتصل أو المركب الاسمي التام و ليس لهما معا، كما يمكن أن يعود سبب اللحن أيضا إلى خرق مبدأ الإسقاط الموسع الذي يفرض أن يكون لكل جملة فاعل، وقد يفيد هذا التحليل أن يكون هناك توزيع تكاملي (Complementary distribution) بين المتصل و المركب الاسمي التام[11].

إلا أن التفسير الذي نجده أقرب إلينا هو أن لحن الجملة (3ج) يعود إلى طبيعة الأدوار المحورية التي تفرضها الدلالة العربية على الضمائر لكي تتصل بمحورها، فإذا اعتبرنا المتصل مقولة تامة حاملة لكل الأدوار التي تسند إليها، فإن ذلك يتعارض مع

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

عدم إمكانية جمع المحور بين منفذين يقومان بالدور نفسه، وعليه فالبنية التصورية التي تمنحنا إياها اللغة تفرض علينا قوانين قريبة من الدلالة أكثر من التركيب، على اعتبار أن التعارض الدلالي هو الذي جعل من البنية (3ج) بنية لاحنة الشيء الذي يتنافى مع قيد المصفاة الإعرابية ، اعتبارا أن هذا القيد هو في الأصل آلة واصفة للنحو وليس إجراء دلاليا ملازما تُستقى منه التراكيب اللغوية، بالنظر إلى الافتراض الذي نتبناه هنا يجعل من الحركات الإعرابية مخصصات دلالية أساسية تخصص المنفذ بالرفع فيحدد تركيبيا بالفاعل وتخصص الفضلة بالنصب فتتحدد تركيبيا بكونها المفعولات.

أما فيما يخص المتصلات غير المرفوعة فإنها تحتفظ بصورتها في جميع المواقع المحورية التي قد تظهر فيها، لنتأمل الأمثلة التالية:

4 – أ – ضرب (ني) (نا) (نا).

ب – ضرب (ك) (كما) (كم).

ج – ضرب (ه) (هما) (هم).

هـ– ضرب (ها) (هما) (هن).

فهذه المتصلات لا تتغير صورتها كيفما كان نوع الاتصال؛ و كيفما كانت طبيعته، ومن خلال هذه المعطيات نستخلص مجموعة من الاستنتاجات الأساسية أبرزها أن المتصل في اللغة العربية ضرورة دلالية لا يمكن أن تسبق الحدث لذلك فهي تلتصق يسارا، ويتحكم فيها دلاليا و تركيبيا، ومن خلال الأمثلة المقدمة في (4) نجد أن المحور/ الفعل يقبل الاتصال المتعدد الذي يخضع في ترتيبيه لتسلسل تضبطه ضوابط دلالية/ تركيبية.

أما إذا استهدفنا المعيار المقارن فإننا نجد أنفسنا أمام نقاش أثير حول متصلات الدارجة المغربية ، هل هي ضمائر أو علامات؟ و لإبراز هذا المشكل ننظر في التراكيب التالية:

5 – أ– رماه (أرماه).

ب– جا معاه (جاء معه).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ج – رمى الكره (رمى الكرة).

د – جا معاه الولد (جاء بصحبته الولد).

ن– جا مع الرّاجل (جاء مع الرجل).

ج– جاو (جاؤوا).

خ – معه جا (معه جاء).

ع – لولاد جاو (الأولاد جاؤوا).

ف – جاو لولاد (جاء الأولاد).

ق– هما جاو (هما جاءا).

إذا اعتبرنا أن الدارجة المغربية من اللغات التي تعتبر المتصل علامة للتطابق، كما تعتبر المركب الاسمي التام عبارة عن فاعل، فإننا نلاحظ وجود تطابق غني بين التطابق و المركب الاسمي التام سواء أكان هذا الأخير متقدما أم متأخرا (5ع) و (5ف) مثلا. وعندما يكون التطابق فقيرا تكون الجملة لاحنة سواء تقدم الفعل أو تأخر كما هو وارد في التركيب التالي:

6 – أ – * رسم لولاد لوحة

ب– * لولاد رسم لوحة

الشيء الأكيد هو أنه في العربية المغربية تتصل المتصلات بعواملها سواء أكانت مفعولات أو فضلات كما هو مبين في (5أ) و (5 ب)، أما توارد هذه المتصلات بجانب م–اس فهو أمر غير ممكن كما هو مبين من خلال لحن (6أ) و (6ب)، ففي البنية السليمة يكون متصل المفعول محققا، لكن ماذا عن الفاعل؟ يوضح الفاسي الفهري (90) أن الفاعل يمكن أن يكون في الدارجة مقولة ضميرية فارغة (ضم) كما في (9). أما شكل المتصل في هذه الحالة فهو ليس ضميرا، إنما هو علامة تطابق بدليل وروده مع الفاعل التركيبي في 10، وبالتالي نخلص أن الدارجة المغربية إن كان لها أيضا تطابق اسمي يمكن من أن نرصد من خلاله تعيين ضم، فإن لها أيضا تطابق دلالي قوي يمكننا من اختزال الكثير من العمليات التأويلية في عملية واحدة،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

خصوصا في جانب الإحالة إذ توازي اللغة العامية المغربية بين الجمع و المثنى و تعتبرهما مقولة واحدة (5ق)، و بالتالي يمكن أن نحكم أن العامية المغربية لا تملك في منظومتها الدلالية شيئا اسمه المثنى، فكلما زاد العدد عن واحد اعتبر الأمر جمعا.

وهذا الإسقاط الإحالي يقودنا إلى وضع تفسير مفاده أن التطابق الإحالي يوجد في المفعولات باعتبارها لا تخضع للإشراف المباشر من طرف الفعل عكس الفاعل الذي يفرض وجوده بالقوة من منطلق أن لكل فعل فاعل يقوم بإنجازه، وتعد عملية الإنجاز هنا مهمة جدا لأنها تساهم في بناء النسق الدلالي وفق آليات التوزيع التي تفرضها طبيعة السمات المتضمنة في المقولات؛ ممّا يجعل من التركيب بنية سليمة، بينما التطابق غير الإحالي الموجود مع الفاعل ينسجم مع الطبيعة المقولية له باعتباره يخضع للإشراف الدلالي من طرف مقولة الفعل، بمعنى أن الإسناد المحوري الذي يفرضه الفعل على مقولاته يدفع نحو ضرورة وجود منفذ للحدث بالقوة[12].

2 – خصائص الاتصال في الفرنسية

يمكن إثبات المتصلات في الفرنسية من خلال نواحي متعددة، هذه النواحي التي يمكن اعتبارها مرتبطة أساسا بالنظرية النحوية للكلمة ، فمن جهة يمكن اعتبار المتصلات توابع في حالات حيث الفعل والمتصل يعتبران غير مباشرين (je te donne)، ومن جهة أخرى فإن هذه المتصلات تخلق لنفسها مواقع تكون من خلالها مربوطة بالفعل(in+croy+able) ، ومن جهة ثالثة فإن التوافقات بين مواقعها هي التي تنتج مواقع خاصة سواء من حيث التطابق أو من حيث الضرورات التركيبية، على اعتبار أن الفرنسية تطابق بين الصورة والصرفة التي يمكن اعتبارهما متناوبان. لنتأمل البنى التالية:

7 - jean connait mon frère.

8 - jean connait nous.

9 -* jean nous connait .

يتبع الموضوع المباشر (م – اس) في الفرنسية ، بالشكل العادي، الفعل كما في (7)، أما إذا كان الموضوع متصلا، فإن السياق المطابق لذلك يكون لاحنا كما في (9)،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فيجب أن يكون المتصل على يسار الفعل وهي خاصية مميزة لطبيعة توارد المتصلات مع الفعل في الفرنسية [13].

10 - jean les connait.

11 - présentez – les- moi.

12 -* jean mes amis connait.

13 -* présentez – tes amis-moi.

الجدير بالذكر أن هذه المتصلات ترد في صيغة الأمر باعتبار أن مواقعها تكون مشغولة بواسطة المركب الاسمي، ففي نموذج المتصلات الفرنسية نجد أنها تتألف من جزأين على الأقل: أولا المركب الاسمي كصورة قوية، ثانيا المركب الاسمي كمتصل موضوع المباشر، ونعتقد أن الميزة الأولى تكمن في أن المركب الاسمي يكون أبعد موازاة مع متصل الموضوع المباشر، وهو واضح في المعطى (10–11)، و إذا عكسنا الخاصية فإن البنية تكون لاحنة على اعتبار أن المركبات لم ترد في مواقعها الأصلية، كما ندرك أن متصلات الموضوع المباشر وغير المباشر تعتبران بمثابة متممات للتوزيع مع المركبات الاسمية التي تكون أبعد. إلا أن التفسير الذي يمكن أن نقدمه هنا يرتبط بالطبيعة الدلالية للغة الفرنسية في حدّ ذاته، فهي لغة تركيبية تجعل من (le , la , te...) مقولات إحالية تامة، وهي عملية تقتضي أن يكون لكل واحد منها دلالة تامة تفرض حضورا في التوزيع العام للأدوار المحورية التي تسند إليها بالنظر إلى طبيعة السمات التي تؤشر عليها، لذلك فإن توزيعها بالشكل المعروف في الفرنسية لا يخضع بشكل كبير إلى طبيعة المواقع، بل ما يجعلها متموقعة أمام الفعل هي سماتها الدلالية الممنوحة لها في التصور الدلالي العام لمتكلمي الفرنسية، ولن نغمز بالقول أن ذلك يستجيب للترتيب العام الذي يحوسب اللغة الفرنسية كلغة معيارية. و عليه فإن المقاربة التركيبية وحدها تبقى قاصرة على فهم وتفسير توزيع المتصلات فيها إذا هي لم تنطلق من الدلالة في تأويلها؛ لأننا نعتبر أن المواقع المتحدث عنها في التركيب هي مواقع للمعنى قبل تكون للنحو، فالنحو آلة واصفة للمعنى من منطلق أنه يقوم على مسلمات تجعل من المنفذ فاعلا ينجز الفعل و الفضلة مفعول به يقع عليه فعل الفاعل. وعليه فإن المعنى يحمل في نظرنا مجموع القيم المعنوية التي تحدد الموقع الذي

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يحتله كل متصل داخل شبكة العلاقات التي تترجم في التركيب. لنتأمل السياقات التالية:

14 - je te le présente .

15 - je le présente.

تبدو هذه التراكيب بسيطة من حيث تموقع الفعل و المفعول، فالنحو ، بالنسبة لهذه المعطيات، يمكننا من فهم تصنيف المتصلات حينما ترصد وهي متواردة مع الفعل، لكنه يعجز عن تفسير القيمة المعنوية المقابلة للمتصلات، لذلك يحتاج إلى نظرية دلالية تخرجه من مأزق اللحن، ومن ثمة فبعد أن كان المعنى يسم تأليف المفردات نفسها؛ فإنه سيصبح رهين علاقات داخلية تربط بين مختلف المكونات والعناصر المكونة له، حيث تستقل بحسب وضعها داخل النسق المبين في 14و15 [14].

16 - *jean te le connait.

فالمتصلات في الفرنسية لواصق بسيطة تشترك في بعض الخصائص الدلالية التي بموجبها تعمل على جلب الفعل، على الرغم من وجود بعض المتصلات التي تكون مؤثرة بشكل كبير في الفعل، وعليه فإن المتصلات في (14) و(16) هي مربوطة بالفعل وفقا للأدوار العادية التي تأخذها، و تموقعها يكون بحسب القواعد البسيطة للتركيب، وبحسب أيضا الاستراتيجيات التركيبية التي تتطلبها هذه المتصلات، فالنقطة الأساس هي أن المحور/ الفعل يحتاج إلى متصل كيفما كان منفذ/ فاعلا أو فضلة/ مفعولا، فتوارد هذه الأخيرة مع الفعل يجعلها تستقل في مكان ملحق به، ثم بعد ذلك تكون شبكة من العلاقات فيما بينها التي قد تكون دلالية أو تركيبية أو صرفية بحسب طبيعة السّمات المكونة للمتصل في علاقته بالفعل، فهذه السمات يمكن تجزيئها لتمكننا من رصد طبيعتها الدلالية و المقولية و الإحالية، وعليه فإن ترتيب المتصلات يكون محددا بطريقة صارمة[15].

– متصل منفذ/ الفاعل (Subject pronoun)+ متصل فضلة/ مف 1 (Object pronoun 1)+ متصل فضلة/ ضمير مف 2 (Object pronoun 2) + الفعل(verbe)

وعليه، فإن متصلات الفاعل تكون تابعة للفعل بترتيب محكم و صارم، حيث

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إن تقدم المفعول الثاني عن الأول أو تقدم الفاعل عن المفعولين يؤدي ذلك إلى لحن البنية في اللغة الفرنسية.

17 - * je le te présente.

18 -* le je te présente.

إذا تبع ضمير الفاعل الفعل يكون من الضروري أن يحترم أو يخص بترتيب معين، وهو تصنيف الضميرين الأولين في التخريج، بمعنى أن متصل الفاعل في الفرنسية يأخذ أحد الموقعين الأولين، وهذا ينسجم مع الطبيعة التركيبية للغة الفرنسية التي تميل إلى اللغات التركيبية التي توحد بين أجزائها المقولية عن طريق الجمع بين الفعل والمتصلات بشكل تسلسلي صارم.

19 - jean nous le donne.

إذا ما نحن قارنا بين المتصلات سنجدها، بالإضافة إلى ذلك، محصورة في بعض الحالات الاعتباطية للغة ذاتها، مثلا مجموعة من لائحة (me) المقدمة أدناه تعتبر فواعل مباشرة، وقد تكون فواعل غير مباشرة، لكن لا يمكن أن نستعملها فاعل مباشر وغير مباشر في الوقت نفسه، وهذا ما يفسّر لحن البنية التالية:

20 -* je me te présente.

21 -* je me présente a jean.

22 -* je me lui présente.

وبهذا يمكن أن نرصد لائحة الفواعل في الفرنسية و المخصصة أساسا للشخص أول و الثاني و الثالث على الشكل التالي:

(Me ; te , se , nous , vous الشخص الأول و الثاني.....).

(la , le , les الشخص الثالث المباشر .....).

(Lui , leur الشخص الثالث غير المباشر.....).

تقترح الفرنسية نظاما خاصا على المتصلات الدالة على الممنوح (lui) في علاقة ذلك بالشخص الأول (je) و الشخص الثاني (te) ، إذ تفرض التراكيب التالية:

23 - je le lui donne.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

.je te lui donne - 24

من الواضح أن نؤكد أن اللغة الفرنسية تملك صيغا خاصة للممنوح (lui) زيادة على المتصلات الأخرى المرافقة (le) (te)، لكنه يتصرف وفق آليات تدفع نحو البحث في علة تموقعه الدلالي بعد وقبل المتصل المنصوب الفاعل، فعندما يأتي الممنوح بصيغته الخاصة المتفردة فإنه يتموقع بعد المفعول(23)، وعندما يأتي في صيغته العادية فإنه يسبق المفعول (24).[16]

ونخلص بعد هذا إلى التعميم التالي بخصوص اللغة الفرنسية:

يكون المتصل مربوطا مباشرة بالفعل بواسطة عمليات الإسناد الدلالي العامة، لكنها تحتاج إلى علائق تركيبية أخرى لكي تكون مجاورة، فهي تعمل على ملء إسناد المعنى ليس إلا، اعتبارا أنها توابع لتأخذ مواقعها الأصلية سواء منفذ/ الفاعل أو فضلة/ المفعول في الخرج التركيبي الذي نعتبره واجهة دلالية تترجم توافقات المعنى مع العناصر التركيبية المحققة له.

3- المتصلات بين النقل و الإسناد الدلالي

3-1 افتراض النقل

سبقت الإشارة إلى أن المقاربة التركيبية للمتصل في اللغة الفرنسية تعتبره وحدة مستقلة، فهو، في هذا الافتراض، بمثابة لاصقة خاصة لأن فواعل الأفعال لا تكون فيها مواقع متوقعة بعد الفعل، فهذه الاستقلالية في اتخاذ المواقع هي التي تمنح المتصل حرية أكبر، وبالتالي فهي مواقع نمطية بوضعها أمام الفعل، وهذا يدل على أن الفعل في الترتيب الخطي لا يعكس وضعه في التركيب، بمعنى أن الفعل ليس في موقعه الأصلي، وعليه فإن المتصل محدد بصعوده في التركيب لملء الفعل بمتصل يعرفه، وقد اقترح كين (75) أن المتصل (le) في الفرنسية في المثال (14) يولد من موقع المفعول، حيث يمكن لهذا الموقع أن يكون مملوءا بواسطة المركب الاسمي التام، و من ثمة يعمل إلى الانتقال إلى موقع ملحق إلى يسار الفعل، و عليه فإن المركب الاسمي [le + présente] تشرف عليه المقولة المعجمية 'فعل'، و بما أن المفردات المعجمية هي التي يمكن أن تدمج في هذا الموقع، فإن هذا المركب يعد كلمة، وبما أنه كذلك فإنه سيفرز بعض خصائص

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بناء الكلمة[17]. فالافتراض الأساس في هذا التحليل هو وجود توزيع تكاملي [18] بين المركبات الاسمية و الضمائر، و هذا ما يفسر لحن الجملة التالية:

25 -* je le présente jean.

هذه الأسئلة وغيرها نجد لها إجابة طبيعية في إطار نظرية النقل، على اعتبار أن المركب الاسمي والمتصل سواء في الفرنسية أو العربية يوجدان في توزيع تكاملي، بمعنى أنهما يتنافسان على موقع محوري (إعرابي) واحد، وبما أن المتصل يولد في موقع مفرغ مقوليا بواسطة الفعل، فإن ذلك يلبي متطلبات التفريع المقولي للمحور من جهة، ويأخذ الدور المحوري بواسطة المحور نفسه من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك وجود قرينة مشتركة بين المتصل وبين موقع المركب الاسمي الذي أخلاه. فتركيب المتصلات في اللغة الفرنسية ينبني على آلية صعوده من الموقع الذي تولد فيه إلى مواقع أخرى وظيفية، حيث يتم الحسم في استقلالها، وبالتالي فصعود المتصل مشروط بملاءمته للفواعل و المفعولات، وهناك خاصية أساسية للمتصلات في الفرنسية أنها تعبر عن استقلالها وهي مفصولة، في حين أن المتصلات في العربية تعبر عن استقلالها وهي متصلة بفعل معين، ولتوضيح ذلك ننظر إلى المعطى التالي:

26- [donne] [le] [te] [je]

[أعطي] [تُ] [ـكَ] [ـهُ]

قد نرصد من خلال هذا المعطى أن المتصلات في اللغة العربية تأتي بصورة معكوسة لما هو عليه الأمر في اللغة الفرنسية، حيث تأتي المتصلات على يسار الفعل سواء أكانت هذه المتصلات فواعل أو مفعولات. أما في المعطى العربي فيظهر هذا الترتيب بصورة معكوسة، إذ ترد المتصلات يمين الفعل، فإذا كنا نرصد أن هذه المتصلات سواء أكانت قبل الفعل أو بعده تتموقع بحسب طبيعة اللغة، فإنها تتسلسل في ترتيب محكم مؤسس على سلميات من المواقع المسندة لطبقات المتصلات، بمعنى أن سلميات الإسقاطات الوظيفية بالمتصل هي التي تحدد الرتبة التسلسلية للمتصلات، اعتبارا أن متصل الفاعل (je) يرد في المثال الفرنسي قبل متصل مف1 (te) الذي يعتبر مفعولا غير مباشر، ومع ذلك يمكن اعتباره هدفا، ثم هناك مف 2 الذي يرد بعدهما (le) الذي هو بمثابة محور،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وبعد ذلك يأتي الفعل (donne)، هذا الأخير الذي ينتقل لإعطاء الدور الدلالي و المحوري لكل العناصر المتصلة التي ترد معه.

يرصد هذا الترتيب في اللغة العربية بصورة معكوسة، إذ يرد الفعل (أعطي) أولا وبعد ذلك ترد المتصلات بصحبته تباعا، الفاعل أولا (ت)، فالمفعول 1 (ك)، ثم متصل المفعول 2(هـ)، وبالتالي نجد أن اللغة العربية إلى جانب الفرنسية و العامية المغربية و الأمازيغية كلّها تحترم الترتيب المنطقي لتوزيع المتصلات وفق نظام وترتيب يحترم الخصوصية التركيبية للغة في حدّ ذاتها هي: [فعل + فاعل + مفعول]، والبنيات المقدمة أعلاه في كل لغة على حدة يظهر ذلك، فاختلافهم على المستوى الخطي لا يعكس اختلافهم على المستوى التركيبي، خصوصا معالجتها بعد النقل [19] باعتباره الآلية التي نكشف من خلالها أن اختلاف هذه اللغات هو على المستوى الخطي فقط، أما في المستوى التركيبي فإن البنيات تكون منطلقة من أصل واحد للبنية، ممّا يفسر أن المعطيات التي تسند في التركيب تنطلق من التأويل الدلالي الذي يبنى على مستوى الذهن.

2-3 – التوليد الدلالي للمتصلات.

كان هناك افتراض في النحو التوليدي (نظرية المبادئ و الوسائط) أن الجزء الصرفي من الكلمة يبنى في التركيب، و الضابط لهذا البناء هو مبدأ المرآة [20]، بمعنى أنه إذا كان الترتيب الصرفي لبنية معينة يتخذ صورة [ف +فا +مف]، فإن العمليات التركيبية ينبغي أن يكون لها الترتيب نفسه؛ إلى جانب هذا الافتراض، كان هناك افتراضان آخران مرتبطان بتوليد الضمائر المتصلة، الأول يعتبر أن الضمائر إسقاطات لمقولات وظيفية؛ أي أن هذه اللواصق الضميرية مولدة في التطابق. أما الافتراض الثاني فنجده عند كين والقائل بأن المتصلات في [ضربهم] مثلا تولد في مواقع محورية، على اعتبار أنه إذا كان المتصل فاعلا سيولد في موقع الفاعل، وإذا كان مفعولا سيولد في موقعه، فالفعل يصعد إلى الرأس وستصعد (هم) إلى الرأس نفسه لتلتصق بدورها بالفعل عن طريق الدمج وليس في موقع مخصص، فهي إسقاطات علاقية تتولد في موقع المركب الحدي (م حد) رأس وإسقاط أقصى، فليس هناك مشكل في أن يصعد إلى الرأس ويفحص إعرابه، ويصعد بذلك إلى الزمن ثم إلى التطابق ونحصل على

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الخرج (ضربهم)، وهذا يخرق قيد المرآة لأن الخصائص التركيبية لا تعكس خصائص البنية الصرفية.

المشكل هو أن البرنامج الأدنى في النحو التوليدي يقوم على فكرة أن العمليات التركيبية لا تعكس بالضرورة الخرج الصرف – صواتي، بمعنى أن التركيب لا يعكس الترتيب الخطي أو الزمني للواصق، إذن ينبغي إعادة تأويل مبدأ المرآة، في إطار البرنامج الأدنوي، فهو قيد على الترتيب الخطي لبنية الكلمة، فكيف نخرج من هذا المشكل؟

نقترح أن الترتيب يوجد في الصورة المنطقية وليس في النظام الحاسوبي، على اعتبار أن النظام الحاسوبي نظام لفحص السمات وليس نظاما للترتيب الخطي، لأن المقولات الوظيفية لم تعد إسقاطات للمواد الصرفية، بل أصبحت تمثيلا لسمات دلالية مجردة، إذن فالصورة الصوتية في هذا المستوى ترصد الترتيب الزمني للعناصر سواء أكانت متصلات أم كلمات، في حين أن التمثيل دلالي للعلائق القائمة بين مكونات الاشتقاق تكون على مستوى الصورة المنطقية، اعتبارا أن التركيب أصبح يحدد مقولة الكلمة حتى يتم التعرف على سماتها نظما وضما لأبنية رمزية؛ إلى أن اندماج متصل من المتصلات في التركيب يبقى متوقفا على البنية الدلالية للمتصلات نفسها، بمعنى أن دلالتها على معنى هو المبرر الوحيد لوجودها كبنية، لذلك فإن وصف بنية ما وتحليلها لا يمكن أن يقع في الدلالة المعرفية إلا باعتباره بنية تامة يفرضها المتصل على مضمون تصوري دلالي.

3-3 - ترتيب المتصلات في التركيب

إذا نظرنا إلى المشكل من الناحية التركيبية نجد أن المتصلات في اللغة العربية دائما ما تقع بعد الفعل، رغم أن تسلسلها يخضع لترتيب معكوس لما يوجد عليه في اللغات الأخرى خصوصا الفرنسية، ويمكن أن نعلل أن اللغة العربية لغة من نمط [فعل + فاعل + مفعول]، على اعتبار أن توزيع و ترتيب المكونات التي تأتي بعد الفعل تخضع لقيود ترتيبية صارمة، على الرغم أن الطبقات التوزيعية للمتصلات تستخدم آليات متباينة لإشباع ضرورتها في النقل، تماشيا مع أن المتصل يولد في الموقع الذي يظهر فيه في البنية السطحية ملحقا بالفعل، وأن الفروق السطحية بين المتصلات ترجع إلى الاستعمالات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المختلفة لنفس الآليات التي تستعمل في اشتقاق البنى الفعلية، وبالتالي فإن تحديد الرتبة المحدد في اللغات يكون بحسب طبيعة السمات الدلالية الداخلية في المتصلات.

لقد حاول عدد من اللسانيين أن يبينوا أن ترتيب المتصلات هو الترتيب نفسه في مختلف اللغات، إذا انطلقنا بالطبع من فرضية أن هناك أصلا واحدا للبنية. فهناك قيود على هذا الترتيب ترد في المركبات الفعلية كما هو مبين في (1 أ) و (1ب) أعلاه، أما لحن البنيات الواردة في (2 أ) و (2 ب) و (2 ج) يعود إلى عدم مراعاة توزيع سمات الشخص الأول، وعليه فإن طبيعة السمات هي التي تفرض ترتيبا خاصا بالنسبة للمتصلات، وتوزيع هذه السمات يمكن أن نصل إليه انطلاقا من سلمية محددة نحتكم إليها دلاليا، و نحتكم إليها أيضا لرصد توزيع وترتيب دقيق للمتصلات التي ترد مع الفعل، فهندسة ترتيبها وتوزيعها لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن يخرج عن النطاق العام الذي تحدثنا عنه سابقا، إذا كانت اللغة العربية تتيح جميع الإمكانات في رتبتها، فإن صرفة التطابق لها دور كبير في التأويل، مثلا ما يصوغ وجود المنفذ إلى يمين المحور هو التطابق الغني المدمج في المنفذ نفسه، و إلا فسيكون العكس.

4 - افتراض الفاعل المدمج

4-1 الدمج أو الاتصال

يرتبط موقع الفاعل بمشكل تحديد رتبة مكونات الجملة، وفي هذا الإطار حاولت العديد من الأعمال التوليدية مقاربة هذا المشكل لاشتقاق وتوسيط الاختلافات الرتبية بين المتصلات. ففي هذا الإطار نجد أن النحاة القدامى قسموا الضمير إلى متصل و منفصل[21] ، ويكون ضمير الفاعل منفصلا في رتبة فاعل فعل كما في (25)، ويكون متصلا في رتبة فعل فاعل كما في (27)، ولا يمكن أن يأتي المنفصل متصلا في رتبة فعل فاعل كما في (28).

25 – أ– أنتما لعبتما.

ب– أنتم لعبتم.

27 – أ– أعطيتما.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ب- أعطيتم.

28 - أ- * أعطيتما أنتما.

ب- * أعطيتم أنتم.[22]

الملاحظ أنه إذا عملنا على تأمل المتصلين في (27) نجد أنهما يستعينان بعماد و صرفة متصلة (أن+ تما) و (أن+ تم). وفي غياب هذا العماد فإن اللاصقة الضميرية تتصل بالفعل، وعليه فإن التطابق الغني، من الناحية الصرفية، ضمير بالفعل و ليس مجرد علامة صرفية تعاين الضمير الفارغ، ولهذا فإن التطابق الغني لا يمكن أن يرد مع الضمير المنفصل لتنافسهما معا في احتلال موقع الفاعل.

وفي إطار نظرية الربط نجد حجة أخرى على ضميرية التطابق الغني من خلال رصد البنى في (26) ، حيث نجد أن الضمير المدمج/ التطابق الغني يتصرف مثل الضمائر في احترامه للمبدأ (ب) من نظرية الربط.[23]

29 -أ- الطالبات [وصلن].

ب- * [وصلن الطالبات].

فالضمير حرّ في مقولته العاملية كما هو مبين في (29)، والمركب الحدي (الطالبات) يوجد داخل مقولة الزمن العاملية و هذا ما يفسر لحن البنية (ب) في 29.

تدل الحجج التي قدمناها على أن التطابق الغني المدمج في الرتبة فعل فاعل هو الذي يحتل موقع الفاعل وليس الضمير الفارغ، وهذا يدعم تحليل الدمج الذي يقول بصعود متصل الفاعل إلى الزمن ليمحو إعراب الرفع من خلال الاندماج في الفعل، هذا إلى جانب أن اشتقاق رتبة فعل فاعل مفعول لا يرتبط في العربية فقط بسمات الفاعل، ولكنه يرتبط أيضا بسمة الفعل الزمنية التي ينتقل الفعل إليها، أما العنصر الذي يوحد بين هذه السمات فهو مجسد في الزمن، فسمات مقولة الزمن إذن هي تؤدي الدور الأساس في تحديد الرتبة في اللغة العربية [24].

وبهذا فإن تحليل الدمج يمكننا من تفسير لحن الجملتين اللتين يتوارد فيهما الضمير المدمج مع الضمير المنفصل في (28)، واللاصقة الضميرية في (27)، لأنها تتضمن

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

صفة حمل ذات القيمة ضم، وبالتالي فإن تحليل الدمج يعمل على إعطاء تنبؤات خاصة بصدد السّمات التي يجب أن تتألف في اللاصقة لكي تصبح ضميرية، وبالتالي فإن قوة السمة الدلالية التي يحملها الفاعل تعطيه الأولوية في الدمج.

لكننا نرى أن كل الوحدات اللغوية لا وزن لها دون أن تُسند بدور دلالي تؤديه، والمتصلات جزء من هذا النسق العام الذي يجعلها عبارة عن وحدات دلالية تامة الإحالة و شاملة لكل الخصائص التي تفرضها اللغة على مقولاتها، مما يؤكد لنا أن الدمج فيها لا يعكس بصورة تركيبية، بل الدمج الذي نستهدفه هنا هو دمج دلالي يساعدها في رسم معنى معين محال عليه دلاليا وتأويليا، لذلك فإن دمجها على يمين أو يسار الفعل في التركيب هو دمج دلالي محض يعمل التركيب على نقل تفاصيله المقولية ويؤولها نحويا بجعل ضمير الشخص1 فاعلا و ضمير شخص 2 مفعولا به.

فكل عبارة إذن تفرض صورها الخاصة في مجالها، و بناء على هذا نعتبر أن المتصلات هي وحدات معنوية تتكون من قاعدة دلالية تحتوي على شبكة من السمات الأولية (primitive) البسيطة التي لا تقبل المزيد من الاختزال. وهي السمات التي تجعل من المنفذ/ الفاعل يختزل في ضمير الشخص الأول مثلا، ثم إن هذا الضمير يحمل مقولة محددة في العربية والفرنسية معا. لذلك نستنتج أن تموقع المتصلات بجانب الفعل يعكس الرتبة المعيارية للغة التي نشأ فيها.

2-4 التطابق

تتميز لواصق التطابق في العربية بنموذجين مختلفين بالنظر إلى السمات الدلالية المخصصة لهما، وهما التطابق الغني و التطابق الفقير كما هو باد من خلال المعطيات التالية:

30 – أ– جاء الطلبة. [م حد + ف + تط]

ب– الطلبة جاؤوا. [ف + تط + م حد]

ج– جاؤوا. [ف + تط]

فحينما تكون البنية فاعل فعل يكون التطابق في سمة (الجنس) فقط، وفي حالة فعل فاعل فإن التطابق يكون في كل السمات(الجنس؛ العدد؛ شخص)، وهذا يفسر

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التطابق الحاصل في (30ب) في سمتي الجنس والشخص، أما (30أ) فنجد تطابقا في سمات (الجنس والعدد والشخص)، ويملك التطابق في (30ج) السمات نفسها التي نملكها في (30ب)، وعليه فإن التطابق الفقير يكون ضعيفا في التخصيص، في حين أن التطابق الغني يكون تاما من حيث التخصيص، وبناء عليه فإن الفرق بين التطابق الغني والتطابق الفقير يكمن في الفرق في سمة العدد، فالتطابق الغني يوسم بـ [+عدد]، أما التطابق الفقير فهو ملازم للسمة [– عدد].

فإذا كان الأمر كذلك فيمكن أن نستنتج، تبعا للفاسي الفهري (86) أن جل المتصلات الفاعلية إحالية، وبالتالي فهي تأخذ الوظيفة النحوية فاعل، كما أن اللواصق غير الفاعلية إحالية و تأخذ وظيفة نحوية مف 1 ومف 2، مع العلم أن هذه الطبقة الأخيرة تتحدد وظيفتها في تعيين جنس فاعل الفعل، هذا مع العلم أن سمتي الشخص والعدد و الجنس أهم من العدد، لأنهما عنصران أساسيان في تحديد إحالية المتصل، ذلك بالنظر إلى قوة الصرفة في اللغة العربية حيث يتم عَبْرَها إسناد الإعراب في التركيب الظاهر داخل مخصص الزمن، وبذلك فلا حاجة لصعود الفاعل إلى مخصص التطابق في الصورة المنطقية لأخذ الإعراب[25]، هذا الزعم يجعلنا نميز أن الفرق البسيط بين العامية المغربية و الفصحى يكمن فقط في رتبة العناصر المكونة للسلسلة، ففي الفصحى نجد أن رأس السلسلة مكون من مركب اسمي إحالي مكون من ضمير مبهم، في حين أن العامية المغربية عكس هذا الترتيب[26].

31 – أ – تكلموا لولاد.

ب– تقرقبو السطولا.

و بناء عليه، وتبعا للفاسي الفهري (90) (93) (96)، نؤكد أن التطابق الضميري / الغني ، على الأقل في العربية مخصص بسمة [+ عدد] أساسا، في حين أن التطابق غير الضميري / الفقير مخصص بسمة [– عدد].

5 - اشتقاق السّمات و موقعها في التركيب

5 - 1 – اشتقاق السمات

من خلال ما سبق، نشير إلى أن جميع الحالات التي تناولناها سابقا يمكن أن

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

نرصد وجود تطابق بين الفعل وفاعله في الشخص والعدد والجنس، مع العلم أن العدد والجنس يشكلان طبقة دلالية طبيعية من العناصر، كما يمكن أن نرصد تمايزا بين العدد والجنس من جهة، وبين الشخص من جهة أخرى، فالعدد والجنس سمتان ذواتا طبيعة اسمية، على عكس الشخص الذي يعدّ سمة ملازمة للأفعال، وبالتالي يمكن اعتبارها سمة إشارية لها دور أساسي في التأويل الزمني.

32 – أ– أنا جلستُ.

ب– أنت جلستَ.

ج – * أنا جلس.

إذن، فالأكيد هو أن سمة الشخص تدخل في الدلالة الزمنية للفعل؛ ويمكن أن نعتبر هذا بمثابة قيد يفرض تطابقا بين المتصلات والفعل في هذه السمة، و هذا يبدو معاكسا لما هو عليه الأمر في الصفة مثلا، فهي ليست مؤولة زمنيا بكيفية محددة، حيث لا تبدو سمة الشخص واضحة من خلالها، وبالتالي فإن الاختلاف بين الصفة والفعل يمكن تحديده في وجود أو عدم وجود سمة الشخص في الفعل والصفة، فالفعل لا يمكن أن يقتصر في تطابقه على سمتي العدد والجنس، بل يحتاج إلى الشخص باعتباره سمة مميزة للتأويل.

2-5 – موقع السمات في التركيب

لرصد موقعة السمات في التركيب نتبنى نظرية تركيب الكلمة باعتبارها نظرية تركيبية لتحديد وإبراز الإسقاطات الوظيفية التي يتطلبها الفعل سواء في الماضي أو المضارع في اللغة العربية، ولرصد موقعة هذه السمات في التركيب نعتبر، تبعا للفاسي الفهري (96) أن الشخص سمة مدمجة، وأن التطابق يرأس إسقاطا أعلى من الزمن، بحيث في الماضي يدمج الشخص أولا مع الزمن، و ينتقل إلى الزمن الذي بدوره يصعد إلى التطابق ويكون الخرج output هو: فعل + شخص + تط، أما في المضارع فنرصد إسقاطا للوجه، و ما دام هذا الأخير يحدد صورة الفعل، فإنه يمكن اعتباره إسقاطا وظيفيا أعلى من الزمن، و يصعد الشخص إلى هذا الإسقاط لفحص سمة الوجه، فيكون الخرج هو : شخص + فعل + تط[27].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

و قبل توضيح العمليات التركيبية، هناك ملاحظة أساسية هي أن الشخص يرد في الموقع الأول القريب من الفعل منفصلا عن (تط) الذي يقتصر على العدد و الجنس؛ لأن الشخص سمة مرتبطة بالدلالة الزمنية للفعل و ليس سمة يتم نشرها أو نقلها من الفاعل الذي يعمل فقط على نشر سمتيْ العدد والجنس.

إن نقل أي متصل من الموقع الذي يولد فيه إلى الهدف يكون أساسا لسمات توجد على مستواه وليست لسمات توجد في الهدف، فهو ينتقل لفحص سمة من سمات، وهنا لابد أن نؤشر على إشارة مرتبطة بالسمات ونؤكد من خلالها أن الضمير إذا استعمل كمتصل الشخص 3 و كان محيلا، فإن سمة الشخص تكون ثابتة عليه، وإذا لم يكن كذلك فإنه يكون للربط[28]. بمعنى أنه إذا كانت النظرية التركيبية تستهدف فحص السمات فهذا دليل يؤكد أن دلالتها تفرض قيودا على التركيب و ليس المواقع كما افترض سلفا مع المقاربة التركيبية في صيغتها المتقدمة مع تشومسكي.

2-5 تكوين و شطر السمات في التركيب

إذا اعتبرنا أن الأصل في المتصلات هو اتصالها بعامل سواء أكان فعلا أو اسما أو صفة، فإن ذلك يكون نتيجة أساسية لما هو عليه حال المتصل، فالأصل أن يعتمد في الاتصال المادة الموجودة أصلا فيه، ومن المعلوم أن الضمير لا ينفصل أو يتصل بالنسبة للفعل، وإنما يشطر إلى أجزاء شكلية، وتجمع هذه اللواصق بالنسبة إلى الفعل حينما يكون الفعل محددا و مضبوطا.

33 – أ– تلعبين.

ب– تلعبن.

ج– يلعبون.

د– لعبنا.

انسجاما مع المقاربة التي نتبناها في توليد السمات فإننا نجد أن للمتصل دلالتين، دلالة تتعلق بالشخص، ودلالة تتعلق بالعدد والجنس، وهاتان السمتان تجمعان لأسباب دلالية أساسا و المتمثلة في أنه يمكن أن نمثل لتراتبية السمات عن طريق العمق المعنوي الذي تشير إليه، ممّا يجعلها تأخذ شكلا بنيويا و تركيبيا ينسجم مع طبيعتها الإحالية و المقولية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وعليه فإن أي تخصيص لسمة عليا في تركيب الهندسة العامة للسمات الدلالية ينبني عليه تخصيص كل السمات التي تكون أدنى منه، وبما أن هذه السلمية تنطبق على المتصلات، فإنها تشترك مع العلامات والسمات الإحالية المكونة لهذا الأخير[29]، وعليه فإن المتصلات يتم تكوينها مخصصة أو غير مخصصة من الشجرة[30] بتعبير أستاذنا الفاسي الفهري، وبعد ذلك يتم تحكيم تراتبية ممنهجة تعتمد على مبادئ تركيبية في حوسبتها وجعلها تأخذ شكلا تراتبيا معينا بحسب نوعية وطبيعة السمات التي يحملها المتصل في علاقته بالفعل، فالفعل باعتباره العنصر الذي يتحكم في متصلاته فإنه يفرض نوعا خاصا من المتصلات التي تلائمه اعتمادا على مبدأي التخصيص و الشخص باعتبارهما مكونين أساسيين في التوزيع، وبالتالي فإن السمات الموجودة في المتصل هي التي تفرض عليها تموقعا خاصا بين الفاعل أو المفعول في التركيب، فالمتصل كصورة صرفية هو الذي يتحكم في تأويل الضمير و حوسبته.

6 - التوزيع الدلالي للمتصلات

6-1 - إحالية المتصلات

إذا كان الفاعل والمفعول مكونين أساسيين داخل المركب الفعلي، وكانت المتصلات ملحقة بالفعل، فإن تموقعها بعد الفعل قد يكون مؤشرا على أن كل العناصر والمكونات التي تتصل به قد تنقلت إلى إسقاطات وظيفية أعلى من المركب الفعلي، على اعتبار أن المتصلات التي يتم توليدها تكون مجاورة و قريبة من الفعل، و تظل في مكانها حتى بعد النقل، و الافتراض الأساس من كل هذا هو أن المتصلات وحدات دلالية إحالية تستمد ذلك من خلال السمات التي تحملها، وأنها تولد كمنفذات أو فضلات لإسقاطات وظيفية، فالموقع الذي تحتله يمكن أن يكون، بالتأكيد، في الوقت نفسه هو الموقع الذي تؤول فيه، بمعنى أن يكون هو الموقع نفسه الذي تتلقى أو تأخذ فيه الإعراب، إذن فإحالية المتصل مرتبطة من جهة بطبيعة المحتوى الدلالي الذي تحيل عليه، ومن جهة أخرى بطبيعة الإعراب والموقع الذي تأخذه، أما نقلها من موقعها الأصلي إلى مواقع أخرى وظيفية فيكون منسجما مع فحص السمات التي تحملها، فهي تنتقل، حسب كين (91) من مستوى ‹س0› إلى رأس وظيفي حسب السمة التي نريد فحصها[31].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

34 – أ– أعطيت.

ب– أعطيته.

نفترض أن المتصل في (34أ) يولد منفذا للمركب الفعلي، ثم ينتقل في استقلال عنه إلى الزمن لفحص سمات الإعراب، وينتقل الفعل في مرحلة ثانية إلى يمين المتصل في الزمن، وبعد ذلك ينتقل المركب إلى مخصص التطابق لفحص سمات تط، أما المتصلات في (34ب) فبعد رصد المتصل الفاعل، فإن المتصل المنصوب يولد فضلة للفعل، ويصعد أولا إلى مخصص/ رأس، وفي مرحلة تالية يصعد الفعل إلى يمين المتصل ليلتحق به، ويرجع الاختلاف بين الفرنسية والعربية بخصوص رتبة المتصلات إلى أن الفعل في العربية هو الذي يلتحق إلى يمين المتصل، في حين المتصل في الفرنسية هو الذي يلتحق بالفعل انسجاما مع افتراض كين (94) القاضي بأن الإلحاق يكون دائما إلى اليمين (إلى اليسار في اللغات اللاتينية). و بذلك نرصد أن العربية و الفرنسية لهما بنيتان معكوستان، وعليه فإن دلالة المتصل هي التي فرضت عليه الانتقال من الموقع الذي يولد فيه إلى موقع الهدف، بمعنى أنه يأخذ المعنى الدلالي ثم ينتقل لفحص سماته، فموقَعة المتصلات في التركيب تتحكم فيها طبيعة الأدوار الدلالية والمحورية التي يمكن أن تلتحق به (الجهة، الزمن ، تطابق ...) فهذه المقولات الأنطولوجية هي التي تمكننا من التفريق بين الطبقات التوزيعية المختلفة للمتصلات، والتي يمكن أن ننتقي منها طبقتين:

أ– طبقة المتصلات التي تقع بعد الفعل فتكون منفذات؛

ب– طبقة المتصلات التي تقع بعد الفعل فتكون فضلات.

وبالتالي يمكن أن نبين أن هناك ترتيبا هرميا للمتصلات يستجيب للمعطيات التي تحددها السلمية الدلالية / التركيبية و هي :

– السلمية الدلالية : محور + منفذ + فضلة 1 + فضلة 2.

– السلمية التركيبية: فعل + متصل فا + متصل مف+1 متصل مف2.

هذا الترتيب يبدو ثابتا وصارما، فالمتصلات التي تكون فواعل، بحكم إحالية متصلاتها، تتقدم على المتصلات التي تكون مفعولات، لأن قوة السّمات الإحالية للمنفذ و المتمثلة أساسا في سمة الشخص الأول المتكلم تكون أقوى من السمات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الإحالية للفضلة المتمثلة في سمة الشخص 2 المخاطب ثم سمة الشخص 3 الغائب، لهذا فقوة السمات الإحالية للمنفذ/ الفاعل هي التي تجعله يتقدم ترتيبيا على السمات الإحالية للفضلة/ المفعول في التركيب، بالإضافة إلى ذلك، فإذا كان لكل فعل من فاعل بموجب الإسقاط الموسع، فلزاما أن يتموقع الفاعل أولا باعتباره حاملا لقوة إنجازية تحقق الحدث وتسمح بتحققه، فهذا الترتيب يبدو أنه محكوم بسلمية عامة، هذه السلمية التي تراعي ذلك التفاعل بين السمات الدلالية المكونة للمتصلات لتحديد تأويل معين لها وتحديد موقعها.

2-6 صعود المتصل في التركيب

لقد بيّن كين (91) و (94) أن المتصلات الضميرية تولد في مواقع أصلية تحت الإسقاط الأقصى، ثم تنتقل لتلتحق بمقولة وظيفية ملائمة، وعليه فإن ورود الفعل قبل المتصل دليل على أن الفعل ليس في موقعه الأصلي داخل المركب الفعلي [32]، إذ يصعد الفعل من الإسقاط المعجمي إلى التطابق الذي يعلوه لفحص سمات النصب الفعلية، ويصعد ضمير المفعول إلى الإسقاط نفسه لمطابقة السمة الإعرابية الاسمية، وهناك يتصل الضمير بالفعل ويصعدان معا إلى الزمن ليتم فحص سمة الزمن، و في إسقاط الزمن يتصل الفعل بضمير الفاعل، ويصعد هذا الأخير إلى الزمن لفحص إعراب الرفع، وفي هذا التحليل، فإن صعود الفعل والمتصلات إلى المقولات الوظيفية لا يتم لأجل الإلصاق، و لكنه يتم لغاية فحص السمات الملائمة لكل عنصر، و بحكم أن المتصلات رؤوس، فإن فحص سماتها الإعرابية لا يتم بالنقل إلى موقع مخصص، لكنه يتم عبر الدمج في المقولة الوظيفية الملائمة. تقف هذه المقاربة في نظرنا عند التخوم لكونها تستند على معيار تركيبي واصف فقط، في الوقت الذي نحتاج فيه إلى:

– ضرورة اعتبار الدلالة أهم منطلق في بناء التراكيب اللغوية لاعتبارات تصورية وذهنية ومعنوية ترتبط بالمتكلم؛ عكس ما روّج له في الدراسات اللسانية التي ظلت تعتبر أن التركيب مستقل لا يحتاج إلى المعنى؛

– ضرورة تقديم نظرية موحدة وشاملة لمختلف مستويات اللغة؛ عكس التصورات اللسانية التي ظلت تدعو إلى ضرورة الفصل بين مستويات التحليل اللغوي؛

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

– ضرورة دراسة المعاني باعتبارها عمليات ذهنية تصورية لا باعتبارها محيلة على إسقاطات لمدلولات على دوال العالم الخارجي؛

– وضع إطار منهجي نسعى من خلاله إلى رفض كل المحاولات التي تهدف إلى محاكاة الذكاء الإنساني بسبب تعقد الأبنية اللغوية و أبنية الفكر الإنساني؛

– وضع تفسير للعمليات الذهنية التي تربط بين إنجاز و إنشاء جملة و بين تأويلها و فك معانيها.

خاتمة

لقد حاولنا في هذا البحث أن نبين بعض خصائص الاتصال في اللغة العربية، وقد دافعنا أساسا على مركزية الدلالة في بناء إحالية المتصل وموضوعيته في مقابل اعتباره صرفيات للتطابق، وبيّنّا أن الصورة الغنية للتطابق هي صورة دلالية تُتَرجم إلى منفذ/ فاعل في التركيب، منتصرين في ذلك لفكرة الضميرية الشاملة الواردة في الفاسي الفهري (84)، كما أبرزنا مجموعة من المتطلبات التوزيعية التي يفرضها المتصل في توزيعه باعتبارها خاصيات مميزة لكل لغة على حدة، وبيّنا أن هناك رتبة صارمة تضبط توارد المتصلات، حيث تعكس هذه الرتبة رتبة المركبات الاسمية التامة في اللغة العربية، وعالجنا أيضا موقعة المتصل فأظهرنا أن صعود المتصل في التركيب يكون أولا صعودا دلاليا، ثم يليه بعد ذلك بناء المقولات التي يفرضها نسق اللغة ممّا ينعكس على الرتبة النموذجية في اللغة العربية [فعل+ فا+ مفعول]، ثم بعد ذلك تطرقنا إلى افتراض الفاعل المدمج ، وبيّنّا أن الفاعل المتصل يدمج في عامله بضوابط دلالية، وخلصنا إلى أن افتراض الدمج يعمل على إعطاء تنبؤات خاصة بصدد السمات الدلالية التي يجب أن تأتلف في المتصل. ثم بينا أن هذه السمات المؤتلفة تخضع للشطر (Fission)، شطر يتعلق بسمة الشخص و شطر يتعلق بسمات العدد و الجنس، و هي سمات دلالية تجمع وفق أسباب تركيبية، ثم نخلص إلى أن هذه السّمات هي التي تجعل من المتصلات وحدات إحالية، و إحاليتها هي التي تؤثر على موقعها في التركيب.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الهوامش

1 – نحدد المتصلات كونها عناصر تلتصق بالكلمة المستقلة في شكل لواحق أو سوابق ضميرية، مما يعني أن تجلياتها الدلالية لا تتمظهر إلا من خلال ارتباطها بعناصر مقولية سواء كانت أفعال أو أسماء أو صفات، بمعنى أنها وحدات غير مستقلة دلاليا بحكم افتقارها إلى معنى في ذاتها.

2 – يجب أن نؤكد في البداية أننا نستعيض ما كان يسميه النحاة القدماء بالضمائر المبهمة بالضمائر المتصلة أو المتصلات الضميرية، ونقصد من خلالها كل الضمائر التي تأتي متصلة بعاملها سواء كان فعلا (أعطيته)، أو اسما (مدرسته)، أو صفة (جماله)، ونميّزها هنا عن الضمائر التي تكون منفصلة (أنت أعطيت) التي لا نستهدف دراستها في هذا البحث، بل نقف عندها في حدود التوضيح ما يلزم دون الخوض في تفاصيلها التركيبية و الدلالية. كما نؤكد أن دراستنا ستقتصر على الضمائر المتصلة بالفعل دون غيرها ، وهي الدراسة التي تستهدف جوانب التحليل المقارن بين مجموعة من اللغات و اللهجات حتى نستخلص المشترك بينها والمختلف.

3 - Marantz, A. (1988). Clitics, morphological merger and the mapping to phonological structure,p.253.

4 – تدل العلامة قبل المثال أن التركيب هو تركيب لاحن (Agrammatical)

5 – قيد الشخص: إذا كان مفعول أول و مفعول ثاني متصلين؛ فإن شخص المفعول الأول يسبق في الترتيب شخص المفعول الثاني.

6 – للإحاطة أكثر بطبيعة الفرضيتين يرجى العودة إلى مؤلفات 'مدخل إلى الدلالة الحديثة' لعبد المجيد جحفة، و 'البناء الموازي' لعبد القادر الفاسي الفهري.

7 – المواقع نوعان، نوع يرتبط بالمحور الذي يضم جميع المقولات التي تمنح الإعراب، و نوع آخر هي موضوعات و هي مواقع تضم جميع المقولات التي يسند لها الإعراب، بمعنى أننا نمايز في المحور التركيبي بين نوعين من المقولات: مقولات معجمية وتضم الفعل والاسم والصفة والحرف... ومقولات وظيفية وتضم الإسقاطات المرتبطة بالتطابق و الزمن و الوجه ...وهي عبارة عن سمات أساسية في بناء المقولة من جهة و التركيب من جهة أخرى.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

8 – الملاحظ أن معظم الدراسات اللسانية الحديثة اليوم لم تتخلص من حصر دائرة الاهتمام اللساني في النحو الذي ظل يجمع عندهم بين علمي الصرف و التصريف من جهة و بينهما و التركيب من جهة ثانية، إلا أن هذا الحصر لم يتجاوز الجانب المادي في وصف الظواهر اللغوية، و إن هي تجاوزت الأمر نحو الدلالة فيكون الأمر من باب الواجب الذي فرض نفسه على التحليل اللساني بشكل عام، كل هذا لأنه يتم الفصل بين اللفظ و المعنى من حيث البناء و التكوين اللغويين، و بالتالي وقع عزل الدلالة ومن خلالها المعنى عن باقي المستويات الأخرى.

9 – تتحدد المقولات في نوعين أساسيين: المقولات المعجمية التي تظم الفعل أو الاسم أو الصفة باعتبارها رؤوسا مقولية في التركيب، ومقولات وظيفية وهي ذات محتوى يظم الزمن و التطابق و الوجه و الصرفة..و تختلف أنواعها و ترتيبها بحسب نوع المقاربات التحليلية المتبناة في الوصف.

10 – يعتبر عن المقولة الفارغة في النحو التوليدي بما يسمى بـ 'ضم' و هي مقولة تقوم على أساس النقل الذي يؤسس لما يسمى بالأثر في التشجير اللساني. و هي عملية لغوية تركيبية تتأسس على ضرورة البحث في الإمكانات المتاحة أمام البنى لكي تصاغ بطريقة يشرف على سلامتها النحو.

11 – يقوم التوزيع التكاملي في النحو التوليدي على أن أي المقولات التي تؤدي الوظيفة التركيبية نفسها لا يمكن أن يتحققا معا في تركيب واحد، مثلا لا يمكن للتنوين و الإضافة أن يجتمعا في تركيب واحد لأنهما يؤديان الوظيفة نفسها هي التعريف. بذلك يكون بينهما توزيع تكاملي يفرض إن تحقق التنوين فإنه يقصي تحقق الإضافة.

12 – ما دامت الأمازيغية مكونا من مكونات الثقافة المغربية فإنها تدخل في تفاعل مع العربية، إلا أن هذا التفاعل لا يعني أبدا أنها لا تملك نمطا خاصة في التعامل مع المتصلات، بمعنى أنها تملك استراتيجية خاصة في التعامل مع المتصلات الضميرية، فضمير المفعول مثلا يحتاج إلى أن يكون مربوطا بمقولة أخرى. فالضمائر المتصلة في هذه اللغة عبارة عن مقولات ضعيفة لا تقوم لها قائمة لوحدها، وعليه، فإن ترتيب هذه المتصلات عندما تتوارد مجتمعة تكون مقيدة، أي أن ضمير مف 1 يجب أن يسبق

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ضمير مف2، فعندما يتقدم مف 2 على مف 1، فإن البنية في الأمازيغية تكون لاحنة، وبالنظر كذلك إلى أن المتصلات المفعولية لا تكون دائما مربوطة بمقولتها، وعليه يمكن أن نرصد توزيع المتصلات المفعولية في الأمازيغية على الشكل التالي:

أ- فعل + متصل.

ب- حرف نفي + متصل + فعل.

ج- موجه + متصل + فعل.

د- مصدري + متصل + فعل.

وبالنظر إلى الفاعلية في الأمازيغية، فهناك مؤشرات تؤكد أن الأفعال في هذه اللغة تتغير لتطابق الفواعل، فمكون التطابق لا يكون في توزيع تكاملي مع الفاعل. فالموقع الذي يحتله الفاعل في بنية العبارة في الأمازيغية لا يؤثر على التطابق، كما هو معروف في اللغة العربية الفصحى التي يتطابق فيها الفاعل تماما مع الفعل في سمات الشخص و العدد و الجنس إذا كان الفاعل سابقا عن الفعل، وإذا الفاعل كان لاحقا فإن التطابق يكون فقط في سمات الجنس. أما الأمازيغية فإن التطابق التام بين الفعل والفاعل يظهر على الفعل بقطع النظر عن كون الفاعل سابق أو لاحق عن الفعل.

13- Richard Hudson)2001(; clitic in word grammar ; p 246.

14- Richard Hudson)2001(; clitic in word grammar ; p 247.

15 - Kayne , R)1975(, french syntax, The Transformational cycle, Cambridge. MIT press.

16 – محمد ضامر (2001) المتصلات: ضمائر أم علامات للتطابق. ضمن مؤلف سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات أبحاث لسانية عن المعهد الدراسات والأبحاث للتعريب – الرباط. ص 100.

17 – محمد ضامر (2001) المتصلات: ضمائر أم علامات للتطابق. ضمن مؤلف سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات أبحاث لسانية عن المعهد الدراسات و الأبحاث للتعريب- الرباط. ص 101.

18 –

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

19 – سنعتمد على نموذج بسيط في التحليل هي نظرية النقل كإجراء استكشافي حتى نتمكن من رصد ما هي البنية المناسبة لترتيب المتصلات، و رصد البنية المعكوسة بنفس الترتيب ، في محاولة لإبراز أن هناك أصل واحد للبنية.

20 – ينطلق مبدأ المرآة من قاعدة مفادها أنه يجب على الاشتقاقات التركيبية أن تعكس البنيات الصرفية، و العكس صحيح

21 – جوهر هذا الافتراض أن ما أسماه القدماء بالضمائر المتصلة والضمائر المستترة كلها ضمائر مدمجة و متصلة بعاملها.

22 – في القراءة التوليدية للضمير المنفصل يمكن اعتبار أن الجملتان في (27) قد تكونا سليمتان في حالة الوقف، و هذا يتوقف على طبيعة العنصر المفكك الذي يتحول في هذا الباب إلى بدل.

23 – يقول هذا المبدأ أن : كل ضمير هو حر في مقولته العاملية.

24 – انظر محمد الرحالي (2003)، تركيب اللغة العربية. دار توبقال – المغرب.

25 – للمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى كتاب " البناء الموازي" (86) لعبد القادر الفاسي الفهري، الصادر عن دار توبقال للنشر و التوزيع، الدار البيضاء– المغرب.

26 – انظر محمد الرحالي(1996) ملاحظات عن الرتبة و الإعراب، ضمن وقائع ندوة اللسانيات المقارنة و اللغات بالمغرب، منشورات كلية الآداب – الرباط–.

27 – انظر في هذا الصدد عبد الرزاق التورابي (2000)، البنية الصرفية في اللغة العربية، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب – الرباط–.

28 – المرجع نفسه.

29 – يشترك الضمير و المتصل من حيث الخصائص المجردة في كون أن لهما المحتوى نفسه(جنس، عدد ، شخص) و يختلفان في كون الضمير يختلف عن المتصل في الخصائص الصرف–تركيبية؛ أي في التوزيع الصرف تركيبي، لأنه يظهر متصلا أو منفصلا، في حين أن المتصل لا يظهر إلا متصلا.

30 – انظر الفاسي الفهري (98)، المقارنة و التخطيط في البحث اللساني.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

31 – انظر محمد ضامر (2004) ، المتصلات سمات أم علامات التطابق. سمات الفعل وطرق بنائها منشورات معهد الدراسات و الأبحاث للتعريف.

32 – للتوسع أكثر أنظر محمد الرحالي (2003)، تركيب اللغة العربية.

لائحة المراجع العربية

– بن غريبة ، عبد الجبار (2010)، مدخل إلى النحو العرفاني، مسكيلياني للنشر و التوزيع، منوبة، تونس.

– عبد الرزاق التورابي (2000)، البنية الصرفية في اللغة العربية، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب – الرباط– المغرب.

– السلامي، فاطمة (2003)، بعض خصائص المفعولات في اللغة العربية: الترتيب و التسويغ، ضمن مجلة أبحاث لسانية، منشورات معهد الدراسات و الأبحاث للتعريب–الرباط– المغرب.

– الرحالي، محمد (1993)، ملاحظات عن الرتبة و الإعراب ، ضمن اللسانيات المقارنة و اللغات، منشورات كلية الآداب – الرباط– المغرب.

– الرحالي، محمد (2003)، تركيب اللغة العربية، دار توبقال للنشر – الدار البيضاء– المغرب.

– الفاسي الفهري، عبد القادر (1985)، اللسانيات و اللغة العربية، دار توبقال للنشر–الدار البيضاء– المغرب.

– الفاسي الفهري، عبد القادر (1990)، البناء الموازي، دار توبقال للنشر – الدار البيضاء– المغرب.

– الفاسي الفهري، عبد القادر (1990)، المقارنة و التخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال للنشر – الدار البيضاء– المغرب.

– ضامر، ضامر (2001) المتصلات : ضمائر أم علامات للتطابق. ضمن مؤلف سمات الفعل و طرق بنائها ، منشورات أبحاث لسانية عن المعهد الدراسات و الأبحاث للتعريب– الرباط.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لائحة المراجع الأجنبية

- **Borer, H, (**1984**)**, The Projection principle and rules of morphology, GLSA, University of Mass, Amherst.

- **Hamid Ouli (**2003**)**. Objective pronominal clitic placement and generalized v 2 in Tamazight berber. Site web: www. Distribution de clitic. PDF.

- **Joan Mascaro & Gemma Rigan (**2003**)**. Catalan Journal of Linguistics ; volume 1 , servei de publication, Barcelona.

- Kayne, R (1975**)**, French Syntax, The Transformational Cycle, Cambridge. MIT press.

- Marantz, A. (1988**)**. Clitics, Morphological Merger and the Mapping to Phonological Structure, in Hammond, M. & Noonan, M. (eds.), Theoretical Morphology. Approaches in Modern Linguistics. San Diego: Academic Press.

- Richard Hudson (2001**)**. Clitic in word grammar. Sit web: www.clitic in French.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الرابط بين الموضوع والمحمول في تراكيب الإسناد الاسمي والفعلي: نحو تحليل كلي وموحد

إبراهيم لحمامي (*)

الملخص

نهدف، في هذا المقال، إلى دراسة الرابط Binder بين الموضوع والمحمول في تراكيب الإسناد الاسمي والفعلي من منظور توليدي مقارن، مقترحين تحليلا بديلا لما هو سائد في الأدبيات التوليدية، يبين أن ما اصطلح عليه «الفعل الرابطة» Copular Verb في أبحاث توليدية عدة لا يربط بين الموضوع والمحمول، وإنما يضطلع، دلاليا، بإدراج المعلومة الزمنية فقط. ونوضح أن الذي يربط بين عنصري الإسناد هو الإسناد Predi-cation نفسه، لكن بكيفية غير مباشرة، إذ يسوِّغ التطابقَ رابطا إحاليا بينهما. ونستثمر التصور الذي يرى المركبات Phrases، أيضا، مسابير Probes، والعوائد Reflexives أهدافا Goals تفحص Checks هذه الأخيرة سماتها التطابقية من خلال العملية طابق Agree تشومسكي (2000) (هينات Heinat 2006، فيشر Fisch-er 2004،2006، من بين آخرين)، في العلاقة الإحالية بين الموضوع والمحمول.

ينحو افتراضنا نحو تحليل كلي Universal، ينطبق على لغات كثيرة، ويندرج، أيضا، في إطار التحاليل الموحدة Unified بين تراكيب الإسناد بنوعيه. ونتبنى، في هذا المقال، مقاربتين توليديتين مختلفتين هما: المقاربة صرف-تركيب-دلالة Mor-phosyntax-Semantic والمقاربة تركيب-دلالة Syntax-Semantic. نعتمد الأولى في مجال دفاعنا عن الربط بلواصق التطابق الإحالية المسوغة من طرف الإسناد

*- كلية الآداب، الرباط.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

Predication، بينما نعمل الثانية في سياق افتراضنا القاضي بأن «الفعل الرابطة»، يقدم، دلاليا، المعلومة الزمنية فقط.

Abstract:

In this article, we study the binder between subject and predicate in nominal and verbal predication constructions from a comparative generative perspective, suggesting an alternative analysis of what prevails in generative literature, shows that what has been called «Copular verb» in several generative research does not bind subject-predicate, but only undertakes, semantically, the inclusion of temporal information that gives the sentence its referential and verification value. Furthermore, we make clear that the binder between (subject-predicate) is the predication itself, but indirectly, in which it licenses AGR as referential binder between them. We also invest, the view that not only heads but also phrases can act as probes and reflexives act as goals checks the latter its phi-features via an agree-relation Chomsky (2000) (cf. Fischer (2004), Heinat (2006)) (Fischer (2004, 2006), Heinat (2006) among others), in the referential relationship between subject and predicate.

Our assumption tends towards a universal analysis that applies to many languages, and it is also framed in the unified analysis between nominal and verbal predication. Moreover, we adopt, in this article, two different generative approaches, namely, Morpho-syntax-Semantic and syntax-semantic, the first of which is in the context of our defense of binding by referential agreement affixes, while we employ the second in the field of our proposal that “Copular Verb” only introduces, semantically, temporal information.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

تقديم

نروم، في هذه الورقة، دراسة الرابط بين الموضوع والمحمول في تراكيب الإسناد الاسمي والفعلي من منظور توليدي مقارن، مقترحين افتراضا بديلا لما هو سائد في الأدبيات التوليدية. وتفصيل هذا، أننا سنبين أن ما اصطلح عليه «الفعل الرابطة/ أو الرابطة الفعلية» Copular Verb في أبحاث توليدية كثيرة لا يربط بين الموضوع والمحمول، وإنما يضطلع، دلاليا، بإدراج المعلومة الزمنية فقط. ونوضح أن الذي يربط بين عنصري الإسناد هو الإسناد Predication نفسه بطريقة غير مباشرة، إذ يسوِّغ التطابق رابطا إحاليا Referential بينهما. ونستثمر التصور الذي يرى المركبات Phrases، أيضا، مسابير Probes، والعوائد Reflexive أهدافا Goals تفحص Checks هذه الأخيرة سماتها التطابقية من خلال العملية طابق Agree تشومسكي (2000) (هينات Heinat 2006، فيشر Fischer 2004،2006، من بين آخرين)، في العلاقة الإحالية بين الموضوع والمحمول.

وينحو افتراضنا هذا نحو تحليل كلي Universal ينطبق على لغات كثيرة، ويندرج أيضا في إطار التحاليل الموحدة Unified بين تراكيب الإسناد بنوعيه. ونتبنى، في هذا المقال، مقاربتين توليديتين مختلفتين هما: المقاربة صرف-تركيب-دلالة Mor-phosyntax-Semantic والمقاربة تركيب - دلالة[1] Syntax-Semantic. نعتمد الأولى في مجال دفاعنا عن الربط بلواصق التطابق الإحالية المسوغة من طرف الإسناد، بينما نعمل الثانية في سياق اقتراحنا القاضي بأن «الفعل الرابطة» يدرج، دلاليا، المعلومة الزمنية فقط.

1. اقتراحات سابقة

1,1. اقتراح روتشتن (1983)

في إطار نظريات الإسناد التي اقترحت في الأبحاث التوليدية، صيغت مجموعة من القواعد التركيبية التي تربط بين الموضوع والمحمول، نذكر على سبيل المثال: قاعدة الإسناد (وليامز 1980 Williams)) التي تربط موضوعا ومحمولا يتحكمان مكونيا في بعضهما البعض، وقاعدة ربط المحمول (روتشتن 1983 Rothstein))

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التي تعمل، أيضا، وفق مبدأ التحكم المكوني المتبادل، وقاعدة القَرْن (ولكينز & كيليكوفر (Wilkins & Culicover (1986))، ومبادئ قرن الإسناد (نابولي Napoli ((1989)).

تعتبر روتشتن (1983) أن وظيفة الإسناد هي إشباع Saturate الشبكة المحورية Theta grid للمحمول، مقترحة قاعدة للإسناد اصطلحت عليها بقاعدة ربط المحمول Predicate Linking:

(1) كل مركب ليس موسوما محوريا يجب أن يربط في البنية السطحية إلى موضوع يتحكم فيه تحكما مكونيا مباشرا، ويتحكم فيه هذا الأخير كذلك.

(2) الربط يتحقق من اليمين إلى اليسار

وتحدد روتشتن مبدأ التحكم المكوني على أساس تناظري Symmetric متبادل، تصوغه كالآتي:

(3) «أ» تتحكم مكونيا في «ب» إذا وفقط إذا:

كل إسقاط أقصى يعلو «أ» يعلو «ب» أيضا (روتشتن (1985)

وقد تبنت روتشتن أطروحة عون وسبورتيش Sportiche & Aoun (1983) القائلة بأن التحكم المكوني يتم تحديده ليس استنادا إلى مفهوم العجر المفرِّعة Branching nodes (رينهارت (1976))، بل من خلال الإسقاطات القصوى. وبينت أن الإسناد لا يحصل، فقط، بين الفواعل الاعتيادية والمحمولات الفعلية، كما في (3أ)، وإنما يتحقق، أيضا، في الإسناد غير الاعتيادي، مثلما هو مبين في (3ب):

(4) أ) John hammered the nail

ب) John hammered the nail flat

فالمركب الوصفي flat في (4ب) محمول لمفعول الفعل hammer.

2,1. اقتراح وليامز (1980)

يرى وليامز (1980) Williams الإسناد طريقة لإسناد دور محوري إلى موضوع يوجد خارج إسقاط الرأس. ويفترض مستوى تمثيليا مستقلا، مشتقا من البنية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

السطحية بواسطة قواعد الإسناد، يصطلح عليه بـ «بنية الإسناد» (PS)، كما موضح في الرسم (5) الآتي:

قيد التحكم المكوني غير المتناظر مصافي

الصورة منطقية بنية الإسناد البنية سطحية البنية عميقة

قواعد الإسناد تحويلات

تنطبق قواعد الإسناد في البنية السطحية عن طريق إجراء عملية قَرن بين الموضوع والمحمول في إطار التحكم المكوني، كما في (6):

(6) ... م.س$_{(2)}$i ... إسقاط أقصى ... م.سi .... إسقاط أقصىi

يحدد وليامز مضمون الربط ومبدأ التحكم المكوني في الإسناد على النحو الآتي:

(7) اربط م.س ب س

(8) إذا كان م.س و س مقترنتين، فإن م.س تتحكم مكونيا في س، أو في متغير Variable في س.

وترتكز القاعدة (8) على مبدإ التحكم المكوني C-Command المقترح في رينهارت (1976) Reinhart، لا المصاغ في روتشتن (1983).

ووفقا لرينهارت (1976)، يحدد وليامز العلاقة التركيبية للتحكم المكوني كما يلي:

(9) «أ» تتحكم مكونيا في «ب» إذا كانت أول عجرة مفرعة ل «أ» تعلو «أ» تعلو «ب» أيضا.

(وليامز (1980))

نتيجة

يتبين من خلال التحليل المقترح في وليامز (1980) وروتشتن (1983) أنه لم يحدد الآلية أو الرابط الذي يضطلع بالربط بين مكوني الإسناد، وإنما اكتفى، فقط، بتحديد القواعد التركيبية التي يتأسس عليها الإسناد.

3,1. اقتراح ضمير/فعل رابطة

تذهب تحاليل عديدة (باكير (1980) Bakir، عيد (1991) Eid، إسماعيل طاهر (2009)، حفيظ (2015)، ليتش (2006) Leech، هارفورد (1994) Hurford،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مارتينس (2013) Martins، رتشاردس (1983) Richards، وبروستاد (2000) Brustad، من بين آخرين) إلى أن الربط Binding بين الموضوع والمحمول الوصفي AP في الجمل الاسمية العربية يحصل عن طريق رابطة محققة في شكل عنصر ضميري مملوء صوتيا في حالة دخول أداة التعريف على المحمول، وفارغ أو صفر [3] Zero Copula كما يسميه سراج (Sarage) إذا تجرد عنها، بينما يقع في الجمل الاسمية الفرنسية والإنجليزية من خلال رابطة ممثلة في شكل فعل (Etre, Be)، وهذا ما توضحه الأمثلة الآتية على التوالي:

(10) أ) زيد هو المريض.

ب) زيد مريض.

(11) Zaid is sick.

مريض كان الحاضر زيد.

'زيد مريض'.

(12) Zaid est malade .

مريض كان الحاضر زيد

'زيد مريض'

تبين هذه الأمثلة، أن هناك رابطا يربط بين المسند إليه (المبتدأ أو الفاعل أو الموضوع) والمسند (الخبر أو المحمول)، وهذا الرابط يظهر في شكل ضمير مملوء أو فارغ كما في (10أ، ب)[4]، وفي الإنجليزية والفرنسية يأتي في صورة فعل رابطة يجب أن يتحقق صوتيا. فالرابطة في العربية سواء تحققت صوتيا أم لم تتحقق فإن الناتج يبقى سليما، خلافا للإنجليزية والفرنسية اللتين يؤدي غيابه فيهما إلى لحن التركيب:

(13) زيد مريض.

(14) *Zaid sick

(15) *Zaid malade

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فالبنيتان (14) و(15) لاحنتان بسبب غياب الرابطة. ويفترض حفيظ (2015) أن الرابطة في بنى من قبيل (7) موجودة، غير أنها فارغة صوتيا. «فالمقارنة بين هذه المعطيات تبين أن الإسناد في العربية لا يحتاج بالضرورة إلى رابطة محققة، خلافا للإنجليزية والفرنسية، حيث يؤدي عدم تحققه فيهما إلى لحن التركيب»[5]

نتيجة

من شأن التحليل المتبنى أعلاه (ضمير رابطة أو فعل رابطة) أن يوحد، كما يرى أصحابه، بين الجمل التي يظهر فيها الفصل والجمل التي لا يظهر فيها. كما أنه يوحد بين اللغة العربية واللغات الأخرى التي تحقق الإسناد بفعل رابطة، مثل الفرنسية والإنجليزية وغيرهما. وبناء عليه، تكون بنية هذا النوع من الجمل وفقا ل (حفيظ 2015) كما يلي:

(16) م.س–1 رابطة – م.س2

فالمركب الاسمي الأول موضوع، والمركب الاسمي الثاني محمول. وترد الرابطة في العربية، إن تحققت، في صورة ضمير، بينما يأتي في لغات أخرى في شكل فعل رابطة.

إن التحليل المتبنى أعلاه (ضمير أو فعل رابطة) ليس تحليلا كليا Non-Universal، لأننا لو قارنا الفرنسية والإنجليزية ولغات أخرى بالعربية والروسية والموريشية Mauritian، فإننا لن نجد هذا العنصر في اللغات الثلاثة الأخيرة (العربية والروسية والموريشية) كما في (17) (18) (19) على التوالي:

(17) زيد مريض (الفصيحة)

(18) Zan malad (الموريشية)

مريض جون.

'جون مريض'.

(19) Джон болен (الروسية)

مريض جون.

'جون مريض'.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وحتى لو سلمنا بوجوده (الفعل الرابطة) استنادا إلى تحليل التوزيع التكاملي CD، فإن هذا العنصر يعتبر في العربية ضميرا، بينما يغدو في الفرنسية والإنجليزية والإسبانية والإيطالية فعلا مساعدا Auxiliary Verb، وفرق كبير بين الفعل والاسم، إذا اعتبرنا «الضمائر أسماء في تصور النحاة»[6] أو حدودا Det تمشيا مع بوسطل Postal (1966)، من حيث طبيعتها المقولية CN وخصائصها الإعرابية والتوزيعية، ما يجعل هذا التحليل بدوره غير نسقي.

فضلا عن هذا، فإن الافتراض الرابطي Copular hypothesis لا يخلو من مشاكل، منها:

أولا: لا يمكنه أن يفسر لماذا يأخذ المحمول إعرابين مختلفين؛ الرفع في حالة عدم تحقق الرابطة «كان» والنصب في سياق تحققها، لأنه يربط تغير إعراب المحمول بالتحقق أوعدم التحقق المعجمي للرابطة.

ثانيا: لا يمكن أن نعتبر إسناد الإعراب مرتبطا بالتحقق الصوتي للفعل الرابطة «كان»، لأنه في العربية ضعيف من نواح عديدة «فمن الناحية النظرية، ينتج عن تبنينا للبرنامج الأدنوي القائم على فكرة الاقتصاد وتفادي الحشو في التمثيلات والعناصر، أن افتراض إسقاط مجرد للفعل «كان» يصبح غير مبرر، في غياب وجود نشاط تركيبي لهذا الفعل «[7].

ثالثا: «لو اعتبرنا أن الفرق بين الجمل التي تحقق الفعل الرابطة والتي لا تحققه يرجع إلى التهجية فقط، فإن دلالة المحمول لن تتغير عندما تظهر «كان» كما في (20):

(20) كان الولد قصيرا.

لكن عكس ما هو متوقع، نلاحظ أن المحمول «قصيرا» فقد تأويل الثبوت أو خاصية الملازمة»[8].

رابعا: الافتراض الرابطي نظري داخلي، لا تدعمه المعطيات التجريبية، ومرتبط بالقاعدة المركبية التي تعيد كتابة الجملة، أيا كان نوعها، كالآتي:

ج– ف+م.س.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ندافع، في الفقرة الآتية، وخلافا للافتراض الرابطي، عن تحليل كلي وموحد Universal and Unified Analysis يرى الإسناد رابطا بين ركني الجملة الاسمية والفعلية بكيفية غير مباشرة؛ ولأن الربط منظور Visible في الصورة المنطقية LF، فإن الإسناد يسوغ التطابقَ AGR رابطا إحاليا بينهما.

2. اقتراح جديد

1,2. الإسناد والتطابق رابطان: تحليل كلي وموحد

نفترض أن الربط بين الموضوع والمحمول في الجمل الاسمية، وحتى الفعلية كما سنبين، يحصل عن طريق الإسناد بكيفية غير مباشرة. وبما أن وقائع الربط في كلا الإسنادين تظهر اشتراكا إحاليا بينهما Coreference محققا بواسطة سمات التطابق، فإن الإسناد يسوغ التطابقَ [9] ليضطلع بوظيفة الربط بين ركني الجملة، من خلال تقاسم الركنيين نفس القرينة الإحالية(Index i/i)، لتكون قيدا على سلامة الجملة أو صحة التكوين Well-Formdness، وهو ما تبينه معطيات لغات عديدة:[10]

(21) أ) هندi طالبةi

ب) * هندi طالبj/ *i

ج) * هندi طالباتj/*i

د) أ نبيلةi النساءi

(22) أ) Hindi est etudiante i (الفرنسية)

طالبة i كان الحاضر+مفرد هندi

'هندi طالبةi،

ب) Hindi est etudianti*/j *

طالب j/*i كان الحاضر هند i

'* هند i طالبj/*i،

(23) أ) Hindi is studenti (الإنجليزية)

طالبة i كان الحاضر +مفرد هند i

'هند i طالبة i،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ب) Hindi are students i*/j* *

طالبات i*/j كان الحاضر+جمع هند i

'* هند i طالبات i*/j،

(24) أ) Hindi es estudiantei (الإسبانية)

طالبة i كان الحاضر+مفرد هند i

'هند i طالبة i،

ب) Hindi son estudiantes i*/j *

طالبات i*/j كان الحاضر+جمع هند i

'* هندi طالبات i*/j،

(25) أ) Hindi è studentei (الإيطالية)

طالبة i كان الحاضر+مفرد هند i

'هندi طالبةi،

ب) Hindi sono studenti i*/j *

طالبات i*/j كان الحاضر+جمع هند i.

'* هندi طالبات i*/j ،

(26) أ) Hindi студенткai (الروسية)

طالبة i هند i.

'هندi طالبةi،

ب) Hindi студенты i*/j *

طالبات i*/j هند i.

'* هندi طالبات i*/j،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

توضح هذه الأمثلة أنه حينما يشترك الموضوع والمحمول نفس القرينة الإحالية (i/i) فإننا نكون إزاء تراكيب نحوية سليمة، كما في (21أ، د. 22أ. 32أ. 42أ. 52أ. 62أ)، وحينما لا يشتركان فيها (i*/j) فإننا نكون أمام بنيات لاحنة، مثلما هو موجود في (12ب، ج. 22ب. 23ب. 24ب. 25ب. 26ب). ففي العربية نجد الموضوع يشترك والمحمول إحاليا سمة الجنس والعدد أو الجنس فقط، بينما في لغات أخرى (الفرنسية، الإنجليزية، الفرنسية، الإسبانية، الإيطالية) فإنهما يتقاسمان سمة الجنس والعدد أو العدد فقط. ومن ثم، فإن العربية تختلف عن اللغات الأخرى من حيث السمات التطابقية التي تربط بين ركني الإسناد الاسمي في تراكيب من قبيل (12، د) المخصَّصة فقط بسمة الجنس، وهذا ما لا يتوفر للغات الأخرى التي تحقق العدد كأدنى سمة يمكن تخصيصها؛ فسمة العدد في الفرنسية والإنجليزية والإسبانية والإيطالية منشطرة Split بين المحمول والفعل العماد (etre, be, ser/estar, essere) الذي يعتبر جزءا من المحمول. وتبين، أيضا، أن الموضوع يتصرف تصرف السابق كونه يوجد في موقع تركيبي لا تناظري بالنسبة للمحمول، بينما تسلك سمات المحمول التطابقية سلوك العائد (المتغير) من حيث إحالتهما إلى نفس الذات، ولأن سمات المحمول التطابقية، في مثل هذه التراكيب، غير مفحوصة Unvalued، فإنها تحتاج إلى سابق يفحصها، وبالتالي، ووفقا للتصور الذي يرى السوابق مسابير والعوائد أهدافا (هينات 2006، فيشر 2004، 2006 من بين آخرين)، نرى الموضوع مسبارا والمحمول هدفا تتم المطابقة بينهما من خلال العلاقة طابِق.

وتبين كذلك أن التطابق في (21أ) جملي Sentencial وليس مركبيا؛ لا يتضمن سمة التعريف، ما يجعل رأس المركب التطابقي مُخصَّصا بالسمة [+إسناد].

ونقترح، خلافا للافتراض الرابطي، أن العنصر[11] (be, etre, essere, ser /estar) لا يصف الحدث Event، ولا الحالة State، ولا الجهة Aspect، وإنما يضطلع، فقط، بإدراج المعلومة الزمنية دلاليا في الجملة، بحيث يكون معجميا في لغات من مثل: الفرنسية والإنجليزية والإسبانية والإيطالية في الماضي والحاضر، وغير معجمي في الزمن الحاضر، أو معجميا في الزمن الماضي في العربية والروسية، أو غير معجمي في الحاضر والماضي، معا، كما في الموريشية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فاللغة العربية وغيرها من اللغات تتضمن، إلى جانب الموجهات Modals والنفي Negation وغيرهما، طبقات من الأفعال تضطلع بإدراج المعطيات والخصائص الزمنية والجهية في الجملة الاسمية. وقد اصطلح النحاة القدامى على العنصر «كان» تسمية الناسخ الفعلي، على اعتبار أنه ينسخ الحكم الإعرابي للجملة الاسمية. و«تسمى الكلمات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتغير اسمهما، وعلامة إعرابهما، ومكان المبتدأ: النواسخ، أو نواسخ الابتداء، لأنها تحدث نسخا، أي تغييرا، على الوجه الذي شرحناه، ولا مانع من دخولها على المبتدأ والنكرة، فتصير اسما لها، إذ لا يشترط في اسمها أن يكون معرفة في الأصل، ولكن يشترط في اسمها ألا يكون شبه جملة، لأن اسمها في أصله مبتدأ، والمبتدأ لا يكون شبه جملة. ومما سبق، يتبين أن النواسخ بحسب التغيير الذي تحدثه ثلاثة أنواع: نوع يرفع اسمه وينصب خبره، فلا يرفع فاعلا ولا ينصب مفعولا، مثل كان وأخواتها، ونوع ينصب اسمه ويرفع خبره، مثل «إن» وأخواتها»، ونوع ينصب الاثنين، ولا يستغني عن الفاعل، مثل «ظن» وأخواتها»[12].

والذي يهمنا، هنا، هو أن ل«كان» وظيفة دلالية/ منطقية، إضافة إلى الوظيفة العاملية، تنسخ الزمن الحاضر المتضمن في الجملة الاسمية، ما يعني أن هناك توزيعا تكامليا بين الفعل العماد «كان» والزمن الحاضر. إضافة إلى ذلك، تتوفر طبقة كان وأخواتها على خصائص دلالية تجعل منها أفعالا لا حدثية غير محيلة، بالمعنى الإحالي للحدث، لا بالمعنى الجهي، لا تدل على أي عمل أو نشاط، إذ لا يقابلها في العالم الخارجي حدث منفصل، مثلما يقابل فعل «ضرب»، ولذلك، سميت «أفعالا ناقصة»، بمعنى أنها خالية من الدلالة على الحدث، ومن ثم، نقترح إدراج طبقة كان وأخواتها ضمن أفعال العماد Support Verbs[13].

إن اقتراحنا (الرابطة عمادا زمنيا)، مؤسس على تصور دلالي/ منطقي، مؤداه أن الجملة الاسمية، خلافا لموشوه (1986) وربابورت (1987) Rapapport بالنسبة للعبرية، تتضمن إسقاطا للزمن وللتطابق (الرحالي (2008) وبنمامون (2000) Benmamoun والبلوشي (2012)، إضافة إلى إسقاطات صُرفية أخرى (البلوشي (2012)، بنمامون (2000)، قد يكون محققا كما في الفرنسية والإنجليزية وغيرهما أو

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

غير محقق في الحاضر ومحقق في الماضي مثل العربية والروسية أو غير محقق في الحاضر والماضي، معا، كما في اللغة الموريشية. ويدعم افتراضنا، هذا، توافق ظرف الزمان الماضي والحاضر مع التأويل الزمني للجمل الاسمية في اللغات المذكورة أعلاه، اللذين يبينان وجود إسقاط زمني يمكن روزه Testing بهما، وهو ما تؤكده نحوية Grammatical الأمثلة الآتية:

(27) أ) هند مريضة الآن.

ب) كانت هند مريضة أمس.

(28) أ) Hind está enfermo ahora (الإسبانية)

الآن مريضة كان الحاضر هند

'هند مريضة الآن،

ب) Hind estaba enformo ayer

أمس مريضة كان الماضي هند

'كانت هند مريضةً أمس،

(29) أ) Hind è malato ora (الإيطالية)

الآن مريضة كان الحاضر هند

'هند مريضة الآن،

ب) Hind era malato ieri

أمس مريضة كان الماضي هند

'كانت هند مريضة أمس،

(30) أ) Хинд болен теперь (الروسية)

الآن مريضة هند

'هند مريضة الآن،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ب) Хинд була болен вчера

أمس مريضة كان الماضي هند

'كانت هند مريضة أمس،

(31) أ) Hind était malade hier (الفرنسية)

البارحة مريضة كان الماضي هند

'كانت هند مريضة البارحة،

ب) Hind est malade maintenant

الآن مريضة كان الحاضر هند

'هند طالبة الآن،

(32) أ) Hind was sick yesterday (الإنجليزية)

أمس مريضة كان الماضي هند

'كانت هند مريضة،

ب) Hind is sick now

الآن مريضة كان الحاضر هند

'هند مريضة الآن،

ولا نحوية Agrammatical التراكيب التالية:

(33) أ) * هند مريضة أمس.

ب) * كانت هند مريضة الآن.

(34) أ) вчера* Хинд болен

أمس مريضة هند

'*هند مريضة أمس،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ب) Хинд була болен теперь*

الآن مريضة كان الماضي هند

'*كانت هند مريضة الآن،

(35) أ) * Hind était malade maintenant

الآن مريضة كان الماضي هند

'*كانت هند مريضة الآن،

ب) * Hind est malade hier

أمس مريضة كان الحاضر هند

'* هند مريضة أمس،

(36) أ) * Hind was sick now

الآن مريضة كان الماضي هند.

'* كانت هند مريضةً الآن،

ب) * Hind is sick yesterday

أمس مريضة كان الحاضر هند.

'* هند مريضة أمس،

(37) أ) * Hind está enfermo ayer

أمس مريضة كان الحاضر هند.

'* هند مريضة أمس،

ب) * Hind estaba enfermo ahora

الآن مريضة كان الماضي هند.

'*كانت هند مريضة الآن،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(38) أ) Hind è malato ieri *

أمس مريضة كان الحاضر هند

*’ هند مريضة أمس،

ب) Hind era malato ora *

الآن مريضة كان الماضي هند.

*’ كانت هند مريضة الآن،

ولذلك، نقترح أن الإسقاط الزمني في الجملة العربية (27أ) مُخصَّص بالسمتين [+حاضر، +حد] (مبدأ الإسقاط الموسع)، بينما في (27ب) مخصص بالسمتين [+ماض، +ف]، وأنه، في جميع البنى المصاغة أعلاه، مؤوَّل في وجيهة Interface الصورة المنطقية Logical Form التي تعمل على تأويل البنيات الدلالية، مثل الأسوار Quantifiers والأحياز Scopes وعلائق الربط Binding relations...إلخ.

يبدو أن الحالات التي ترد فيها الجملة الاسمية مكونة من موضوع ومحمول وصفي ذي فاعل فارغ Null Subject (غير محقق صوتيا) لا تطرح أي إشكال، بمعنى أن التطابق المسوغ من قبل الإسناد يحصل بين المكونين كما في (4)، فيخصِّص فقط سمة الجنس والعدد Gender and Number دون الشخص (Person)، أو سمة الجنس فقط كما في (1د)، وهذا النوع من التطابق يصطلح عليه الفاسي الفهري (1990) «التطابق غير الضميري» Non-Pronominal AGR على اعتبار أن سمة الشخص مخصصة، فقط، في الأفعال، وغير مخصصة في الصفات، بحيث يمكن أن نقول:

(39) أنا واقف.

(40) أنت واقف.

(41) هو واقف.

ثم إن غياب سمة الشخص في الجمل الاسمية وحضوره في الجمل الفعلية يسمح للنمط الأخير بإسقاط الفاعل من بنيتها، بينما لا يسمح بإسقاطه في النمط الأول، مثلما نجد في:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(42) أ) ماتت الأم.

ب) ماتت.

(43) أ) الأم مريضة.

ب) * مريضة.

أما في حالة وجود صفة لها فاعل مملوء معجميا من مثل:

(44) زيد مريضة أمه.

فإننا نكون إزاء نوعين من التطابق : تطابق بين الصفة وفاعلها أي بين «مريضة» و «أم»، وتطابق بين المحمول الوصفي برمته (الصفة وفاعلها) والموضوع بواسطة ضمير يربط الصفة وفاعلها المملوء بموضوع الجملة، والنوعان، معا، ضروريان لسلامة الجملة، وهو ما يوضحه المثالان الآتيان:

(45) * زيد مريض أمه.

(46) * زيد مريضة أمها.

لكن، ثمة حالة توحي بأن هناك ضميرا رابطة مملوءا، متمثلا في «هو»، يرد في بنى من قبيل:

(47) زيد هو المريض.

ولحل هذا الإشكال، نقترح، وفقا لموقف النحاة القدامى، وخلافا لتحاليل أخرى، أن الضمير في (32) للفصل For Seperation لا للربط[14]، بمعنى أن البنية مجردة منه تغدو مركبا وصفيا وليس جملة إسنادية، ومن ثم، يكون الضمير المملوء «هو» في (32) مسوغا من طرف الإسناد (مسوغ عام) ومؤولا في الصورة الصوتية FF المنطبقة على البنيات التركيبية (الرتبة، السلاسل...)، وكنتيجة لهذا، فإن هذا الضمير يؤدي دورا تركيبيا في كونه يرفع اللبس عن المحمول الصفي، بحيث يصير خبرا لا نعتا.

يظهر من خلال تحليلنا للجملة الاسمية أنها جملة تامة Finite Clause تتضمن إسقاطا للتطابق وإسقاطا للزمن من بين إسقاطات وظيفية أخرى. وأنها جملة عادية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

غير موسومة Unmarked، لا تحتوي أي فعل رابطة (كان) في بنيتها العميقة، وهذا التحليل يتقاطع مع التحليل الوارد في الفاسي الفهري (1987أ) والبلوشي (2012) من بين آخرين.

2,2. توزيع الفعل العماد «كان»

اقترحنا أن الزمن الذي يتم التعبير عنه معجميا من خلال الفعل العماد في الفرنسية، الإنجليزية والإسبانية والإيطالية في الماضي والحاضر على السواء، والذي يكون فارغا أو مملوء في العربية والروسية، والذي نجده فارغا في الماضي والحاضر في الموريشية، يحقق، دلاليا، للجملة الاسمية محتواها الإحالي والتحييني.

ولذلك، فإن توزيع الفعل العماد «كان» يختلف من لغة لأخرى، ففي الإنجليزية والإسبانية والإيطالية، مثلا، نجده يشغل موقعا وسطا بين الموضوع والمحمول، وفي العربية نجده يتوزع في صدر الجملة والوسط، بينما يظهر في الروسية في الموقع الأول والوسط والأخير، وهذا ما توضحه الأمثلة على التوالي:

(48) أ) كان زيد مريضا.

ب) زيد كان مريضا.

ج) * زيد مريضا كان.

(49) أ) Zaidi is sick

مريض كان الحاضر زيد.

ب) *is Zaid sick

مريض زيد كان الحاضر

ج) *Zaid sick is

كان الحاضر مريض زيد

50) أ) Zaid é studente

طالب كان الحاضر زيد

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ب) *é Zaid studente

طالب زيد كان الحاضر

ج) *Zaid studente é

كان الحاضر طالب زيد

(51) أ) Zaid була студент

طالب كان زيد

ب) була Zaid студент

طالب زيد كان

ج) Zaid студент була

كان طالب زيد

يتوزع الفعل العماد، في مثل هذه الأمثلة (جمل غير موسومة)، أولا ووسطا وأخيرا في الروسية، أولا ووسطا في العربية، وسطا، فقط، في والإنجليزية والإيطالية.

3,2. تعميم التحليل على الإسناد الفعلي

نعمم، في هذه الفقرة، افتراض الربط بسمات التطابق الإحالية على الإسناد الفعلي بنفس الكيفية التي يجري بها في الإسناد الاسمي؛ يسوِّغ الإسنادُ التطابقَ رابطا إحاليا بين الموضوع والمحمول الفعلي من خلال اشتراكهما نفس القرينة الإحالية كما في (52أ، ب)، (53)، و(54). ونستثمر، أيضا، افتراض اعتبار السوابق مسابير والعوائد أهدافا (هينات 2006، فيشر 2004، 2006) في تراكيب الإسناد الفعلي، مكتفين بشواهد من العربية والفرنسية والإنجليزية، لنقول: إن الموضوعات (الأولاد في 52أ، ب) و(41) John ,(40)les enfants)) سوابق تسبر محمولات أهدافا (جاء52أ، جاؤوا 52ب) و(loves, frappent) استنادا إلى العملية طابِق. وهو ما تبينه الأمثلة الآتية:

(52) أ) جاءi الأولادi

ب) الأولادi جاؤواi

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

Les enfantsi frappenti Ali (53)

علي-نصب ضربوا الأولاد-رفع

'ضرب الأولاد عليا،

Johni lovesi mary (54)

ميري-نصب يحب جون-رفع

'يحب جون ميري،

يبين المثالان الأولان (52أ، ب) أن العربية تتوفر على تطابق فقير Poor agree-ment (تخصيص سمة الجنس والشخص فقط) وتطابق غني Rich agreement (تخصيص الشخص والعدد والجنس) إذا ما اعتبرنا (52ب) إسنادا فعليا توافقا مع فرضية الفاعل المقدم المقترحة في الفاسي الفهري (1993)، أما البنيتان الأخيرتان (40) و(41) فتبينان أن لغات من مثل الفرنسية، الإنجليزية تمتلكان، فقط، تطابقا غنيا (الشخص والعدد والجنس)[15]

وبناء على ما سبق، نقترح قيدا كليا وموحدا للربط في بنى الإسناد بنوعيه الفعلي والاسمي، نصوغه على النحو الآتي:

(55) يربط الإسناد بين الموضوع والمحمول بكيفية غير مباشرة، مسوِّغا التطابقَ رابطا إحاليا بينهما استنادا إلى العملية طابِق بين الموضوع المسبار (السابق) وبين المحمول الهدف (العائد).

خاتمة

اقترحنا في هذا العمل، استنادا إلى منهج توليدي مقارن، افتراضا بديلا لما هو سائد في الأبحاث التوليدية، يعد الإسناد رابطا غير مباشر بين الموضوع والمحمول. ولأن الربط، كما بينا، في الجملة الاسمية والفعلية منظور في الصورة المنطقية، فإن الإسناد يسوِّغ التطابقَ رابطا إحاليا بينهما، مشركا ركني الإسناد نفس القرينة الإحالية. كما أننا استثمرنا تحليل (هينات 2006 وفيشر 2004، 2006 من بين آخرين) القاضي باعتبار المركبات، لا الرؤوس فقط، مسابير والعوائد أهدافا تتطابق من خلال

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

العلاقة طابِق في العلاقة الإحالية بين ركني الإسناد الفعلي والاسمي. وبينا، أيضا، أن ما يعتقد أنه فعل/ ضمير رابطة إنما هو عنصر زمني خال من الحدث يحقق، دلاليا، للجملة قيمتها الإحالية والتحيينية Actulisation فقط. إن تحليلنا ينحو نحو ما هو كلي من حيث اعتبار التطابق ظاهرة كلية للغة (فالكنر وشميد Falkner and 1999 Schmid)، ويسير، كذلك، في اتجاه توحيد التراكيب الاسمية والفعلية، على اعتبار أن سمات التطابق تظهر في كلا النمطين.

الهوامش

* – طالب بسلك الدكتوراه، مركز الإنسان والمجال في العالم المتوسطي، تكوين: اللسانيات وقضايا اللغة العربية، جامعة محمد الخامس كلية الآداب–الرباط، المغرب.

1 – اعتمدت المقاربتان في أبحاث توليدية عدة، تبنى ستاركي Starke المقاربة الأولى في بحث غير منشور، قدم في المركز الأوربي للنحو التوليدي EGG، إذ ربط بين المكونات الثلاث في قالب واحد، لأنها تستعمل نفس المصطلحات، من مثل: العدد، الشخص، التسوير، قيد الحيوية، الجهة. ويخلص إلى أن الدلالة تضطلع بدور إسناد التأويل الدلالي للبنية صرف–تركيب. انظر، شير 2012 ،Scheer 2011. بينما نجد، على سبيل المثال، كل من: جاكوبسون Jakobson 2014، بو لون لي Po Lun 2004 Lee، بوشارد Bouchard 1995، بيريلميتر Perelmutter 2008 من بين آخرين دافعوا عن المقاربة الثانية.

2 – نستعمل الرموز الآتية للدلالة على:

ج: جملة. م.ف: مركب فعلي. م.س: مركب اسمي. ف: فعل. س، أ، ب: متغيرات مقولية. * علامة اللحن.

3 – يستعمل مفهوم الرابطة في الوصف النحوي للإحالة إلى الربط بالفعل، الذي يضطلع بالربط بين عناصر بنية الجملة خصوصا الفاعل والفضلة، ففي الإنجليزية نجد بالإضافة إلى «be» أفعال أخرى من قبيل: feel, look.... عن الرابطة، انظر كريستل Crystal (1998) في إسماعيل الطاهر (2009).

4 – يرى حفيظ (2015) أن هناك توزيعا تكامليا بين الضمير الرابطة الفارغ

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والمعرفة (أو التعريف)، وأن ما يمكن أن توحي به بنيات من عدم صحة افتراض التوزيع التكاملي، مثل:

(أ) زيد المسؤول.

(ب) الوزير المسؤول.

يمكن تخريجه، بحسبه، على نعتية «المسؤول» لا على خبريته. ولذلك، فإن هذه التراكيب ليست تراكيب إسناد، فهي مركبات اسمية وليست جملا. ووجود ضمير رابطة هو الذي يجعل منها جملا. حفيظ (2015)، ص. 189.

5 – حفيظ (2015)، ص. 188.

6 – انظر ابن يعيش والأستراباذي من بين آخرين.

7 – الرحالي، 2008، ص. 9.

8 – نفس المصدر، ص. 9–10.

9 – يقترح تشومسكي (1986أ) مبدأ عاما يسميه مبدأ التأويل التام FIP، يصوغه كالآتي: كل عنصر يظهر في الصورة الصوتية أو الصورة المنطقية يجب أن يسوغ ظهوره تأويل ملائم، ومن ضمن التأويل الملائم: التفريع المقولي والإسناد، وقد أعيدت صياغته صياغة أدنوية جديدة في تشومسكي (1995). وبناء على ذلك، يفترض الفاسي الفهري (1990) وكيرون (1989) Guéron أن مسوغ التطابق هو الإسناد. لذلك، لّما كان المفعول لا يدخل في علاقة إسنادية مع الفعل وجب ألا يظهر عليه تطابق.وحول أهمية عنصر التطابق في اللغات الطبيعية، يقول فوركيسون وبارلو (1988) Ferguson & Barlow ما معناه: «إن ظاهرة التطابق النحوي أو التوافق، حيث «أ» عنصر نحوي يوافق عنصرا نحويا «ب» في خاصية «س» ضمن بعض التشجيرات النحوية، منتشرة بشكل واسع في اللغات الطبيعية، ويجب بطريقة أو بأخرى أن يكون مستوعبا في أي نظرية نحوية شاملة، وسيكون من المحتمل بناء نظرية يحتل التطابق فيها موقعا مركزيا (ربما «النحو التطابقي»)»، انظر فوركيسون وبارلو (1988)، ص. 1. وتظهر كذلك هذه الأهمية في قول بويكس (2006) Boeckx «دراسة التطابق تضيء الطريق إلى فهم الملكة اللغوية المؤدية في نهاية الطاف

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إلى فهم الذهن الإنساني»، بويكس، ص.1. هذا، وقد خصص باحثون توليديون مؤلفات تبحثه بمقاربات توليدية مختلفة، أذكر على سبيل المثال: فوس (2000) Fuss، شيكورو (2009) Shigeru، دالمي (2005) Dalmi، كاماشو وخمينيز فارناندا ومارتين كونزالس (2013) Camacho & Jimenez-Fernandez & Martin-Gonzales، كوسكا و كريستينا وسيلفا (2006) Costa & Kristina & Silva، من بين آخرين. ويتم التمييز في عنصر التطابق بين نوعين من التطابق: تطابق غني (Rich AGR) وآخر فقير (Poor AGR) بحسب اصطلاح الفاسي الفهري (1998) (1982) (1993) أو تطابق تام (Full) وآخر جزئي (Partial) بتعبير الحريس (2009) و بنمامون (1996) Benmamoun. وقد بين الفاسي الفهري (1990) أن التطابق بين الصفة وموضوعها يتوزع إلى تطابق في سمتي الجنس والعدد (Gender, Number) حينما يتقدم الموضوع الصفة، وهو تطابق من نوع مخصص – رأس (Spec-head) وإلى تطابق في سمة الجنس فقط، يحصل ذلك لما يتأخر الموضوع عن الصفة وهو تطابق من نوع رأس – فضلة (Head-Complement). وهذا ما يوضحه المثالان الآتيان:

أ) النساء نبيلات

ب) أ نبيلة النساء؟

واقترح الفاسي الفهري (1990) وسيطين لرصد طبيعة اللواصق في اللغات، هما وسيط الإحالية ووسيط الاسمية. عن التطابق وعلاقته بالإعراب والرتبة وتخصيص السمات وتوزيعها، انظر الفاسي الفهري (1982، 1985، 1984، 1990، 1992، 1993، 1996، 1998، 2000) وكنكاي (1992) وأخوخ (1996) وخيري (1998، 2003) والرحالي (1996، 1997، 2003)، وأوحلا وشلونسكي (2002) Ouhalla and Shlonsky وبنمامون (2000) Benmamoun وكنكاي وعقال (2000) ومحمد (2000) وسلطان (2006، 2007). وبنمامون، عون، وشويري (2010) Benmamoun, Aoun, and Choueiri والحريس (2009) والمكي (2014) وتورابي (2014) وحفيظ (2015) من بين آخرين.

10 – المثال (1، د) مأخوذ من الفاسي الفهري (1990).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

11 – تفرق أولبرتز Olbertz (1998) بين ser وestar في الإسبانية من خلال رصده للسياقات التي يرد فيها كل منهما، فالأول، يرد مع المحمول الصفي ذي الخصائص الملازمة، أما الثاني فيأتي مع المحمول الصفي ذي الخصائص القابلة للتبدل والتغير، إذ يخلص إلى أن هناك توزيعا تكامليا بينهما. وتضيف زاكونا (2012)، في إطار التمييز بين ser /estar وبين haber، قيدا يفصل بينهما، تصطلح عليه قيد الحيوية (Animacy)، الذي يتم تحقيقه في المحمولات الصفية المدرجة مع ser /estar لا مع haber.

12 – عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص. 543–545.

13 – مصطلح «الفعل العماد» مأخوذ من بوشارد Bouchard (1995).

14 – يقول الأستراباذي «فالغرض من الفصل في الأصل: فصل الخبر عن النعت».

15 – لا تظهر، خلافا للمحمولات الفعلية العربية، سمة الجنس على المحمولات الفعلية في اللغتين.

المراجع

– ابن يعيش، أبو البقاء، شرح المفصل، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط 1، 2001.

– الاستراباذي، رضى الدين، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشر مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامي، 1996.

– حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، 1961–1964

– حفيظ، محمد: 2015، الضمير العربي، دراسة لسانية توليدية لنسق الضمائر في اللغة العربية، مطبعة الصباح الجديدة.

– الزمخشري، محمود، المفصل في صنعة الإعراب، المحقق: علي أبو ملحم، ط1 بيروت لبنان، 1993.

– الرحالي، محمد: 2003، تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

– الرحالي، محمد: 2008، الجمل غير الفعلية في اللغة العربية، بحث غير منشور.

– الفاسي الفهري، عبد القادر: 1990، البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ط 1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

- **Aarts, B.:** 1992. Small Clauses in English: The Nonverbal Types. Mouton de Gruyter Berlin. NEW YORK 1992.

- Al-balushi, R.: 2012. Why Verbless Sentences in Standard Arabic are Verbless. Canadian Journal of Linguistics 57(1): 1-30, 2012.

- Barlow and C. Ferguson, ed.: 1988, Agreement in Natural Language, Approaches, Theories and Descriptions. CSLI, Stanford.

- Boeckx, C.: 2006, Aspects of The Syntax of Agreement. Routledge.

- Bouchard, D.: 1995. The Semantics of Syntax: A Minimalist Approach to Grammar. The University of CHICAGO Press.

- Chomsky, N.: 1986a, Knowledge of Language. Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.

- Chomsky, N.: 1993. The Minimalist Program, Cambridge, Mass: The MIT Press.

- Den dikken, M.: 2013. The Cambridge Handbook of Gennerative Syntax. CAMBRIDGE University Press.

- Fassi Fehri, A.: Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words. SPRINGER-SCIENCE+BUSINESS MEDIA, B.V.

- Henri, F & Abeillé, A.: 2007. The Syntax of Copular Construction in Mauritian. Stanford University.

- Olbertz, H.: 1998, Verbal Periphrases in Functional Grammar of Spanish.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- Rothstein, S:. 1983**,** The Syntactic Forms of Predication, PH. D. dissertation. MIT.

- Rothstein, S.: 2004**.** Predicates and Their Subjects. SPRINGER-SCIENSE+BUSINESS MEDIA, B.V.

- Sarage, T.: 2014**,** The Zero Copula in Rassian and Arabic Sentences as Compared with English. IJS in English and Literature, volume 2, issue 11, November 2014, 119-126

- Tahir, S, I.: 2009**,** Copula in Standard English and its Counterpart in Standard Arabic. A L-Fatih Journal, n 39, April 2009.

- Winkler, S.: 1997**.** Focus and Secondary Predication. Mouton de Gruyter Berlin. NEW YORK.

- Williams, E :. 1990**.** Predication. Linguistic Inqury, 11: 203-38.

- Zagona, K.: 2012**,** Verb Phrase Syntax: A Parametric study of English and Spanish. Kluwer Academic Publishers.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الشاهد النحوي بين الطبيعة والصناعة [*]

«عندما نعلّم المصنوع يمكن أن نعلّم الطبيعة بالمصنوع» [1]

رفيق بن حمودة [**]

منانة حمزة الصفاقسي[***]

الملخص

تعتمد كتب النحو التعليمية صنفين من الأمثلة: شواهد منسوبة إلى كتّاب معيّنين نعتبرها من مجال ما هو طبيعيّ إبداعي من الظاهرة اللغوية ، وأمثلة يضعها مؤلّفو تلك الكتب نرجعها إلى ما هو من مجال الصناعي الذي لا يبتعد كثيرا عن القواعد أنفسها. وتختلف درجات اعتماد كل صنف من كتاب إلى آخر. وتهدف الدراسة إلى بيان الفروق المميزة بين الصنفين وأسباب تلازمهما في كتب النحو من وجهة نظر إبستمولوجية. وتحاول أن تبني على ذلك مبادئ عامة في تقريب قواعد النحو من متعلمي العربية لغة ثانية.

Educational grammar books rely on two types of examples. First, quotations attributed to specific authors, and which are considered to fit in the scope of the natural and the creative qualities of the linguistic phenomenon. The second type involves examples elaborated by the authors of those books, and which we tend to trace back to the formal field of the language; such

*- نتوجه بالشكر إلى مركز البحوث بمعهد اللغويات العربية/ جامعة الملك سعود، وإلى عمادة البحث العلمي/ جامعة الملك سعود على دعمهما لهذا البحث.

**- أستاذ تعليم عال/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة. معهد اللغويات العربية بجامعة الملك سعود.

***- أستاذة مساعدة/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

examples do not deviate, in any substantial way, from the rules themselves. The degrees of accreditation of each type vary from a grammar book to another. This study aims - from an epistemological point of view- to explore the differences between the two types of examples and the reasons that account for their correlation in grammatical books. On the basis of the findings, I propose some general principles related to an efficient teaching of grammar rules to the learners of Arabic as a second language.

مقدمة

تتضمن المدونة النحوية العربية خطابين متداخلين: الخطاب النحوي التجريدي الواصف مجسدا في القوانين الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية والخطاب الثاني الموصوف وقوامه شواهد استمدوها من الاستعمال مباشرة مثل الآيات القرآنية والشعر وما جرى على ألسنة العرب من كلام وحكم وأمثال من ناحية؛ وأمثلة وضعوها بأنفسهم واعتبروها مما يجسّم سلامة ما جرّدوه من القوانين من ناحية أخرى. ولقد انتقد عدد من المحدثين الخطاب الموصوف عند القدامى معتبرين أن الشواهد انتقائية غير ممثلة وحصرت العربية في زمان ومكان محددين، وأن الأمثلة مصنوعة لا تمتّ إلى واقع اللغة بصلة؛ وبناء على صفة الصناعة فيها ينبغي استبعادها من الأدوات التعليمية المعتمدة في تدريس القواعد النحوية. لكن المسألة في اعتقادنا تحتاج – بدل إطلاق الأحكام– إلى التوقف والتثبت من أجل الجواب عن مجموعة من الأسئلة الإشكالية، لعلّ أهمها:

– ما الأسباب المفسرة لتلازم الخطابين المذكورين في المدونة النحوية العربية؟
– ما خصائص كل صنف من الخطابين من وجهة نظر إبستمولوجية؟
– ما مبررات اعتماد النحاة صنفين من القول الموصوف: الشواهد المنسوبة وما جرى مجراها من ناحية والأمثلة المصنوعة من ناحية ثانية؟
– هل تخلو الأمثلة المصنوعة حقا من كل فائدة في تعليم قواعد العربية؟
– هل من ضرورة علمية تدعو إلى التمييز بين هذين الصنفين ؟

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

نعتمد في الإجابة عن هذه الإشكالات ثنائية يرجع الفضل فيها إلى سوسير. فقد ميز هذا الأخير بين وجهين من الظاهرة اللغوية: وجه جماعي مجرد هو اللسان langue والثاني فردي هو الكلام parole. وقد تأكدت سلامة هذا التمييز حديثا في دراسات تميز إبستمولوجيا بين اللغات الطبيعية واللغات الصناعية؛ وما النحو إلا لغة صناعية باعتباره علما واصفا للكلام أو كلاما على الكلام.

I. الطبيعي والصّناعي.

١- الطبيعي والصناعي في سائر العلوم:

تطرق بن حمودة إلى هذه الثنائية في بحث سابق[٢]. ووظّفها في تفسير الصراع الذي يميز العلاقة بين النحاة صانعي القواعد والشعراء المبدعين. وقد صرح في ذلك البحث ببعض ما يميّز الطبيعي عن الصناعي. ونحن نحتاج في هذا البحث إلى الوقوف على المفاهيم التي يمكن أن تساعد في بيان العلاقة بين قوانين النحو من ناحية باعتبارها من باب المصنوع والأمثلة والشواهد من ناحية ثانية باعتبارها مما يجري مجرى الطبيعي.

– ينطلق تصور بن حمودة لبيان الفرق بين الطبيعي والصناعي من قيام تصنيفات للعلوم على الفصل بين علوم عقلية وأخرى تجريبية[٣]؛ على أساس أن الأولى نظرية محضة والثانية اختبارية محضة. ويتوسّل بالتمييز الإبستمولوجي السوسيري بين مادة العلم وموضوعه[٤] ليؤكد أن كلّ ما هو مادّة للعلم– باستثناء علم العلم أي الإبستمولوجيا– ينتمي إلى مجال الطبيعة فالريح والأنواء والأجرام السماوية وجسم الإنسان وعرفانه ... ولغته من هذا الباب، بينما يعدّ كل علم مهما كان موضوعه صناعة باعتبار أن العلوم تشترك أساسا في وصف القوانين التي تتحكم في ما اختاره العالم من المادة موضوعا لعلمه. فالطبيعي من كل علم موصوف، والعلم نسق له واصف. ولعل من مزايا هذا التصور أنه لا يفصل بين سائر العلوم بسبب ما تشتغل عليه من قضايا نظرية وأخرى تجريبية وإنما يراها جميعا همّها الأوحد هو صناعة القوانين المتحكمة في الظواهر الطبيعية؛ وإنما الفرق بينها في الموضوع وما يناسب الموضوع من منهج. ومن مزاياه كذلك أنه لا يفصل بين علوم صحيحة وأخرى إنسانية؛ فيتجنب النظرة الدونية للعلوم الإنسانية؛ تلك التي تقوم على أنها مفتقدة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

للدقة التي تستبدّ بها العلوم الصحيحة. وهذه لعمري نظرة موروثة من التصور الوضعاني positivisme للعلوم.

– يمكن مراقبة سلامة هذا التصور بالرجوع إلى الفروق التي تميّز بين الوحدات المنتمية إلى مجال الطبيعة والوحدات المنتمية إلى مجال الصناعة:

– فالظواهر الطبيعية والوحدات الراجعة إليها بالنظر تتميّز بأنها موجودة على هيئة خلقها في الكون، لم تتصرف فيها يد العالم بشيء سوى أنها اختارتها موضوعا للدراسة. وتختص بأن كل واحدة منها فريدة من نوعها. فلا تتماثل تمام التماثل وإن تشابهت. شأنها في ذلك شأن بصمات الأصابع عند الإنسان. ومن خصائصها كذلك أنها معدلة ذاتيّا auto réglé. فهي كيانات تعالج نفسها بنفسها وفق برنامج داخلي تكويني هو جزء من ذاتها. نمثل لذلك بما يتدبره جسم الكائن الحي من علاج لما يطرأ عليه من جروح؛ وبما تَرُدّ به من فعل كل ظاهرة طبيعية يطرأ عليها فساد لسبب من الأسباب، كالذي يطرأ في كل ما يفسره علماء الأحياء بمبدأ المحافظة على النوع؛ ويجري مجرى ذلك ما تطلبه اللغة من تدارك عندما يطرأ فساد، فلا تنجح عملية التواصل بين متخاطبين. وجوهر مهمّة العلم أن يكشف عن أسرار التعديل الذاتي لهذه الظواهر الطبيعية حتى يجني الإنسان فوائدها ويتوقى من أخطارها؛ وما هذه الأسرار إلا ما يكتشفه العالم تدريجيا من الأنظمة التي تحكم الظواهر وتجعلها ذاتية التعديل.

– أما مجال الصناعي فهو منتج بشري، نقصد به وصف الظواهر الطبيعية بما يصنعه فكر العلماء في كل مجال من القوانين المتحكمة. وهي قوانين قوامها وحدات مجرّدة لا يختلف بعضها عن بعض إلا في درجة التعقيد؛ وتربط بين هذه الوحدات قوانين عددها محدود بالضرورة مثل قوانين الحساب الأربعة أو عدد الوظائف التركيبية في كل لسان؛ وهي لا تعدّل إلا بجهد الإنسان. فلا نتصور أن توجد وظيفة جديدة في النحو العربي من تلقاء نفسها وإنما يفعل ذلك نحوي من النحاة.

– تتقابل خصائص الطبيعي والصناعي تقابلا تاما، وذلك مما يدعو إلى الفصل بينها من وجهة نظر إبستمولوجية؛ لكن بينها في واقع الوجود علاقة تضمّن. فالطبيعي متضمن للصناعي بحكم كون الصناعي مجرّدا من الطبيعي؛ والصناعي يكشف ما

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

توصل إليه الفكر البشري من قوانين تسيّر الطبيعيّ. وهي قوانين لا يعرف منها العلم إلا جزءا قابلا للإضافة والتطوير بحسب تقدم النظريات العلمية. ونزعم أن الطبيعي أقوى من الصناعي؛ فالنظرية العلمية تحاول السيطرة على الظاهرة الطبيعية، لكن هذه الأخيرة لا تفضي بكل أسرارها، فتبقى عناصر منها خارج سيطرة النظرية أو تنتج تلقائيا عناصر جديدة لم تتوقعها النظرية؛ فتحتاج النظرية عندئذ إلى معاودة النظر لتتدارك ما فاتها، وهكذا دواليك. لذلك نرى أن الطبيعي أقوى من الصناعي على الدوام. ونعتقد أن دراسة أحدهما منفصلا عن الآخر متعذرة أو فاسدة بحكم تلازمهما.

٢- الطبيعي والصناعي في الظاهرة اللغوية:

ينطلق جمهور اللسانيين منذ بداية القرن العشرين من أن اللسانيات هي الدراسة العلمية للألسنة الطبيعية. يقصدون بذلك التمييز بين الألسنة التي يتكلمها البشر بالفطرة وغيرها مما وضعه الإنسان من لغات من وضع الإنسان مثل الإسبرنتو[٥] أو أنظمة أخرى يطلق عليها مصطلح اللغة مجازا مثل لغة الرياضيات أو لغة الحاسوب. ولكي نفهم نسبة اللغات البشرية إلى الطبيعة ينبغي أن نعود إلى الاصطلاح السوسيري الثلاثي: لغة langage ولسان langue وكلام parole. فاللغة هي جانب الملكة التي يولد بها الإنسان قادرا على التواصل بالكلام، واللسان هو نظام القوانين المشتركة المجردة المتحكمة في الاستعمال، أما الكلام فهو الوجه الفردي المتحقق من الاستعمال. ولقد اعتبر سوسير أن موضوع اللسانيات محصور في اللسان[٦]، لأنه يستجيب لشروط العلم باعتبار ما فيه من تجريد واشتراك بين أفراد المجموعة وخضوع لمنهج الدراسة، خلافا للكلام بسبب ما فيه من متغيرات فردية، وللغة بسبب ما فيها من جانب نفسي psychique أي ذهني يتعذر على منهج الدراسة تناوله. وينبغي أن ننتظر الربع الأخير من القرن العشرين لتصبح دراسة الملكة ممكنة. فتشومسكي أرجع النحو الكلي إلى فرع البسيكولوجيا من العلوم البيولوجية باعتبار أنه عضو ذهني[٧] تحمله التركيبة الجينية للإنسان. والجانب الطبيعي من الظواهر اللغوية إنما هو إذن الجهاز الفطري الذي يولد به الإنسان قادرا على اكتساب كل لغة يسمعها في محيطه.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ليس المفهوم السوسيري للغة بعيدا عن مفهوم النحو الكلي عند تشومسكي باعتبار أن كلا منهما يعني ملكة اللغة الفطرية. ولهذا الجانب من اللغة من القوة ما يجعله منتشرا تماما في جانبي اللسان والكلام رغم أن أحدهما جماعي والآخر فرديّ. مصدر هذه القوة هو أن ملكة اللغة طبيعية محضة محمولة في جينات الإنسان؛ وهي لهذا السبب تيسّر للإنسان أن يكتسب أكثر من لغة. فاللسان الواحد لا يحقق من هذه الملكة إلا جزءا ندعي أنه بسيط، وتبقى أجزاء أخرى يفعلها الإنسان عند تعلم ألسنة أخرى. ولا خلاف في أن الكلام الفردي هو التحقق الطبيعي لملكة اللغة؛ فاستعمال الإنسان للسان هو من جملة ما اعتمده النحاة القدامى واللسانيون المحدثون للمصادرة على وجود ملكة اللغة. ويمكن إجمالا أن نذهب إلى أن اللغة الملكة مجموعة قوية مغلقة من المبادئ العامة المسيرة لكل الألسن في حين أن كل لسان هو مجموعة مغلقة من القوانين المغلقة المتحكمة في اللسان الواحد. أما الكلام فهو مجموعة الاستعمالات الفردية المتحققة من اللسان والممكنة التحقق كذلك؛ وبذلك تكون من الظواهر المفتوحة.

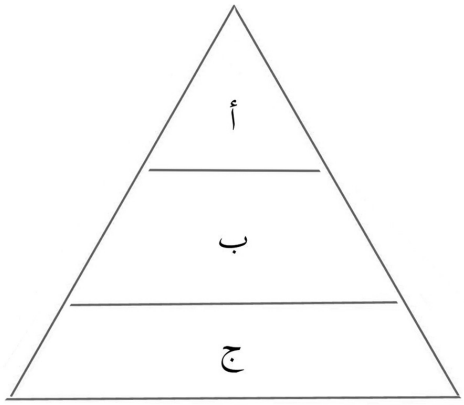

يمكن أن نمثل لذلك بهرم أعلاه اللغة (أ) يسيّر مباشرة اللسان (ب) ويسيّر (ج) بشكل غير مباشر. فالأعلى أقوى والأوسط متوسط القوة ويشتركان في أنهما مجالان مغلقان، أما (ج) فيختلف عنهما بأنه مجال مفتوح لكنه ضعيف لأنه لا يتحكّم في شيء. ونؤكد أنّ درجة القوة تتحدد بالتحكم والتسيير وأن اتساع المجال مناسب عكسيا لدرجة القوة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يثبت لنا هذا التصور أن صفة الطبيعة التي في ملكة اللغة لا تتعارض مع صفة الصناعة التي في اللسان وأن صفة التجريد التي في اللغة واللسان – على درجتين مختلفتين– لا تتناقض مع صفة التحقّق التي في الكلام. بل إن العلاقة بينها قائمة على التشارط[٨] تشارطَ تحكم وتضمن. فلا وجود لواحد من الثلاثي دون الآخرين. وتتعذّر معالجة أحدها دون حضور الآخرين بالفعل أو بالقوة. وهذا يؤكد سلامة ما ذهبنا إليه في الفقرة السابقة من أن الطبيعي أقوى من الصناعي، ومن أن الواحد منهما ملازم للآخر يشترطه. بل إننا نرى أن الكلام – رغم فرديته– تندمج فيه خاصيتا الطبيعي والصناعي. فهو طبيعي، إذا نظرنا إليه من أسفل الهرم، فرأينا أنه أصوات تتحقق بها الملكة. وهو صناعي، إذا نظرنا إليه من أعلى، فرأينا قوانين اللسان تسيّره. وهو بحكم طبيعته يستعصي في كثير من الحالات عن تلك القوانين، فكم استعمالٍ ينزاح عن القاعدة، فيعتبره النحوي شاذا أو يبحث له عن تأويل ليرجع إلى قانون من القوانين؛ وذلك شأن أقوال الكثير من الشعراء والحكم والأمثال والأقوال التي تدخل في ما يصطلح عليه بالأمثلة المضادة contrexemple.

II. الخطاب الموصوف والخطاب الواصف.

النحو لغة صناعيّة واصفة للكلام. فقد جرّد النحاة المستعمل واستخرجوا منه جملة من المبادئ العامّة والقوانين النظريّة الواصفة. غايتهم من ذلك ضبط المنجز اللّغوي في قواعد عامّة قادرة على حصر اللامحدود في المحدود. ولا ينفصل النظريّ المجرّد عن المطبّق المستعمل في جلّ المصنّفات اللّغويّة النحويّة، وذلك يعني تلازم خطابين مختلفين في الصناعات اللّغويّة. ولا يخرج النحو عن هذا الإطار، فقد تضمّنت المصنفات النحويّة خطابا نظريّا واصفا، هو كلّ القواعد والمبادئ النظريّة المجرّدة التي صاغها النحاة لوصف المنجز وتفسيره ثمّ تقنينه وهو ما عبّر عنه سوسير بالجانب الجماعي المشترك وهو "اللّسان" Langue. وتضمنت خطابا ثانيا موصوفا مرجعه الاستعمال وما جرى مجراه من أمثلة وضعها النحاة وحللوها أو ساقوها شاهدة على سلامة القانون، ويرجع ذلك إلى الجانب الفردي المتحقّق وهو ما اصطلح عليه سوسير بـ"الكلام" parole. هذان الوجهان للظاهرة اللّغويّة متلازمان يبرهن الثاني منهما على صحّة الأوّل، ويختزل الأوّل منهما أوجه الاختلاف

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والتعدّد في المتحقّقات الفردية. وهذا يعني أنّ النحاة قد وظّفوا الفرديّ في التدليل على الجماعي المشترك المستنبط من المستعمل. وقد اعتمد النحاة نسقين مختلفين من الكلام الموصوف. الأول هو شواهد نصيّة منسوبة في الغالب إلى قائليها مستمدّة من مدوّنة مستعملة محدّدة كالقرآن والشعر وما اعتبروه فصيحا من كلام العرب؛ والثاني أمثلة مصنوعة هي عبارة عن وجوه كلام وضعها النحاة أنفسهم واعتمدوها تمثيلا للقواعد النظريّة. وليس هذا التلازم بين الخطابين مما يختص به النحو العربي؛ بل يبدو أنه مما تعرفه أنحاء أخرى كذلك: " كلّ الأنحاء تتضمّن أمثلة. هذا الأمر بدون شكّ ضروريّ. فلا يوجد نحو [...] يستغني صاحبه عن مدونة أمثلة حتى بالنسبة إلى الأنحاء العامة. وهذه المقاطع اللّسانيّة تؤدي دورا أساسيّا في النظريّة المعرفية للخطاب النحوي: فهي تضمن تمثيل موضوع اللّغة الذي يطمح النحو لوصفه وتقنينه."[٩] ولنا أن نتساءل عمّا يمكن أن يجمع بين هذين النسقين من الكلام في الخطاب الملازم للخطاب الواصف رغم أن أحدهما يرجع في ظاهره إلى مجال الطبيعي وهو الشواهد المنسوبة والثاني من باب الصناعي باعتباره من وضع النحاة.

في العربية كما في الفرنسية تمييز على مستوى التسمية/ المصطلح بين المثال Exem-ple و الشاهد Citation/ Quotation. لكن قرينة اعتمادهما كليهما في المدونات النحوية تعني أن بينهما ضربا من التداخل أو التكامل؛ حتى إن بعض الباحثين[١٠] اعتبرهما من قبيل المثال ليس غير. وقد يوهم ذلك بأن المثال أعمّ من الشاهد، فنتوجه إلى الظن أنّ المثال قد يشمل الشاهد وغيره، ويستتبع ذلك أن كلّ شاهد يصلح أن يكون مثالا؛ لكن المسألة أكثر تعقيدا مما يبدو في الظاهر.

١- الشاهد والخطاب الواصف

الشاهد في تقديرنا هو الإقرار. وذلك نتبيّنه من البعد الديني للشهادة في القرآن «أشهد أنّ لا إله إلاّ الله وأنّ محمّدا رسول الله». والمسلم يشهد بمعنى يقرّ أو يثبت أنّ لا وجود لإله غير الله الّذي يتصوّره وأنّ الرسول الذي يؤمن به هو محمّد. وينسحب ذلك تقريبا على الشاهد في لغة النحاة فهو، تبسيطا، دليل نصّي يقرّر القاعدة النحويّة. ومن معاني المادة اللّغويّة الأصليّة للشاهد (ش، هـ، د) الحضور ولمعنى الحضور علاقة وطيدة بدور الشاهد في الإثبات أو الإقرار فالشاهد اسم فاعل يفيد الحضور

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والمواكبة للشيء فقولك:

- كان الرّجل شاهدا على الجريمة،

يفيد حضور الرجل ومتابعته لتفاصيل الحادثة؛ وذلك ممّا يسمح له بأداء مهمة الإقرار والإثبات. ومن المعاني المقترنة بالشهادة الأمانة والوثوق: « الشهيد من أَسماء الله الأَمين في شهادته.»[١١] ولو لم يكن ذلك كذلك لما احتيج إلى شهادة الشهود الثقات في ما فيه نزاع بين طرفين أو لبس في تحديد حقيقة الحيثيات.

ولئن دلّ لفظ الشاهد المفرد على عموم معنى من أدّى الشهادة بناء على معرفة حضورية، وعلى ما يعتمده النحاة أو غيرهم من دليل لفظي على سلامة الفكرة أو الاعتقاد؛ فإن الاستعمال وجه إلى الفصل بين الجمعين: شهود وشواهد. فشهود للمعنى العام وشواهد للمعنى الخاص الاصطلاحي:«من شواهد كان الزائدة قول الشاعر:

باللهِ قُولُوا بأَجْمَعِكُمْ يا لَيْتَ ما كانَ لم يَكُنِ».[١٢]

ويعتبر التهانوي أن الشاهد "عند أهل العربية [هو] الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم"[١٣]. وهو يقصد بالجزئي أن الشاهد عند أهل العربية- وهم النحاة- ليس له كيان مستقلّ وإنما هو جزء أو رافد لما يصنعه النحاة من القواعد، وينبّه إلى أنّ له شرطا أساسيا وهو أن يكون إما من القرآن وإما من كلام من يوثق بعربيتهم. وهو في تقديرنا صفة تميز الشاهد عن المثال. والشاهد النحوي بهذا المعنى يقوم حجّة على صدق قاعدة لغويّة صاغها النحوي، وهو من هذه الناحية كلام ذو صبغة طبيعية باعتبار أن النحوي انتقاه – في ضوء شروط معلومة- مما هو مستعمل متداول من الكلام لا فضل له فيه غير استحضاره من المدونّة المنجزة تدعيما لسلامة القانون الذي جرّده النحوي بالصناعة: «اعلم أن الشاهد يجب أن يكون نصّا فيما يستشهد به ولا يكون محتملا لغيره»[١٤]. فالشاهد قوته في أنه كلام يسوقه النحويّ على هيئة التلفظ به مناسب تماما لمحلّ الشاهد غير قابل للتعميم على حالات أخرى.

رجوع الشاهد إلى مجال الطبيعي من الظواهر اللغوية يكسوه ضربا من القوة التي

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يستغلها النحوي لاعتماده، وبهذه الخاصية يتميّز عن المثال كما سنرى. لكننا نعتقد أن في توسّل النحوي بالشاهد لدعم صناعته إضعافا للخاصية الطبيعية في الشاهد تجعله غير بعيد عن صناعية المثال. ويمكن أن نحصر هذا الأمر في نقاط أربع:

– تتمثل الأولى في الضوابط الشكلية المحددة للشاهد: إذا كانت نسبة الكلام إلى علم بعينه – شاعرا كان أو كاتبا مشهورا– تقطع بأنه شاهد لا مثال، فهل يعني ذلك أن ما ينسب في كتب النحو إلى من يوثق به دون ذكر اسمه ليس من الشواهد؟ وهل يعني ذلك كذلك أن ما حفظته الذاكرة الجماعية من أمثال وحكم لا يدخل في هذا الباب؟

– الثانية هي أن النحوي يصف الظواهر اللغوية على اختلاف مستوياتها: الصوتي والصرفي والتركيبي بمختلف درجات التركيب فيه والدلالي؛ والمفروض أن لا يوجد شاهد في مستويات ما دون الجملة. فالشاهد يستخرجه النحوي من الاستعمال، والاستعمال يعني التواصل، وتلك عملية لا تتحقق بها دون الجملة. فهل ما دون الجملة لا يعدّ من قبيل الشواهد؟

– للشواهد وظيفة تأصيلية تتمثل في وثوقيتها. فالنحوي ينتقي شواهده ممن يوثق بسلامة كلامه. وهذه الانتقائية تحدّ من صفة الطبيعية في الشاهد. ذلك أن الاستعمال وقائع، وكلّ عملية انتقاء تفسد حقيقته. ولعل عملية الاختيار هذه تعطي صورة مزيفة أو مجمِّلة للوقائع اللغوية شبيهة بعمليات التجميل التي يقوم بها الفنيون في السنما. فلا تعكس الشواهد التي يعتمدها النحاة حقيقة الظواهر اللغوية.

– تتم عملية التواصل الطبيعية في ملابسات مقامية معينة؛ وما من كلام إلا وله سياق لغوي يندرج فيه. لكنّ النحوي ينتزع الشاهد من سياقه ويقطعه بالضرورة عن سياقه اللغوي فيخرجه من خطاب طبيعي ليوظفه في مكان معين من خطاب واصف للغة. ونعتقد أن ذلك يمسّ من خاصية الطبيعية التي تميّز الشاهد.

يبدو لنا أن الصناعة النحوية مضطرة لاعتماد الشواهد حتى تكتسب المعارف المجرّدة نسبة عالية من الصدق عند القراء. وهي كذلك مضطرة إلى الحدّ من طبيعية الأمثلة بوجوه التصرّف التي ذكرناها لأن العالِم على الحقيقة لا يشتغل على الظواهر كما هي، وإنما يختار مادته من الوقائع اختيارا، ويوجه أسئلته إلى ما يحلّ الإشكالات، ويجيب عن الأسئلة؛ لا إلى ما يعقّد الأمور ولا يفضي إلى نتيجة. ووقائع اللغة فيها من

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الشوائب ما قد يتعذّر معه الوصول إلى الثوابت المطلوبة. وهذا يعني أن تعامل النحوي مع الشواهد يقربها من صناعية الأمثلة أو يكسبها شيئا من صفات الصناعة النحوية.

٢- المثال والخطاب الواصف.

انتقد عدد من المحدثين صفة المصنوع[١٥] في الأمثلة المضمنة في النحو العربي واعتبروها من أسباب تراجع مستوى الطالب العربي في هذا المجال: «إنّ أزمة الطالب والنحو العربي في غالبيتها أزمة مثال لا أزمة قاعدة نحوية [...] [فهي] تدور في فلك أمثلة نحوية مصنوعة جافّة «[١٦]. لكننا نرى أن الأمر على خلاف ذلك، ونبينه بعد الوقوف على تعريف المثال. جاء في لسان العرب: « مثلَ الشيء بالشيء سوّاه وشبّهه به وجعله مثله وعلى مثاله،على قاعدة أنّه يسدُّ مسدَّهُ»[١٧]. فهو نظير لأصل يؤتى به لسبب من الأسباب عسى أن يجري مجراه أو يجسّده خاصة إذا كان الأصل أقرب إلى التجريد. فنحن نمثل للكرم بسلوك حاتم الطائي وللإيثار بما تفعله الأم مع أبنائها ... وندعي أن من شروط المثال أن يكون أحسن الصور التي تجسد الممثّل له حتى تحصل الفائدة المرجوة من طلبه. ويطلق المثال في الاصطلاح «على الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله[١٨] إلى فهم المستفيد كما يقال : الفاعل كذا ومثاله زيد في « ضرب زيد» وهو أعمّ من الشاهد [...] يعني أن المثال جزئي لموضوع القاعدة يصلح لأن يذكر لإيضاح العموم»[١٩]. فهو في الصناعة النحوية مكوّن به تتقوَّم القاعدة قيمته في إتمامه لها، وهذه الصفة مشتركة بينه وبين الشاهد؛ له وظيفة تعليميّة ومن خصائصه قبول التعميم؛ وهو بهذه الخاصية يختلف عن الشاهد كذلك. فشرط النص على كلام بعينه استعمله طرف بعينه، هذا الشرط الذي في الشاهد يجعله غير قابل للتعميم؛ أما المثال فإن النحوي يصنعه خاليا من الخصوصيات بحيث يكون قابلا للتعميم محتملا لتمثيل القاعدة التي جيء به كالجزء منها ولتمثيل حالات أخرى لا تحصى عددا تجري مجراه. فـ«ـضرب زيد» إنما هي شكل مبسّط يجري عليه كل كلام يتضمن فاعلا ، أو كما نقول اليوم «فا» من (ف+فا). وهذا يعني أنّ المثال هو عمليّة إجراء مصنوع يكون تجسيما للقاعدة اللغويّة يعتمده النحوي ليضمن سلاسة بلوغ القاعدة النحويّة، فالمثال كلام صناعيّ يترجم القاعدة التركيبيّة النظريّة في منجز لفظيّ معجّم تعجيما مبسطا.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

حاولت فرنسين سيكورال[٢٠] أن تعرّف المثال من زوايا نظر متعددة:» المثال في الحقيقة تلفّظ جديد مقحم في تلفّظ أول [...] وهو في نفس الوقت نُتفة من خطاب وطريقة لتقديم القاعدة في صورة اشتغالها في اللسان[...] وهو بنية منوال تَعرض اشتغال القانون اللغوي بشكل أقلّ تجريدا وأكثر استئناسا بالبيداغوجيا من التلفّظ بالقاعدة نفسها [...] لكنه ضرب من « الخطاب» كذلك لأنه يُقدَّم في الغالب في شكل ملابسات مقامية يتخيّلها المدرّس، فلا يتماهى مع القاعدة التي يمثّلها»[٢١].

أكدت هذه الباحثة خصائص أربع للمثال في النحو:

– الخاصية الأولى هي تقنية الإقحام التي يلجأ إليها النحوي للمزاوجة بين خطابين من صنفين مختلفين. فقوانين النحو من الخطاب الواصف في حين أن المثال مما يمكن أن يكون من الخطاب الموصوف. ورغم أن الخطاب الواصف والمثال كليهما من باب المصنوع، فإن المثال أقرب إلى الموصوف منه إلى الواصف؛ لأنه كلام يجري على لسان النحوي جريان الشاهد على لسان الناطقين باللغة في قضاء شؤونهم الحياتية.

– الخاصية الثانية تتعلق بوظيفة المثال في الصناعة النحوية. فالمدونة النحوية تتضمن في الحقيقة ثلاثة أصناف من الخطاب: خطاب تجريدي محض هو القواعد أو القوانين الواصفة، والشواهد وهي كلام منتزع من خطاب متحقّق تماما، وخطاب بين بين قوامه الأمثلة، وهي كلام يصنعه النحوي من أجل تقديم صورة لاشتغال القاعدة في نظام اللغة. فإذا كانت وظيفة الشاهد إقامة الحجة على صدق القاعدة في استعمال من يوثق بكلامهم، فإن وظيفة المثال هي تجسيد لاشتغال القاعدة في الممكن من الكلام دون أن يكون بالضرورة مستعملا. ويمكن أن نضيف أن المثال يوفر للنحوي أبعادا تجريبية لا يوفرها الشاهد. ذلك أن المثال – بسبب ما يتميز به من بساطة في البنية المعجمة– تُتجنب فيه كل مظاهر التعقيد التي في الشاهد. وبذلك يصبح مادّة طيّعة للاختبار، فيُجري النحوي على المثال العمليات المتاحة في الظاهرة اللغوية كالتقديم والتأخير والحذف والزيادة وما جرى مجراها ليرى استتباعات هذه العمليات على النظام اللغوي. بل نرى أن المثال مادة طيعة تسمح للنحوي باستنفاذ إمكانات القول الممكنة في كل بنية: "يتمثل دور هذه الأمثلة المتعددة في صياغة قاعدة أقرب ما تكون إلى الدقة، قادرة على التعرّف على كل وجوه التحقق الممكنة (ولا شيء غير ذلك)

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

قدرتها على التعرف على كل القيود"[٢٢]. فيقف النحوي عندئذ على ما هو مقبول منها وماهو غير مقبول وبذلك يمكن أن يميّز بين الموجود بالفعل أي المستعمل والموجود بالقوة بما فيه من ممكن يقبله النظام ومتعذّر الوجود لا يقبله النظام، شأن ما فعله الخليل بالجذور المعجمية وتقليباتها. بهذا وبه فقط يكتشف النحوي جوانب من الطاقات الإبداعية المختزنة في اللغة، فتكتسب النظرية النحوية الأبعاد التوقعية المطلوبة اليوم في كل نظرية علمية.

– الخاصية الثالثة تتمثل في أمثَلة المثال. نقصد به أنه يفترض في المثال أن يكون البنية المنوال التي تمثل للقاعدة خير تمثيل. وكنا أشرنا إلى ذلك في المعنى اللغوي للمثال. فالفرق بين الشاهد والمثال هو أنه يوجد في الشاهد من شوائب الوقائع اللغوية المعقدة ما لا يتيسر معه توضيح القاعدة. بينما وجه صناعة المثال يوفر للنحوي فرصة صياغة كلام يمثّل القاعدة أحسن تمثيل؛ وهذا يسمح لنا أن ندعي أن المثال يبسّط ما في القاعدة من تجريد محض بتجريد دونه تمحّضا ويقرّبها من الواقع؛ فوجه من المثال ينظر إلى القاعدة ووجه يتشوّف إلى المتحقق. وتتصل هذه الخاصية اتصالا وثيقا بالوظيفة البيداغوجية التي يطلب من المثال تحقيقها. فالنحو وصف للغة من أهدافه الغالبة تعليم اللغة الثانية – أي ما بعد اللغة الأم– وذلك لا يتم إلا بالصناعة. ومن شروط نجاح هذه العملية التبسيط والتقريب.

– الخاصية الرابعة تهمّ الجانب الإحالي من المثال. فالفرق بين المثال والشاهد هو أن الشاهد قيل في ملابسات معينة وسياق لغوي محدد، لا يذكرهما النحوي في الغالب اختصارا؛ لكن يمكن استرجاعهما في الغالب كما يفعل شراح شواهد كتب النحاة. أما المثال فإنه شكلٌ أنبوب مجرّد[٢٣] من كل الوقائع، يبدو كما لو كان كلاما لا يربطه بالمتحقق رابط.ولعلّ الوظيفة التعليمية للمثال هي التي تفرض على معلم النحو– كما تفرض على النحوي– أن يصنع للمثال ملابسات وسياقا لغويا يقربان فهمه للمتلقي لما في الملابسات والسياق من تمثيل لوضعية التلفظ ومن قدرة على مزيد إضعاف الجانب المجرد من المثال.

– ما يمكن أن نضيفه في هذا السياق هو أن صفة الصناعة التي في المثال غير صفة الصناعة التي في قوانين اللغة. فقوانين اللغة صناعية لأنها من باب الكلام على

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الكلام؛ أما الأمثلة المعتمدة في التدليل على القوانين فإنها مصنوعة لأغراض بيناها أعلاه، وقد صنعها النحوي معوّلا على حدسه باعتباره ناطقا باللغة ولادة وباعتباره نموذجا ممن يمكن اعتبارهم مخبرين[٢٤] informateur مُعتمَدين في توثيق اللغة. وهذا الأمر يجعل المثال شبيها بالشاهد، وقد رأينا أعلاه خصائص تجعل المثال والشاهد قريبين أحدهما من الآخر. لكن – على المستوى النظري على الأقل– يظل الشاهد مميزا بأن نسبته إلى قائل بعينه تجعل له من الموثوقية ما ليس للمثال؛ ويظل المثال مميزا ببساطته البنيوية الممكنة من اعتماده خير ممثل للقاعدة، الميسرة لتقريب القاعدة من المتعلّم والسامحة للنحوي بإجراء ما يحتاجه من العمليات الاختبارية. وفي كل الحالات يمكن أن نذهب إلى تنزيل المثال والشاهد من الظواهر اللغوية منزلة الصفحة البينيّة interface الرابطة بين اللغة الواصفة واللغة الموصوفة، على أن يكونا على درجتين مختلفتين من هذه الصفحة. فإقحام الشاهد في الخطاب الواصف يضعف من طبيعيته، واعتماد المثال لتجسيد وجوه الخطاب الواصف يكسبه مرتبة من مراتب اللغة الموصوفة. وهكذا نرى أنّ الشاهد بحكم الأصل مشدود إلى اللغة الموصوفة وبحكم تنزيله في كتب النحو جار مجرى المثال، ونرى أن المثال بحكم مجاورته للشاهد له وجه طبيعي وبحكم تجسيده للقاعدة النحوية مشدود إلى اللغة الواصفة.

III. الشاهد والمثال في النحو بين الضرورة التوثيقية والدواعي التعليمية.

كان نظرنا في إشكاليات موضوع البحث إلى حدّ هذه المرحلة موجّها إلى ما نعتقده مشتركا في الصناعة النحوية بين ما ينسب إلى الأنحاء التقليدية خاصة. وكان ذلك من أجل أن نخصص هذه الفقرة لدراسة هذا الجانب في التراث النحوي واستتباعاته في تعليم قواعد النحو. وإننا لنرغب في الوقوف على أسباب اعتماد النحاة للشواهد والأمثلة في صناعتهم؛ عسانا نستأنس بذلك وبالمقاربات التعليمية الحديثة لتقديم مقترح في تعليم القواعد النحوية . ولعلنا نركز على كتاب سيبويه (تـ ١٨٠هـ)، لأنه هو الكتاب الذي رسم معالم الصناعة النحوية العربية وأوجد فيها سننا لم يخالفها النحاة بعده إلا في ترتيب المادة النحوية وصياغة المفاهيم عندما تأثر النحاة بالمنطق بداية من ابن السراج (ت ٣١٦ هـ).

١- منزلة الشاهد في الصناعة النحوية العربية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

حظيت الشواهد بعناية خاصة في الصناعة النحوية العربية. فقد وضعوا شروطا دقيقة ومشددة لما يحتجّ به من الكلام العربيّ تستند إلى معطيات جغرافية وتاريخية[٢٥] حتى ضيّقوا على أنفسهم واتُّهموا بالصفوية وتكليس اللغة العربية. وما نراهم كذلك إنما الأمر مرتبط بتصورهم لحقيقة الشاهد كما سنرى. ورغم هذا التضييق فإن الشواهد المعتمدة كانت عند النحاة كثيرة، خاصة إذا تعلق الأمر بالقرآن والشعر. فقد ذكر البغدادي أن الجرمي[٢٦] قال: «نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتّها وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها»[٢٧]. وممّا يدل على الاهتمام بالشواهد النحوية أن الاهتمام قد توجه إلى شرح هذه الشواهد الشعرية بالخصوص، بتدقيقها وذكر الملابسات المصاحبة لقولها وتوضيح المقصود من إيرادها في كتب النحو. نذكر من ذلك أن شواهد سيبويه من الشعر بلغ عددها إلى حدود القرن السابع للهجرة ثمانية عشر شرحا[٢٨].

لا نجد في ما اطلعنا عليه من كتب النحاة تعريفا صريحا للشاهد أو ذكرا لما يختلف به الشاهد عن المثال. وينبغي علينا أن نعود إلى سياقات استعمالهم للفظ الشاهد حتى ندرك ما يقصدونه به. استعمل سيبويه لفظ « شاهد» في الكتاب ثماني مرات وجاءت اللفظة معرفة مرة واحدة ولم يستعمل لفظ «شواهد»[٢٩]. ورضي الدين الأستراباذي نفسه (تـ ٦٨٦ هـ) لم يستعمل في شرح الكافية لفظ « شاهد» إلا سبع مرات. ولعلّ الأمر يرجع إلى أن الشاهد كلام صدر عن ذات بعينها ينسب إليها؛ لذلك لا يحتاج النحوي للتنبيه إليه على أساس أنه شاهد. ولعل سياق الاستعمال يقوم دليلا على ذلك:

أ. « أمّا قولهم: يا ضاربا غلامَه [...] بالإعمال [...] فمثال لهم غير مستند إلى شاهد من كلام موثوق به»[٣٠]؛

ب. "وأنا لم أعثر لهذا على شاهد من كلام العرب"[٣١]؛

ج. "قال الزجاج[٣٢] نقلا عن المبرّد[٣٣][...] . قال أبوعلي[٣٤]: لا شاهد له وهو بعيد من القياس»[٣٥]؛

د. "قال: إن البيت مصنوع. يروى عن اللاحقي[٣٦] أن سيبويه سألني في تعدّي (فعِلٌ) فعملت له هذا البيت»[٣٧]؛

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

هـ. "وما حكى الزمخشري[٣٨] من قولهم: ها إن زيدا منطلق، وها اِفعل كذا؛ مما لم أعثر له على شاهد»[٣٩].

ينبه الأستراباذي في (ب) و(ه) و(ج) أعلاه إلى أن النحاة كانوا يميزون بوضوح بين المفترض من الكلام، ذلك الذي يصنعه النحوي تمثيلا للقاعدة، والكلام الذي ينتجه العربي في ملابسات تواصل طبيعية، وهو الذي يدخل في صنف الشواهد. والتأكيد متأت من صفة الوثوقية التي في الشاهد، فهو لا يكون كذلك إلا إذا توفر فيه ضمان الانتماء إلى كلام العرب . ولا يتردد النحاة في انتقاد بعضهم لبعض إذا حدثت مغالطة في هذا المجال، فالسياق (د) يفيد أن الشاعر أبان اللاحقي صنع بيتا لسيبويه، ونظرا إلى افتقار هذا الكلام لصفة الطبيعية فإن النحاة طعنوا في وثوقيته وأخرجوه من باب الشواهد. ويتضح في السياق (أ) صريح التمييز بين المفهومين باستعمال مصطلح المثال لما يضعه النحوي من قول يدعم القاعدة، ومصطلح شاهد لما هو موثق من الكلام بنسبته إلى مصدره؛ سواء أكان القرآن أو كلام العرب شعرا كان أو نثرا. والحد الفاصل بينهما إنما هو أن الأول طبيعي والثاني صنع لمناسبة القاعدة. والجدير بالذكر في هذا السياق هو أن الحديث النبوي لم يكن مما يعتمده النحاة إلى حدود القرن السابع للهجرة تقريبا لأنه لم يكن يروى باللفظ منسوبا بل بالمعنى؛ لكن ذلك لا يعني أنه لم يكن يعتمد تماما فسيبويه يدرجه ضمن كلام العرب دون نسبة[٤٠]. ولعل ذلك يرجع إلى حرص النحاة على الجانب الوثوقي من الشواهد.

٢- منزلة المثال في الصناعة النحوية العربية.

خلافا للفظ "الشاهد" استعمل لفظ المثال بصوره المختلفة في كتاب سيبويه إحدى وتسعين ومائة مرة[٤١]، واستعمل لفظ «مثل» ثماني وثمانين ومائتي مرّة. وقد يعني ذلك أن سيبويه كان حريصا على استعمال اللفظ الذي يفصل بين الشاهد الموثق والمثال المصنوع. لكننا نأخذ بهذا الاستنتاج بكثير من الحذر[٤٢]؛ فكثيرا ما يستعمل سيبويه لفظ المثال في معنى الميزان الصرفي: «اعلم أن التصغير إنما هو الكلام على ثلاثة أمثلة، على فُعَيل وفُعَيعِل و فُعَيعيل»[٤٣] و«هذا باب ما كان على مثال مَفاعِل ومَفاعيل. اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة...»[٤٤]. ويستعمل سيبويه لفظ المثال في المفهوم الاصطلاحي الذي بيناه: «...

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وذلك قولك: سقيا ورعيا، [...] كأنه بدل من سقاك الله ورعاك الله [...] وما جاء منه لا يظهر له فعل فهو على هذا المثال نصبٌ [...] فهذا تمثيل ولا يُتكلّم به»[٤٥]. فالتمثيل أي لجوء النحوي إلى المثال في الصناعة النحوية غير الكلام على حقيقته؛ وإنما هو قول يسوقه النحوي استئناسا أو تقريبا. الشاهد هو «سقيا ورعيا» تقوله العرب والتمثيل هو «سقاك الله ورعاك الله» قالها سيبويه شارحا لا مستعملا.

يبدو لنا أن استعمال سيبويه للمثال في معنى الميزان الصرفي له ما يبرره من حيث العلاقة بين مفهوم الميزان الصرفي والمثال بالمفهوم الاصطلاحي الذي ذهبنا إليه. ذلك أن الميزان الصرفي هو بنية مجردة خالية من كل إحالة معجمية. وإنما هو عدد من الحروف الأصول والزوائد الاشتقاقية التي لا تعني شيئا سوى أن تكون أداة للقيس لا قيمة فيها إلا لهذا الجانب. ألا ترى أن وحدات القيس عموما لا تهم فيها المادة المعتمدة؟ فهل يختلف الأمر لو أننا اعتمدنا في قيس الطول مترا من القماش أو من الحديد أو من الخشب؟ ذاك هو شأن الميزان الصرفي، سمي مثالا بسبب من هذا الفراغ من المعنى الإحالي. بل إننا على ذلك نقيس المثال في النحو عموما ونعتبر أن النحوي يستعمله مفرغا من كل معنى إحالي حتى يكون التمثيل به قريبا مما ينبغي أن يتوفر في القاعدة من ثوابت، مقصيا لكل ما في الاستعمال من متغيرات. ولعلنا نزعم أنه ليس في ما يقوله النحاة من نحو «ضرب زيد عمرا» ووجوه تصاريفها أي دلالة تحيل على الضرب باعتباره وسيلة تأديب، كما أراد بعض المحدثين أن يفهموها[٤٦]، إلا على سبيل الفهم السطحيّ. ذلك أننا نعتقد أنّ الأمثلة المستعملة في قيس أوزان الكلم وفي قيس أبنية المركبات والجمل ليس فيها من الدلالة المعجمية إلا ما يقتضيه النحو من تقريب تعليمي. أما ما زاد عن ذلك من دلالة ترتبط بالحقائق المرجعية فالشواهد توفره. فشأن المثال في النحو ليس بعيدا عن شأن الأرقام والحروف الرموز المستعملة في الرياضيات (س، ص، أ، ب....).

٣- التداخل بين المثال والشاهد عند النحاة.

وقفنا على أهم الخصائص الفاصلة بين المثال والشاهد على المستوى النظري، ونريد أن ننظر في تصرف النحاة مع الضربين عند اشتغالهم على الظواهر اللغوية. وتتمثل الصورة المثالية لذلك في التمييز الصريح بين المثال والشاهد وذلك بنسبة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الشاهد إلى قائله والتوطئة للمثال بعبارات من قبيل "قولك" أو "أن تقول" وما جرى مجراهما:" واعلم أنّ" قلتُ" إنّما وقعتْ فى كلام العرب على أن يُحْكى بها. وإنما تَحْكِى بعد القول ما كان كلاماً لا قولا، نحو " قلتُ: زيدٌ منطلقٌ، لأنه يَحسن أن تقول: " زيدٌ منطلقٌ". [...] وتقول: "قال زيدٌ إنّ عمراً خيرُ الناس". وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: «وَإِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَّ اصْطَفَاكِ[٤٧]»[٤٨]. فالترتيب في هذه الحالة قائم على البدء بالتصريح بالقانون ثمّ التمثيل له باستعمال «نحو» فـ«تقول» ثم يؤتى بالشاهد من القرآن وكأنه من قبيل التقوية لسلامة القاعدة والمثال، فضلا عن أنّ الألفاظ التي يعجم بها المثال تساعد على تبيّنه.

تضعف القدرة على التمييز بين المثال والشاهد في مواضع كثيرة متعددة من كتب النحو. وأول ذلك كل ما كانت بنيته دون الجملة (يصطلح عليها عند النحاة في الغالب بـ«الكلام») من أشكال لغوية. فقد ذكرنا أن من شروط الشاهد أن يكون من الاستعمال الطبيعي للغة، ويستتبع ذلك أن يكون ممّا تمّ التواصل به، والتواصل لا يتمّ إلا بالجملة أو ما يجري مجراها. لكن النحاة في تناولهم للألفاظ والمركبات يجتزئون ما يحتاجون إلى التمثيل به دون ذكر لسياق استعماله، وذلك نحو:«فالكَلِم اسمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فالاسمُ رجلٌ وفرسٌ وحائط»[٤٩]. لا شك أن هذه الوحدات المعجمية الممثل بها: رجل وفارس وحائط موجودة في الاستعمال الطبيعي للغة؛ لكن يبدو لنا أن سيبويه لم يقصد بها ذوات بعينها كما يجري الحال في الاستعمال؛ وإنما قصد بها على التوالي أجناس الإنسان والحيوان والجماد، ولعله أخرجها من سياقها تحييدا للجانب الإحالي وطلبا لإطلاق المعنى من قيوده. وهذا مما يجعلها من قبيل المثال لا الشاهد.

تتضمن المدونة النحوية كذلك حالات وردت فيها شواهد ينسبها النحاة إلى العرب أو بعض العرب أو كلام العرب. وذلك نحو:» هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه. وذلك **قولك**: «مررت بحية ذراع طولها، ومررت بثوب سبع طوله، ومررت برجل مائة إبله« فهذه تكون صفات كما كانت «خير منك» صفة. يدلك على ذلك قول **العرب**:«أخذ بنو

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فلان من بني فلان إبلا مائة». فجعلوا مائة وصفا. وقال الشاعر وهو الأعشى:

لئن كُنْتَ فِي جُبٍّ ثَمانِينَ قامةً وَرُقِّيتَ أَسْبَابَ السماءِ بُسلّمِ

فاختير الرفع فيه [...] **وبعض العرب** يجره كما يجر الخز حين يقول: «مررت برجل خزٌّ صفته» «ومنهم من يجره وهم قليل»[٥٠]. إذا استثنينا البيت المنسوب للأعشى باعتباره شاهدا وجدنا سيبويه يستعمل خمسةً من الأقوال نسب الثلاثة الأولى منها إلى المتكلم، وهذه من قرائن الصناعة لأنها مبنية على فرضية ما يمكن أن يقال، لكنه نسب الرابع إلى العرب، والخامس إلى بعض العرب. وإذا قارنا ما نسبه سيبويه إلى بعض العرب، أي الخامس، وجدناه مطابقا في بنيته للثاني المصنوع، وقد يصحّ هذا على ما بين الثالث والرابع من شبه، فضلا على أن ما نسب إلى العرب– وهو الرابع – فيه من التعميم والتجريد (فلان ، بنو فلان) ما يعتبر مقوما للمثال لا للشاهد. وذلك يعني في اعتقادنا أنّ النحاة يعتمدون في التمثيل أشكالا وسطى تقع في حيّز مشترك بين المثال المحض والشاهد المحض، فتكون جنسا ثالثا مشتركا بين الشاهدية والمثالية.

٤- معالجة الشاهد والمثال في التراث النحوي.

قدمت الحديثي بعض الصور التي ورد عليها اعتماد عنوان الباب والشاهد والمثال من حيث ترتيبها في كتاب سيبويه[٥١]، وغلّبت صورة منها دون حجّة صريحة، فضلا عن كون مدار اهتمامها كان أصول النحو لا كل القوانين باعتبارها كلاما واصفا في علاقتها بالشواهد والأمثلة كلاما موصوفا. ويبدو لنا أن معالجة المثال والشاهد في علاقتهما باللغة الواصفة عند سيبويه أو غيره من النحاة محتاج إلى الكشف عن بنية طرازية توضح وظيفة كل من المثال والشاهد في الصناعة النحوية، سواء أكانت هذه البنية مطردة عند النحوي أم غير مطردة. ويبدو لنا أن هذه البنية موجودة عند سيبويه: «واعلم أنّ **ما كان فصلا لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر**؛/ وذلك قولك:» حسبت زيدا هو خيرا منك، وكان عبد الله هو الظريف»./ قال الله عز وجل: «وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ «[٥٢]/ . وقد زعم ناس أن «هو» هاهنا صفة. فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربى يجعلها هاهنا صفة للمظهر؟ ولو كان ذلك كذلك لجاز: «مررت بعبد

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الله هو نفسه». فهو هاهنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب»[٥٣]. تقوم هذه البنية على أربعة مكونات. الأول حكم نحوي يتعلق بضمير الفصل؛ والثاني توظيف لمثالين مصنوعين يقع فيهما هذا الضمير بين منصوبين في الأول، وبين مرفوع ومنصوب في الثاني. ومن شأن هذا المكون أن يجسّد الحكم النحوي تجسيدا واضحا لا تعقيد فيه باختيار أشكال التركيبية البسيطة في الغالب، فغايته تقريبية. والمكون الثالث شاهد من القرآن، وفي مواضع أخرى قد يكون من الشعر، غايته وثوقية لكنه لا يخلو من التعقيد، ففاعل «يرى» مركب موصولي اسمي مفعوله مركب وصفي نعته مركب موصولي كذلك. ويلي ذلك مكوّن رابع، نجده فقط حيث يكون في المبحث خلاف أو مثال مضادّ[٥٤]، يرفض فيه سيبويه اعتبار ضمير الفصل صفة (بمعنى البدل) محتجّا بمثال مصنوع مرة أخرى وبمعرفته بكلام العرب. وقد بدا لنا أن هذه البنية طرازية لأنها تنزل كل مكون من المادة المعرفية النحوية مكانه؛ فتصدير الحكم لأنه هو المقصود الأهم تبليغه، أما باقي المكونات فإنها مساعدة على التبليغ، كل بحسب ما يتميز به من خاصية، بتقديم الأهم على المهم، وبتدرّج مقصود من البسيط إلى المعقّد. وفضلا عن ذلك تقوم هذه البنية دليلا على ما عبّرنا عنه بالتشارط بين اللغة الواصفة واللغة الموصوفة، وعلى مابين المثال والشاهد من تكامل وتقاطع يجعلان وجودهما معا ضروريا في الصناعة النحوية.

لجأ النحاة إلى التوسل بالقول الشارح paraphrase في تعاملهم مع ما في اللغة الموصوفة من صعوبة؛ يستوي في ذلك المثال والشاهد. فمن ذلك شرح سيبويه لعبارة "سبحان الله[٥٥]": «زعم أبو الخَطّاب[٥٦] أنّ سُبْحانَ الله كقولك: بَرَاءَةَ الله من السُّوءِ، كأَنَّه يقول: أبرِّئُ براءةَ الله من السُّوء»[٥٧]. ولعل الصعوبة هنا ليست معجَمية أو إحالية وإنما هي تركيبية. فالشاهد مركب إضافي يسدّ مسدّ الكلام التام، ولذلك قرّب سيبويه دلالته بتقديم بديلين يعبّران عن مضمونه. ومن المثال المشروح نذكر: «وممّا ينتَصب على إضمار الفِعل المستْعَمِل إظهارُه، قولك: هَلاَّ خيراً من ذلك، وأَلا خيراً من ذلك، أو غيرَ ذلك. كأَنك قلت: أَلا تَفعلُ خيراً من ذلك ، أو أَلا تَفعلُ غيرَ ذلك ، وهَلاَّ غيرَ ذلك»[٥٨]. ورغم أنه يفترض أن يكون المثال قريبَ المتناول بسيطا

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فإن هذا المثال لا يخلو من الصعوبة بسبب ما فيه من حذف نبّه سيبويه بالقول الشارح إلى إمكان إرجاعه لأنه من قبيل «المستعمل إظهاره».

يستوي تعامل النحاة مع الشاهد والمثال كذلك في صناعة ملابسات المقام. ذلك أنه رغم ما رأيناه من اضطرار النحوي بحكم الصناعة إلى انتزاع الشاهد من سياقه، حتى إنه ليوهن منه الجانب الإحالي؛ ورغم ما ذكرناه من أن من خصائص المثال أنه فاقد لركن المرجع في الإحالة حتى يكون قريبا من تجريد الحكم النحوي؛ فإن النحوي يلجأ عند الاقتضاء إلى تصوّر الملابسات المقامية التي تساهم في إضاءة حكم من الأحكام الإعرابية في باب الحذف خاصة:» هذا باب ما يُضْمَرُ فيه الفِعْلُ المستعمَلُ إظهارُه فى غير الأمر والنهي. وذلك قولك إذا رأيتَ رجلاً مُتوجِّها وِجْهَةَ الحاجّ، قاصدا فى هيئة الحاجّ، فقلت: مَكّةَ ورَبِّ الكعبة، حيث زَكِنتَ أنَّه يريد مكّةَ؛ كأنَّك قلت: يريد مكّةَ والله [....] ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: «بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا[٥٩]»، أي بل نَتَّبِعُ ملّةَ إبراهيم حنيفا. كأَنه قيل لهم: اتَّبِعوا، حين قِيل: لهم كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى»[٦٠]. فالمثال والشاهد يشتركان في البدء بمنصوب لا يذكر في اللفظ ناصبه؛ لذلك صنع سيبويه للمثال ملابسات مقامية (هي التي سطرناها) تبرّر النصب بفعل «يريد». أما بالنسبة إلى الشاهد فإن سيبويه اقتبس من سياق الآية حوارا يبرّر استرجاع الفعل الناصب المحذوف. وفي مثل هذه الحالة تنتفي الخصوصيات الفاصلة بين المثال والشاهد لما يشتركان فيه من إشكالات تركيبية.

بيّنّا سابقا أنّ المثال، خلافا للشاهد، يمكّن النحوي من إجراء ضروب من المعالجة شبيهة بالتجارب التي يقوم بها عالم الطبيعة على جسم في فضاء المخبر. وتندرج في هذا السياق عملية التقديم والتأخير: «ومن النعت أيضاً مررتُ برجلٍ مِثْلِك. فمِثْلُك نعتٌ، على أنّك قلت هو رجلٌ كما أنك رجل. ويكون نعتاً أيضاً على أنه لم يَزِدْ عليك ولم يَنقص عنك فى شئ من الأمور [...] وكذلك مررتُ برجلٍ ضَرْبِك وشِبْهِكَ وكذلك نَحْوِك يُجْرَيْنَ فى المعنى والإعرابِ مُجْرًى واحدا، وهنّ مضافاتٌ إلى معرفةٍ صفاتٌ لنكرةٍ. ويونسُ[٦١] يقول هذا مِثْلُكَ مُقبِلا وهذا زيدٌ مِثْلَك إذا قدَّمه جعله معرفة وإذا أخَّره جعله نكرة»[٦٢]. ومن فوائد هذه العملية أنها تبيّن تغير الأحكام الإعرابية بالنسبة إلى ما كانت رتبته في نظام اللغة محفوظة كالفاعل أو النعت وما

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

جرى مجراهما وبقاء الأحكام على حالها بالنسبة إلى ما رتبته غير محفوظة. لكن أكبر مزية قدّمها للنظرية النحوية العربية اعتماد النحاة المثال في صناعتهم تتمثل عندنا في الكشف عما يسمح به نظام اللغة من ممكن بجميع وجوه مقبوليته، وغير ممكن لا يقبله نظام اللغة: هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة. فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: «أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً». وأمَّا المحال فأن تَنقض أوَّلَ كلامك بآخِره، فتقولَ: «أتيتك غداً وسآتيك أمس». وأما المستقيم الكذب، فقولك: «حَمَلتُ الجبلَ وشربت ماء البحر» ونحوه. وأما المستقيم القبيح، فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: «قد زيداً رأيت وكي زَيدٌ يأتيك» وأشباه هذا. وأما المحال الكذب، فأن تقول: «سوف أشرب ماء البحر أمسِ» [٦٣]. فقد اعتمد سيبويه قيمتيْ المستقيم والمحال بالصفات التي تسمح بها كل واحدة منهما، وما يمكن أن تشتركا فيه نظريا (الكذب) ليوضّح ما يسمح به نظام الإسناد وما لا يسمح به. ولم يقف سيبويه عند اعتماد التقليب والقياس على المستوى النظري وإنما رجع في حالات كثيرة إلى واقع الاستعمال ليراقب سلامة ما تُوصل إليه عملية القياس العقلية: «وأما قول النحويين: «قد أعطاهوك وأعطاهوني»، فإنما هو شئ قاسوه، لم تتكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تُكُلِّم به هينا»[٦٤]. وتشمل عمليات التجريب اختبار النفي والإثبات وما جرى مجراهما من وجوه الكلام: «ولا يجوز لـ«ـأحدٍ» أن تَضعه في موضعٍ واجبٍ، لو قلتَ: «كان أحدٌ من آل فلان»، لم يجز؛ لأنّه إنما وقع في كلامهم نفْياً عاماً. يقول الرجلُ: «أتاني رجلٌ»، يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيقال: «ما أتاك رجلٌ» أي أتاك أكثرُ من ذلك؛ أو يقول: «أتاني رجلٌ لا امرأةٌ»، فيقال: «ما أتاك رجل» أي امرأة أتتْك. ويقول: «أتاني اليومَ رجلٌ»، أي في قوّته ونفاذه؛ فتقُول: «ما أتاك رجلٌ» أي أتاك الضُّعفاءُ. فإذا قال: «ما أتاك أحدٌ»، صار نفياً عامّا»[٦٥]. فلم يكتف سيبويه بالحكم بالمنع وإنما صنع ملابسات سياقية تفسر سبب الامتناع. وتصل عملية تجريب المثال بتقليبه على وجوهه الممكنة إلى افتراض يذهب بالنحوي إلى تصوّر حالات قد نستبعدها، لكن في نظام اللغة ما لا حد له من إمكانات التوليد:» وزعم الخليل أن فعولاً ومفعالاً إنما امتنعتا من الهاء لأنهما إنما وقعتا في الكلام على التذكير، ولكنه يوصف به المؤنث؛ كما يوصف

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بعدلٍ وبرضًا. فلو لم تصرف حائضا لم تصرف رجلا يسمى قاعداً إذا أردت القاعد من الزوج؛ ولم تكن لتصرف رجلاً يسمى ضارباً إذا أردت صفة الناقة الضارب ولم تصرف أيضاً رجلاً يسمى عاقراً. فإن ما ذكرت لك مذكر وصف به مؤنث كما أنّ ثلاثةً مؤنثٌ لا يقع إلا لمذكرين»[٦٦]. فإذا سمح الاستعمال بوصف المؤنث بلفظ ظاهره التذكير كما في « امرأة حامل» فلا شيء يمنع من أن نفترض إمكان تسمية الرجل، مع أنه مذكر، بصفة المؤنث، وينبغي النظر عندئذ فيما يستتبع هذه الحالة من حكم إعرابيّ تصريفيّ.

يبدو لنا أن المثال هو الأداة المخبرية التي يوفّرها النحوي لنفسه عند ممارسته للصناعة النحوية. فإذا كان عالم الحيوان قادرا على انتزاع الحيوان الذي يدرسه من محيطه الطبيعي وجلبه إلى المخبر ليجري عليه تجارب معينة؛ فإنّ النحوي يجرد المثال مما جرت عليه الألسنة في طبيعة التواصل بين العرب من ضروب الكلام، فيقلب المثال على وجوهه تقليبا أسس له الخليل[٦٧] في كتاب العين. ويكشف بذلك عما لا يكشفه الشاهد من حالات. فالاستعمال ضعيف لأنه لا يستوعب كل الوجوه المتوفرة في طبيعة اللغة. ولعلّ عمليات الاختبار التي ذكرنا نماذج منها تشهد أن النحو العربي التراثي يتوفّر فيه شرط من شروط النظرية العلمية في التصوّر الحديث. فالنظرية العلمية المتجاوزة للتصور الوضعاني تشترط أن تكون للنظرية كفاءتان: وصفية وتفسيرية. والنحاة العرب قد وصفوا بالشاهد ما هو موجود من كلام العرب الذي انتقوه مدونة لكلامهم؛ وأتاح لهم المثال فرصة الارتقاء بالنظرية إلى التفسير تفسيرا لا يقف عند بيان اشتغال الموجود وإنما يتجاوزه إلى الكشف عن المتوقع وجوده مستقبيا أو محالا.

٥- خواطر في اعتماد المثال والشاهد في تعليم قواعد العربية.

ذكرنا سابقا أن بعض المحدثين اعتبر أن أزمة تدريس النحو راجعة إلى الأمثلة المعتمدة لا إلى القواعد في حدّ ذاتها. فصفة الصناعة في المثال تجعله جافا بعيدا عن الواقع لا تحفّز المتعلم ليقبل على المادة النحوية. والرأي عندنا هو أنّ اعتماد بعض المفاهيم الحديثة المجمع عليها بين أهل النظر في التعليم والتعلّم ضروري لتوجيهنا إلى الإقرار بسلامة هذا الرأي أو مخالفته. وقد رأينا من المفيد أن نحصر ذلك في مفاهيم ركائز أربعة هي

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الطلاقة fluency والمدخلات input والمخرجات output والتفاعل interaction.

تعرّف الطلاقة بأنها «القدرة على الكلام والقراءة بسرعة وبدقّة ودون إفراط في التردد، والتلقائية في تنفيذ بعض مظاهر الأداء في اللغة الثانية مثل النطق والمعالجة النحوية والتعرف على الكلمات»[٦٨]. ويبدو لنا أنها الحالة التي يدركها متعلّم اللغة الأمثل في نهاية العملية التعليمية باعتبار أنّ التلقائية في استعمال اللغة الثانية مؤشّر على تمام عمليّة الاكتساب تماما يقرّب المتعلّم من مستوى الناطق باللغة ولادة. ولئن كانت الطلاقة مؤشّرا يقاس بالأداء الشفهي كلاما وقراءة فإنها لا تتحصل عند المتعلّم إلا إذا كان قادرا على فهم ما يتلقاه من رسائل، وإنتاج الردود المناسبة لها بصورة مسترسلة لا تعثّر فيها، واعتماد إستراتيجيات تحول دون توقف عملية التواصل إذا ما طرأ طارئ على الفهم أو على معرفة اللفظ المعبر عن المقصد أو على القاعدة النحوية المطلوبة لذلك. وبذلك يمكن القول إنّه يتعذّر على متعلّم اللغة أن يدرك هذه الوضعية إذا لم يكتسب مفرداتها ولم يتعلّم نحوها بالشكل الذي يضمن الفهم والإنتاج والتلقائية والقدرة على التفطن إلى الحلول التي يتجنّب بها التعثّر في عمليّتي التلقي والإرسال. ولعلّنا بعد حين نبيّن دور اعتماد المثال والشاهد في تحقيق هذه النتيجة.

تُجمع نظريات اكتساب اللغة الثانية، رغم اختلاف منطلقاتها[٦٩]، على أهمية الاعتناء بالمدخلات في العملية التعليمية. والمقصود بها هو مجموعة « البيانات التي يتعرّض إليها المتعلم أثناء العملية التعليمية»[٧٠]. في هذا السياق تقدّم باحثون بمقترحات[٧١] تضمن جودة المدخلات في العملية التعليمية لعلّ أهمّها ثلاثة: قابليّة الفهم والقدرة على الاستعمال والاستيعاب. فلا يتيسّر للمتعلّم أن يتحفّز لتعلّم اللغة الثانية إلا إذا كانت الموادّ التعليمية، مسموعة كانت أو مقروءة، في متناول فهمه. ولا يكفي أن يكون المتعلّم قادرا على فهم المدخلات ليتقدّم في العملية التعليمية بل من الضروري أن يكون قادرا على استعمال القواعد النحوية ، على سبيل المثال، في التعبير عن مقاصده. وليست كثرة المدخلات في حد ذاتها مهمّة بقدر أهميّة ما يستوعبه المتعلّم منها. لذلك يتعيّن أن لا يلتبس علينا الفرق بين المدخلات input ونسبة المستوعب منها intake. ومن هنا يتأكد لدينا أن تعريض المتعلّم لعدد هائل من المفردات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لا يكون مفيدا إلا بقدر ما يحصّله منها؛ وقس على ذلك القواعد النحوية، فليس الغرض أن تحتوي المقررات التعليمية كل القواعد أصولا وفروعا، فتعرض كلها على متعلّم اللغة؛ وإنما الأهمّ أن تكون من قبيل المدخلات القابلة للفهم والتوظيف في الاستعمال بما يثبت أن المتعلم قد استوعبها.

يحيل مصطلح المخرجات في تعليم اللغة الثانية على ما ينتجه المتعلّم من لغة منطوقة كانت أو مكتوبة. وإذا كانت التصور التقليدي يكتفي في العملية التعليمية بأن يردّد المتعلم ماتعرّض له في مختلف الأنشطة، فإن التصوّر الحديث يتجاوز ذلك ويوسّع أفق المخرجات لتكون منتجا لغويا مطابقا من حيث محتواه لحقيقة مقاصد المتعلّم ومراعيا لقوانين اللغة المتعلَّمة صوتا وصرفا وتركيبا وموافقا لمقتضيات المقام الذي أنتج فيه. ونظرا إلى أن المخرجات تمثّل حصيلة العملية التعليمية فقد ضُبِطت لها ثلاث وظائف(٧٢):

– اختبار الفرضية hypothesis testing: تكون المخرجات دليلا على أن المتعلم يتصرّف تصرّفا يدلّ على أنه يختبر سلامة الأبنية والدلالات المدخلة في اللغة الثانية باستمرار. فيكون قادرا على سبيل المثال على تصحيح أخطائه أو أخطاء مخاطبه بالرجوع إلى ما تعلّمه من أنظمة اللغة.

– التغذية الراجعة feedback: وهي وظيفة تصحيحيّة واعية، تتمثل في أنّ المتعلّم يدرك مرجعية التصحيح ويستطيع تحديد وجوه القوانين التي يستند إليها في تصحيح الأخطاء بالخصوص؛ سواء تعلق ذلك بالمعجم أو بمختلف المستويات النحوية.

– الآلية automacity: وتتمثّل في تحوّل المتعلّم من معالجة أساسها المعنى إلى معالجة أكثر اعتمادا على التركيب والنحو. ذلك أن المعالجة القائمة على المعنى لا تيسّر فهم تراكيب اللغة، ولعلها تقف في حدود التصور التقليدي المؤسَّس على ترديد المحفوظ في الذاكرة. أما المعالجة النحوية فإنّها تنتقل بالمتعلّم من المحدود الذي هو قوانين النحو إلى اللامحدود وهو التعبير عن كل المقاصد حتّى ما يستجدّ منها ولم يكن المتعلم قد تعرّض له أثناء العملية التعليمية.

تعكس هذه الوظائف الصفات التي يفترض أن يكون عليها سلوك متعلّم اللغة الثانية عند تمام الاكتساب، بما هو محصَّل العملية التعليمية؛ لكنّها لا تضيء لنا بعض

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الآليات التي ينبغي أن تعتمد لكي تكون المخرجات على درجة من الجودة التي تحقق الأهداف التعليميّة.

يوصف بمفهوم التفاعل سلوك أساس للمتعلمين أثناء العمليّة التعليمية داخل الفصل. ذلك "أنّ كلّ ما يجري في قاعة الدرس إنّما يكون عن طريق حدثانٍ حيّ قوامه التفاعل شخصا لشخص"[٧٣]. فالمتعلّمون المشتركون في العملية التعليميّة يتبادلون الآراء ويتحاورون في سياق تعليميّ يسمح لبعضهم عند الاقتضاء بقطع مجرى الحديث بسبب صعوبة طارئة في فهم مفردة أو تركيب أو فكرة أو من أجل رفع التباس عارض في التواصل. ويبدو لنا أنّ إتاحة الفرصة للمتعلمين للتفاعل في موضوع ما داخل الفصل يحدّ من صفة الصناعة في العملية التعليمية، ويقرّب تصرّف متعلّم اللغة الثانية داخل الفصل من تصرّف متعلّم اللغة الأولى في المحيط الطبيعيّ. فالتفاعل بين المتعلّم ونظيره يؤسّس لعلاقة أفقيّة يستفيد منها الطرفان لتطوير مستوى الاكتساب إلى الأفضل؛ فتتمّ تلك العملية بضرب من اليسر والتلقائية التي لم تكن موجودة في التعليم التقليديّ المؤسَّس على علاقة عموديّة بين المعلّم والمتعلّم.

نعتبر أنّ الأمثلة والشواهد من المدخلات الممكن اعتمادها في تعليم قواعد اللغة الثانية. و من المفيد في اعتقادنا أن نذكّر بأنه قد تقرّر في ضوء المناهج الحديثة أن تدريس قواعد اللغة الثانية يتمّ على مرحلتين: النحو الضمني implicit فالنحو الصريح[٧٤]. explicit وإننا لنزعم أنّ للمثال والشاهد دورين متكاملين في هذا الشأن. فالمثال بما يتميز به عن الشاهد من تبسيط يرفع نسبة المستوعب intake من المدخلات input. ذلك أن المثال يمثّل القاعدة أحسن تمثيل دون أن يسمي مفاهيمها الصناعية. والبدء في تعليم القاعدة بالمثال دون التصريح بها يعين المتعلّم على تثبيت بنيتها في الذاكرة في انتظار أن يقع التصريح بها في مرحلة النحو الصريح. أمّا الشاهد فإنه يحقق وظيفتي اختبار الفرضية والتغذية الراجعة المذكورتين أعلاه. ألا ترى أن المتعلّم، خاصة إذا تجاوز مرحلة الطفولة، محتاج إلى ضرب من الاقتناع الذاتي بمنطق اللغة؛ ولا يتم له ذلك إلا إذا أدرك القاعدة ووازن بينها وبين وجوه من استعمالها في الشواهد. لذلك نرى أن اعتماد المثال والشاهد يكون بنسبتين متفاوتتين بين مرحلتي النحو الضمني والنحو الصريح.

تبيّنت جدوى اعتماد المثال في تعليم القواعد والمعجم فيما يطلق عليه التدريبات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

البنيوية structural drills التي ظهرت مع المدرسة التوزيعية بالخصوص. وهي تدريبات تعلّم اللغة الثانية بالاستماع والإعادة والاستبدال والتغيير ... على نحو يثري الزاد المعجميّ ويرسّخ القواعد النحوية مستعمَلة بالأمثلة. ولعلّ إجراءها داخل الفصل شفهيا وبالتكرار يضمن حصول ثلاثة أهداف:

– تحقيق وظيفة الآلية automacity. فتكرار بنية المثال سماعا ونطقا يكسب المتعلّم سرعة في الفهم وطلاقة في النطق.

– يحقق اعتماد المثال مفهوم التفاعل interaction. ذلك أنّ إجراء التدريبات البنيوية يقتضي اعتماد ثنائية منبّه / ردّ فعل؛ على نحو يجعل المتعلّم يتواصل مع المعلم مرة ومع متعلّم آخر مرّة أخرى ليكرر المثال ويستبدل ما ينبغي استبداله بالتغيير أو دون تغيير.

– يسمح المثال بالانتقال من المحدود إلى اللامحدود، وهذا من وظيفة الآلية كذلك، فإذا رسخت البنية التي يتعرّض إليها المتعلّم في المدخلات في ذهن المتعلّم بالتكرار؛ أصبحت من قبيل المستوعب الذي يبني عليه المتعلّم صياغة ما احتاج إليه من تعبير عن المقاصد.

يبدو لنا إذن أن فوائد اعتماد المثال في تعليم قواعد اللغة الثانية تجعل الاستغناء عنه متعذّرا؛ بل إننا لا نرى منهجا يمكن أن يكون ناجعا مفيدا دون أن يعتمده. ولعلّ اعتماد المثال في التراث النحوي العربي إنما هو من هذا الباب. فالنحو العربي نشأ في جانب منه لأسباب تعليمية وكثيرا ما يخالط التعليمي العلميّ والنظريّ التطبيقي في التراث النحوي.

خاتمة

اشتغلنا في هذا البحث بمفاهيم أساسية بينها فروق يحتاج إلى التفطن إليها حتى نتجنب اللبس في فهم المباحث التي تطرقنا إليها. فالاستعمال على هيئة وجوده في طبيعة التواصل بين العرب هو المادة التي انتقى منها النحاة مدونتهم التي اشتغلوا عليها. أما المدونة نفسها مجسدة في الشواهد التي انتزعوها من واقع التواصل الطبيعي فهي موضوع النحو الذي صنعوه. ولقد توسّلوا إلى هذه الصناعة بشكلين تجريديين شكل هو الأمثلة المصنوعة المتمثلة في أشكال لغوية انتزعوها من الشواهد بتجريدها من شوائب الاستعمال ومن مظاهر التعقيد، فكانت أداة طيعة أجروا عليها

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الاختبارات المتاحة طلبا لما تعذر الوصول إليه بالشواهد، فكشفوا عن طاقات اللغة الكامنة التي لا تظهر في الشواهد ولا في الاستعمال. الشكل التجريدي الثاني هو القوانين المتحكمة في اشتغال الظاهرة اللغوية وهي أكثر تجريدا من الأمثلة وأقل عددا، وهي حقيقةُ الغاية المرسومة للصناعة النحوية. ولعلّ لحضور المثال والشاهد متوازيين في الصناعة النحوية العربية بعدا تعليميا بينّا من خلاله ومن خلال استئناسنا ببعض المفاهيم الحديثة ضرورة اعتماد المثال في تعليم قواعد اللغة الثانية. وقد بيّنّا في مناسبات عدة أن بين هذه المفاهيم من التقاطع والاسترسال ما يبرّر اعتمادها جميعا لفهم ما بين الطبيعي والصناعي من الاسترسال. فالاستعمال أوسع من الشواهد التي في المدونة والشواهد أوسع من الأمثلة، والأمثلة أوسع من القوانين؛ لكن يفترض أن تكون القوانين، على قلتها مقارنة بالمدونة وبالاستعمال، أقوى من المفاهيم الثلاثة الأخرى لو قدرت على وصف الموجود وكشفت عن المتوقع الوجود؛ لولا أن الموجود والمتوقع الوجود مجتمعين هما ما تتحقق به الملكة الطبيعية للغة عبر التاريخ. والطبيعة تمتنع عن تسليم أمرها للصناعة.

لم ننتقد الصناعة النحوية العربية؛ ولو أردنا ذلك لوجدنا في كتب النحاة من وجوه الانتقاد الكثير. ولم تكن تلك غايتنا. فقد كفانا مؤونة ذلك ما فعلته مدرسة التيسير العربية[٧٥]. إنما غايتنا أن ننبّه إلى أن النحو العربي، منذ سيبويه- واضع أول كتاب فيه- تضمنت حشاه نواة نظرية صلبة قوية. وكان يمكن أن تتطور هذه النواة في اتجاه بلورتها وتطويرها؛ لكنها بقيت في المستوى الجنيني غير الصريح. ذلك أن التاريخ أراد أن يتجه النحاة إلى تنظيم المادة المعرفية وصياغة المفاهيم إلى حدود القرن الرابع؛ ثم داهمت الحضارة العربية النوائب فاتجه النحاة إلى بذل الجهد في التجميع والشرح وتحشية الشرح .

الهوامش

1. Kuentz Pierre. La rhétorique ou la mise a’ l’écart. In communications.16, 1970. p156.: en enseignant l’artifice on peut enseigner artificiellement une nature.

٢. بن حمودة رفيق. التنازع على السلطة بين الحجة النحوية والخطاب الشعري. مجلة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الدراسات اللغوية. المجلد السابع عشر، العدد٣. مايو- يوليه ٢٠١٥م. صص ٤٥-٨٤.

٣ . بن حمّودة رفيق. الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية. ٢٠٠٤.ص ٦٨ وما بعدها.

4 . De Saussure Ferdinand. Cours de Linguistique générale.1985. pp. 20-23, 415.

٥ . لغة كل قوانينها قياسية ولا شواذ فيها ولا انزياحات، وضعها طبيب العيون البولوني زمنهوف Zamenhof سنة ١٨٨٧ أرادها أن تكون لغة البشر أجمعين في العالم.

٦ . بن حمودة رفيق.٢٠٠٤. ٨٠ وما بعدها.

٧. م.ن. ١٠٥ وما بعدها.

٨. المفهوم مقتبس من الشريف محمد صلاح الدين. ٢٠٠٢

9. Fournier Jean Marie. 2016.p2 « Toutes les grammaires comportent des exemples. Il y a là sans doute une nécessité. Il n'existe pas de grammaire ...dont l'auteur se soit passé du recours à un corpus d'exemples, même parmi les auteurs de grammaires générales. Ces séquences linguistiques jouent un rôle fondamental dans l'épistémologie du discours grammairien : elles assurent la représentation de l'objet, la langue, que la grammaire tente de décrire ou de soumettre à des règles »

١٠. م.ن. ص ٢ .

١١. ابن منظور. لسان العرب. (ش،ه،د)

١٢. ابن منظور لسان العرب (ك،و،ن)

١٣. التهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون. ص١٠٠٢.

١٤. م.ن. ص١٤٤٨.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١٥. ليس المقصود بالمصنوع في هذا السياق الانتحال الذي اتهم به بعض الشعر إذ وُضع ونسب إلى من لم يقله من الشعراء. إنما المقصود هو أن المثال صاغه النحاة العرب من كلامهم تمثيلا ولم ينسبوه إلى أحد.

١٦. د. نعجة سهى فتحي. ٢٠٠٨. ص١.

١٧. ابن منظور.لسان العرب. (م،ث،ل)

١٨. كذا في الأصل ولعلها " لإيضاحها" أي لإيضاح القاعدة.

١٩. التهانوي. كشاف اصطللاحات الفنون. ص١٤٤٨.

٢٠. باحثة مختصة في تعليمية اللغات وعلوم اللغة بجامعة السربون بباريس.

21 . Cicurel, F. 1985. p 42.

«L'exemple est en effet une nouvelle énonciation, enchâssée dans la première ... l'exemple est à la fois un fragment de discours et une façon de donner une règle de fonctionnement de la langue ... une structure-modèle qui indique le fonctionnement du code de façon moins abstraite et plus pédagogique que l'énonciation de la règle elle-même. Mais l'exemple est aussi « discours » car il se présente fréquemment sous la forme d'une situation imagée par l'enseignant, il ne ressemble pas à la règle qu'il illustre.»

22. Marchello-Nizia Ch., Petiot, G.1977. p.88

«Le rôle de ces multiples exemples est d'aboutir a' la formulation la plus exacte possible de la règle, rendant compte de toutes les (et de rien que des) réalisations possibles, de toutes les contraintes. »

23 . Marchello-Nizia, Ch., Petiot, G. 1977. pp. 94, 96,103.

24 . Jacquot André. 1988. p13.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٢٥. السيوطي. الاقتراح ... ص ١٩-٢٠.

٢٦. نحوي بصري توفي ٢٢٥ هـ.

٢٧. البغدادي. خزانة الأدب ...١/ ٨.

٢٨. الحديثي. ١٩٧٤. صص ٢٢-٢٤.

٢٩. الجدير بالذكر أن لفظة شواهد مستعملة في عناوين الكتب التي شرحت كتاب سيبويه في زمن مبكر (شرح شواهد كتاب سيبويه للمبرد تـ ٢٨٥ هـ).

٣٠. الأستراباذي. شرح الكافية. ٢/ ٤٦٦.

٣١. م ن. ٣/ ١٩٤.

٣٢. نحوي تـ ٣١١هـ.

٣٣. نحوي تـ ٢٨٥ هـ.

٣٤. أبو علي الفارسي. نحوي تـ٣٧٧هـ .

٣٥. م ن. ٣/ ٢٦٧.

٣٦. أبان اللاحقي. وهو شاعر تـ ٢١٢ هـ.

٣٧. م ن. ٣/ ٤٢٢.

٣٨. إمام في علمي التفسير والنحو خاصة تـ ٥٣٨ هـ.

٣٩. م ن. ٤/ ٤٢٤

٤٠. الحديثي. ١٩٧٤. صص٧٤، ١٤٥.

٤١. " مثال" ١٢٥ مرة، " مثالا" ٤ مرات." أمثلة" ١٠ مرات، " المثال" ٤٣ مرة، " الأمثلة" ٩ مرات.

٤٢. يحتاج الأمر إلى النظر في هذه الحالات واحدة واحدة لتأكيد الاستنتاج أو نفيه أو تعديله.

٤٣. سيبويه . الكتاب. ٣/ ٤١٥.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٤٤. م ن . ٣/ ٢٢٧.

٤٥. م ن. ١/ ٣١١-٣١٢.

٤٦. نعجة . ٢٠٠٨. ص ٢.

٤٧. آل عمران . الآية ٤٢.

٤٨. سيبويه. الكتاب. ١/ ١٢٢.

٤٩. م ن . ١/ ١٢.

٥٠. م ن . ٢/ ٢٨.

٥١. الحديثي . ١٩٧٤. ص ١٣٧.

٥٢. سبأ. الآية ٦ .

٥٣. سيبويه. الكتاب. ٢/ ٣٩٠.

٥٤. المثال المضادّ contre-exemple هو المثال الذي يخالف الحكم النحوي فيكون مقبولا رغم شذوذه و قد يكون خاطئا.

٥٥. استعملت في القرآن ٩ مرات.

٥٦. هو الأخفش الأكبر. أحد أساتذة سيبويه. تـ١٧٧ هـ.

٥٧. سيبويه. الكتاب. ١/ ٣٢٤.

٥٨. م ن. ١/ ٢٦٨.

٥٩. البقرة.١٣٥. " وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ"

٦٠. سيبويه. الكتاب. ١/ ٢٥٧.

٦١. يونس بن حبيب، هو أحد أساتذة سيبويه. تـ١٨٢هـ

٦٢. سيبويه. الكتاب. ١/ ٤٢٣ .

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٦٣. سيبويه. الكتاب. ١/ ٢٦.

٦٤. م ن . ٢/ ٣٦٤.

٦٥. م ن . ١/ ٥٥.

٦٦. م ن .٣/ ٢٣٧.

٦٧. الخليل بن أحمد الفراهيدي. واضع أول معجم عربي ومستنبط علم العروض وأستاذ سيبويه، إليه ينسب سيبويه جزءا هاما من المادة النحوية التي في " الكتاب". تـ ١٧٠هـ.

68. Skehan 1998. In Zhang Shumei 2009. p 93.

٦٩. تركز السلوكية على دور المحيط الخارجي بما فيه من مثيرات في العملية التعليمية، وتركّز الذهنية على دور الذهن البشري بما فيه من جهاز طبيعي فطري فيها، أما التفاعلية فإنها تذهب إلى ضرورة تظافر مثيرات المحيط الخارجي وقدرات الجهاز الطبيعي الداخلي وتفاعلهما في العملية التعليمية.

٧٠. م.ن. ص٩٢.

٧١. م.ن. ص٩٢.

٧٢. جاس وسلينكر. ٢٠٠٩. صص ٤٢٨-٤٥١.

73. Allwright R.L. 1984. p156.

74. ZHENG Ling. 2015.

٧٥. بن حمودة. ٢٠١٦ . ضمن مجلة اللسانيات العربية . العدد ٣.

قائمة المراجع

أ. العربية

. ابن منظور محمد بن مكرم. لسان العرب. دار المعارف بمصر. د ت.

. البغدادي عبد القادر. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. ط. بولاق. القاهرة ١٩٣٠.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

. التهانوي محمد بن علي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. تقديم وإشراف د.رفيق العجم. مكتبة لبنان ناشرون. ط١. ١٩٩٦.

. الحديثي خديجة. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. مطبوعات جامعة الكويت. ١٩٧٤.

. السيوطي جلال الدين. الاقتراح في علم الأصول. حيدر آباد. ط٢. ١٣٥٩ هـ.

. الشريف، محمّد صلاح الدين. الشرط والإنشاء النّحوي للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات. منشورات كلية الآداب منوبة، ٢٠٠٢.

. بن حمودة رفيق. التنازع على السلطة بين الحجة النحوية والخطاب الشعري. مجلة الدراسات اللغوية. المجلد السابع عشر، العدد٣. مايو- يوليه ٢٠١٥م. ص ٤٥-٨٤.

. بن حمّودة رفيق. الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية. دار محمد علي للنشر بالاشتراك مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة. ط١ ٢٠٠٤.

. بن حمّودة رفيق. تيسير النحو: من هاجس الإحياء إلى مقتضيات التعليم التطبيقية. ضمن مجلة اللسانيات العربية. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، العدد الثالث .مارس ٢٠١٦.

. جاس، سوزان م. و سلينكر لاري. اكتساب اللغة الثانية: مقدمة عامة. ترجمة د. ماجد الحمد. جامعة الملك سعود. الرياض. ١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩ م.

. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب . تح. عبد السلام محمد هارون. دار النشر: دار الجيل بيروت. د. ت.

. نعجة، سهى فتحي. المثال النّحويّ المصنوع: فلسفته النّحويّة وأبعاده التربويّة. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي. عدد٣٦. سنة ٢٠٠٨.

ب. الأجنبية

. Allwright R L. (1984). The Importance of Interaction in Classroom Language Learning. In Applied Linguistics. 5 (2): 156-171.

. Cicurel Francine (1985). Parole sur parole ou le métalangage en classe de langue. Ed CLE internationale. Paris.

.De Saussure Ferdinand.1995. Cours de Linguistique générale.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

Ed. Payot. Paris 1995.

. Fournier Jean-Marie. 2016 . Le traitement des exemples dans le discours grammairien de l'âge classique. http://www.cavi.univparis3.fr/ilpga/autonymie/theme3/fournierjm. pdf.

. Jacquot André. 1988. Le linguiste et l'informateur, in Chercheurs et Informateurs. Tome II. Bulletin no 34, déc. 1988.

. Kuentz Pierre. 1970. La rhétorique ou la mise à l'écart, in Communications.16, 1970. pp.143-157.

. Marchello-Nizia, Christiane, Petiot, Geneviève.1977. Les exemples dans le discours grammatical, in Langages,11e année, no 45, 1977.

. Zhang Shumei. 2009. The role of input, interaction and output in the development of oral fluency, in: ELT Journal, vol. 2, no 4. Dec 2009.

. ZHENG Ling. 2015. Explicit grammar and implicit grammar teaching for English major students in university. in Sino-US English Teaching, August 2015, Vol. 12, no. 8, pp. 556-560.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الإطار المعياري العربي لتعليم العربية للناطقين بغيرها (تَعْليم- تَعَلُّم- تقويم): للدكتور علي أحمد مدكور: عرض ونقد.

د. إسلام يسري علي الحدقي(*)

مقدمة:

على الرغم من أن هذا المقال لابد أن يتصف بالعلمية البحتة، فإن من الصعب على تلميذ يعرض لآخر كتاب لأستاذه الراحل ألّا يلتفت إلى ما فيه من الجوانب الإنسانية. إذ نرى في مقدمة الكتاب لمحات من المؤلف كأنها رسالة راحل. ففي أولى صفحاته عبارات يتحدث فيها عن المخطوطة الأولى للكتاب «نصا مكتوبا بيد مرتعشة، وخطا لا يكاد يبين»... ويتحدث في موضع آخر عن رفقة ابنه له «متنقلا من المستشفيات إلى عيادات الأطباء»؛ ثم يذكر زوجته من خلال «شكر خاص إلى رفيقة الدرب... رافقتني رحلة كفاح شاقة وممتعة استمرت لأكثر من خمسة وأربعين عاما»... وكأن المقدمة رسالة وداع أكثر مما هي فاتحة كتاب.

والكتاب من القطع المتوسط، يقع في 347 صفحة، وهذه مراجعة لطبعته الأولى (2016م)، وهي من نشر دار الفكر العربي بالقاهرة. وما دفع الباحث لكتابة هذه المراجعة هو أهمية موضوع «الإطار المعياري العربي لتعليم العربية للناطقين بغيرها» في وقتنا الراهن، وانشغال العديد من الباحثين بالحديث عنه، بالإضافة إلى مكانة مؤلف الكتاب وتأثيره في مجال تعليم العربية للناطقين بغيرها. وقد جاءت هذه المراجعة في قسمين: الأول العرض، والثاني تعليق على الكتاب.

*- المدير الأكاديمي لمراكز الديوان. يدير حاليا برنامج اللغة العربية بمعهد سير للتعليم وبحوث السيرة (إسطنبول - تركيا).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

القسم الأول- عَرْضُ الكتاب

يتضح من «الشكر والتقدير» الذي صدّر به المؤلف كتابه أن قضية الإطار المعياري العربي تشغل بال جهات أخرى عديدة، حيث يشكر المؤلف «لجنة اللغة العربية في التعليم» بمجْمَع اللغة العربية المصري، ويُفهم من كلامه أن المجمع عقد جلسات عدّة حول الموضوع نفسه على مدار الأعوام الثلاثة التي سبقت صدور الكتاب.

ويتضح من المقدمة أن المؤلف يقدم تصوره لإطار معياري عربي يتسم بالتكامل بين فنون اللغة ومهاراتها، إذ يذكر تقديره للإطار المرجعي الأوربي ويثني عليه معترفا بالاستفادة منه وتعريب الكثير من معاييره؛ لكنه يعيب عليه اعتماده بصورة واضحة على المدخل الاتصالي فقط (ص9). ويوضح أن الإطار العربي – المقترح- يركز على تنمية ثلاث كفاءات هي الكفاءات اللغوية والاتصالية والثقافية.

في **الفصل الأول**، تحت عنوان «اختبار مقنن أم إطار مرجعي؟»، ناقش المؤلف اتجاهين شائعين هذه الأيام، الأول منهما يركز على أهمية إيجاد اختبار معياري لقياس الكفاءة اللغوية في العربية للناطقين بغيرها على غرار TOEFL, IELTS، ويركز الاتجاه الثاني – الذي أيده المؤلف – على وضع إطار معياري مرجعي عربي يحدد مستويات إتقان العربية، ويكون هذا المعيار مرجعا لتحديد احتياجات الدارسين وأهدافهم والمواد التعليمية وطرائق التدريس وأساليب التقويم. ومن ثم، يرى المؤلف أن الإطار المعياري أشمل بكثير من مجرد بناء اختبار كفاءة.

وفي **الفصل الثاني**، بعنوان «الإطار المعياري المرجعي العربي النظرية والمنهجية»، بدأ المؤلف بتحديد الأسس النظرية للإطار المقترح، وتتلخص في أن الهدف هو تنمية الكفايات اللغوية والاتصالية والثقافية للدراسين، وأن المواد التعليمية لابد أن ترتب على أساس المدخلين اللغوي والتواصلي، وأن الاستراتيجيات تُنظَّم من خلال المواقف الاتصالية، والتركيز على النص، «فلا تعليم إلا بنص، والنص هو العمدة وكل ما عداه تبَع له»، وأن تعليم الكفاءة الثقافية وتعلمها يتمان من خلال النصوص، والتقويم عملية تشخيصية بنائية وعلاجية، والمنهج المتبع هو المنهج الكلي الذي يعلم كل اللغة من خلال تحليل النص.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ثم يقدم المؤلف تعريفا بالمدخلين اللغوي والمدخل الاتصالي، ويعرّج على مجموعة من المصطلحات، مثل القدرة والاستعداد والمهارة، فيعرّفها ويراجع سريعا أنواع الاختبارات ومعايير اختيار المحتوى، والعلاقة بين الكفاءة الثقافية واللغوية والاجتماعية، ويناقش قضية تعليم العامية وأسباب رفضه لها.

وأما **الفصل الثالث**، وقد تحدث فيه عن «المستوى المعياري الابتدائي الأول(A1)»، فقد قسمه المؤلف إلى مبحثين رئيسيين: مبحث عرض فيه معايير الأداء في المستوى، ومبحث قدم فيه موضوعات تربوية تتناول قضايا مختلفة سيأتي عرضها. واستعرض المؤلف مصنفات الإطار المقترح، بدءا بالمستوى الأدنى (مستوى الأصوات)، وهو أمر لم تركز عليه الأطر السابقة ACTFL, CEFR التي كانت تنتقل إلى مستوى أداء المهام مباشرة، ولعل هذا يستدعي تساؤلا عن جدوى الحديث عن إتقان الأصوات: أوَ ليس من يستطع القيام بالمهامّ قادرا على النطق؟!

ثم قسَّم المؤلف المعايير إلى معايير خاصة بالأنشطة الإنتاجية الشفهية (الكلام والتحدث)، وأخرى خاصة بالأنشطة التحريرية (الكتابة)، وثالثة تخص الأنشطة الاستقبالية (السمعي البصري – فهم المقروء). وتحدث عن أنشطة التفاعل الشفهي (المحادثة) والتفاعل التحريري. ثم ختم الفصل بمعايير اختيار مفردات هذا المستوى.

يُلاحظ هنا أن المؤلف في هذا الفصل لم يضع وصفا للأداء العام في المستوى، على غرار CEFR، كما يُلاحظ أن التقسيم الذي عمل عليه هو ذاته تقسيم الإطار المرجعي الأوروبي الذي يضمّ (الأنشطة الإنتاجية والأنشطة الاستقبالية والأنشطة التفاعلية).

ثم إن المؤلف وضع معايير قد لا يختلف كثيرون من ذوي الاختصاص على أنها تفوق قدرات المستوى الأول (من ستة مستويات)، ومن بينها:
– الإنتاج الشفهي (A1): أن يستطيع المتعلم الاشتراك في حوار، أو نقاش مألوف مع تقديم الحجج والبراهين المناسبة للحوار (ص101)؛
– الإنتاج التحريري: أن يستطيع كتابة التقارير والمقالات البسيطة القصيرة بقليل من الأخطاء النحوية أو الأسلوبية. (ص102)؛

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

– الفهم السمعي (A1): أن يستطيع فهم المعنى العام لمحاضرات أو ندوات يحضرها بين الجمهور في موضوعات مألوفة إذا كان الحديث باللغة العربية الصحيحة. (ص105).

ولاشك أن المعايير السابقة بحاجة إلى رصيد من المفردات واستيعاب لتراكيب لا يملكها الدارس في المستوى الأول (من ستة).

ومن الملاحظ في هذا الفصل أيضا أن معايير التفاعل الشفهي في الإطار العربي تضمّ 17 معيارا، منها 15 معيارا هي في الواقع تعريب لمعايير الإطار المرجعي الأوروبي (انظر: ص 108 في الإطار المعياري و 88: 96 في الإطار الأوروبي). وأما معايير الإنتاج الشفهي، وعددها 5 معايير، فمنها 3 معايير مستمدة من الإطار المرجعي بأفكارها وكثير من ألفاظها. ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة إلى معايير فهم المقروء (انظر: ص 101 في الإطار العربي و 80–81 في الإطار الأوروبي). وأما معايير التفاعل التحريري، فهي منقولة بأكملها من الإطار الأوروبي (انظر: ص 110–111 في الإطار العربي و97–124–126–128–131–132–136–140–144 في الإطار الأوروبي).

ويلاحظ كذلك أن المؤلف أدرج تحت عنوان «التفاعل التحريري» ما يُسمى في الإطار الأوروبي «التفاعل التحريري والكفايات المعجمية والنحوية والفونولوجية والاجتماعية والتداولية (البرجماتية)».

هذا، وعلى الرغم من أن المؤلف عاب على الإطار الأوروبي أنه يهتم بالمدخل الاتصالي فقط (ص 9)، وأعلن أن ما يميز الإطار العربي المقترح أنه يتبنى المدخلين اللغوي والاتصالي، فإن المعايير كلها انصبت على الأنشطة الاتصالية، وما أُدرِج في الإطار الأوروبي تحت الكفايات اللغوية وضعه المؤلف في الإطار العربي ضمن «التفاعل التحريري»، وهو نشاط اتصالي، ولم يفرد أية معايير للكفاية النحوية في هذا المستوى رغم كونه وضع مصنفات تتطلب إتقان بعض القواعد، مثلما سبقت الإشارة إلى ذلك.

في **الفصل الرابع**، تناول المؤلف «الإنتاج الشفهي»، وأورد 12 معيارا منها 11 معيارا استمدّها من الإطار الأوروبي (انظر: ص121 الإطار العربي و ص 72–73–74 في الإطار الأوروبي). كما تناول «الإنتاج التحريري العام»، وتضمّن 10 معايير منها 7 من الإطار

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الأوروبي (انظر: ص 124 في الإطار العربي و ص 75–76–78 في الإطار الأوربي). وتناول كذلك «فهم النصوص المسموعة»، وتضمّن 6 معايير كلها من الإطار الأوروبي (انظر: ص 126–127 في الإطار العربي و ص 80–81 في الإطار الأوربي). وأما «فهم المقروء» فقد جاء بأكمله من الإطار الأوروبي (ص 131و132 في الإطار العربي و 83–84–85 الإطار الأوروبي)؛ وكذلك «التفاعل الشفهي» جاء هو أيضا بأكمله من الإطار الأوروبي (ص 132و133 في الإطار العربي و 88 إلى 96 الإطار الأوروبي).

ويلاحظ في هذا المستوى (A2) أن المؤلف أفرد معايير للكفاية الثقافية والاجتماعية على خلاف المستوى السابق، وجاءت المعايير التي ذكرها مطابقة للإطار الأوروبي (ص 149 في الإطار العربي و ص 136–138–140 – 139 – 144 في الإطار الأوروبي).

وأما **الفصول الخامس إلى الثامن**، فتناولت المستويات المعيارية من المتوسط الأول B1 إلى المتقدم الثاني C2. وكما فعل في الفصول السابقة، قدّم المؤلف المعايير معتمدا على الإطار الأوروبي، وألقى الضوء على عدد من المفاهيم المهمة في تعليم اللغات، مثل مكونات البرنامج المتكامل وإعداد المواد التعليمية، وقدم مقترحات ترمي إلى زيادة دافعية الطلاب في صفوف تعليم اللغة. وأشار إلى جوانب في فكر ابن خلدون اللغوي سبق بها كثيرا من المفاهيم التي تُعدّ متطورة في وقتنا الحاضر، مثل مفهوم «التداخل اللغوي»، ويقصد به تأثير أنماط لغة المتعلم الأولى في اللغة الأجنبية التي يتعلمها، ودراسة مكونات عملية الاتصال، ومهارات التذوق الأدبي. كما ناقش عددا من القضايا، منها كيفية تدريس النحو، وكيفية بناء إطار خارجي للثقافة العربية الإسلامية.

أما في **الفصل التاسع**، ويتناول جانب «التقويم»، فقد عرّف المؤلف مفهوم التقويم وأهميته ومعاييره وأنواعه، وكلها قضايا سبق عرضها في كتاب «المرجع في مناهج تعليم العربية للناطقين بلغات أخرى» (مدكور وآخرون، 2010)، كما عرّف هذا الفصل بمدخل التقابل اللغوي الذي يتنبأ بالأخطاء التي يقع فيها دارس اللغة الجديدة بناء على تحليل لغته الأم. وتضمّن الفصل أيضا تعريفا بمدخل تحليل الأخطاء، الذي يدرس المشكلات التي تواجه الدارسين والتي يكون تصميم علاجها بناء على تفسيرها.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

القسم الثاني - التعليق:

يتوقع أن يستفيد من هذا الكتاب المهمّ معلمو العربية للناطقين بغيرها، ومطوّرو المناهج والاختبارات. لكن قارئه لا يسعه أن يفهم سبب اعتماد المؤلف الشديد على معايير الإطار المرجعي الأوروبي، إذ جاءت أغلب المعايير المقترحة تعريبا لمعايير الإطار الأوروبي دون أن ينص المؤلف على ذلك بوضوح، بل إنه يذكر في المقدمة أنه «عرَّب الكثير من معاييره» دون أن يذكر أنه سيعتمدها في إطاره؛ فإذا كان الإطار الأوروبي بهذه الجودة، فلماذا يقترح المؤلف إطارا معياريا عربيا؟! ولعلّ الإضافة الجوهرية في المعايير المذكورة في الكتاب – في رأي الباحث– تتمثل في الصياغة اللغوية العربية الدقيقة التي تفتقر إليها النسخة العربية من الإطار المرجعي الأوروبي (انظر: علي، 2016).

ويشير المؤلف إلى أن الإطار المرجعي الأوروبي استند إلى المدخل الاتصالي فقط (ص9). فإذا عدنا إلى نموذج CEFR في الإطار المرجعي الأوروبي، وجدنا أنه تضمّن نموذجين فرعيين: أحدهما يركز على المهارات والأنشطة التواصلية، والآخر على الكفايات الصوتية والنحوية والثقافية الاجتماعية. ولعل هذا ناتج عن صياغة النسخة العربية للإطار المرجعي الأوروبي، حيث لا يدرك القارئ أن هناك نموذجا وأن هناك نظرة كلّية إلى الكفاءة إلا بعد قراءة دليل اختبارات الإطار المرجعي الأوروبي، وهو كتاب صدر بعد الإطار المرجعي بإحدى عشرة سنة (Alte, 2011).

ومن الملاحظ كذلك أن المؤلف لم يضع «سُلّما» Scale عامّا للمستويات كلها، ولم ينصّ على اعتماده سلّم مستويات الإطار الأوروبي، مع أنه اعتمد عليه في كافة الأنشطة الاتصالية والكفايات اللغوية.

وفي الكتاب بعد هذا بعض العبارات غير الدقيقة، كقول المؤلف (في ص 9) متحدثا عن اختبار TOEFL: «هناك من يحصل فيه على درجة عالية وهو لا يستطيع تكوين جملة من ثلاث كلمات باللغة الإنجليزية»، وهذا حكم يحتاج إلى مراجعة؛ فنسخة iBT TOEFL، على سبيل المثال، تقيس مهارة الكتابة عبر مهمتين: الأولى استماع يعقبه تلخيص مكتوب لما سمعه الممتحن (150–225 كلمة) في عشرين دقيقة؛ والثانية مقال من (300 كلمة تقريبا) في ثلاثين دقيقة (ETS, (2011). وقد تكرر هذا الحكم غير الدقيق في ص 27.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

من جهة أخرى، يشير المؤلف إلى محاولة إسلام الحدقي (2015) بناءَ اختبار محوسب للكفاءة اللغوية في المستوى المتوسط، وقد أخذ المؤلف على تلك المحاولة أن «الباحث استند للإطار الأوروبي كمرجعية للمستويات واستند لاختبار TOEFL في تحديد المهارات ذاتها، رغم ما بينهما من اختلاف نظري»، وهذا المأخذ من المؤلف غير دقيق، لأن الباحث في الحقيقة لم يعتمد اختبار TOEFL في تحديد المهارات بل اعتمد استبانة راجعها عشرون من أساتذة اللغة والتربية والمعلمين من ذوي الخبرة. واستفاد من ناحية أخرى من اختبار TOEFL وغيره من اختبارات الكفاءة اللغوية في تحديد زمن اختبار المهارات وأنماط الأسئلة وطرق قياسها، وليس لهذا علاقة بمرجعية المستويات في الاختبار (الحدقي، 2015).

ومن الملاحظ أيضا أن عنوان الكتاب (تعليم – تعلم – تقويم) جاء على غرار نظيره (الإطار الأوروبي دراسة .. تدريس .. تقييم)، وبالمقارنة بين الإطارين نجد أن الإطار الأوروبي قدم مصنفات موجهة للدارس يستطيع بها أن يقيم نفسه ذاتيا، ومن ثمَّ فقد تحققت فيه كلمة «دراسة». أما الإطار العربي فلم يقدم للمتعلم أي شيء يتعلق بتعلمه، وجاءت المادة موجهة للتعليم والتقييم فحسب، ومن ثم فإن عنوان الكتاب ليس متوافقا تماما مع محتواه.

هذا ويحسب لهذا الكتاب أنه يقدم إضافات تجعل القارئ يلمّ بخلفيات مهمة في الموضوع، ففيه تفاصيل عن مدخل التحليل اللغوي، والمدخل الاتصالي؛ وفي بداية كل فصل تعريف بالمهارات اللغوية في كل مستوى، ثم عرضٌ لمعايير الأداء المتوقع، أي أن المؤلف يربط بين المهارات والأداء اللغوي، فتجده عند الحديث عن الكتابة مثلا يعطي فكرة عن الكتابة المعرفية والإقناعية والتعبيرية وعملية الاتصال وتحليل الأخطاء، إلخ، وهذا يتسق مع عنوان الكتاب «تعليم وتقويم». لكن هذه المسائل تبدو أحيانا مقحمة أو أن الانتقال بينها غير سلس؛ ومن أمثلة ذلك الفصل التاسع حيث نجد المؤلف ينتقل من التقويم إلى مدخل التحليل التقابلي وتحليل الأخطاء، ويغفل كثيرا من الموضوعات هي أكثر صلة بعملية التقويم من المدخليْن المذكوريْن.

لقد أدرك د. علي مدكور بذهنه الحصيف أن الواجب في الوقت الراهن هو الاتفاق على إطار مرجعي معياري عربي لتعليم العربية للناطقين بغيرها، فأعدّ كتابه

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

هذا ليكون نبراسا لمن يريد العمل في هذا الاتجاه. والكتاب في الوقت نفسه وصية مودّع، ففيه مقتبسات من كتب المؤلف السابقة، وتوجيهات للعاملين في المجال تظهر في موضوعات كإعداد المواد التعليمية، وزيادة دافعية المتعلمين والاهتمام بالعربية الفصيحة، والتركيز على الثقافة العربية الإسلامية، والاعتزاز بالهوية الإسلامية، والعمل على وحدة هذه الأمة. وقد اقترح الكتاب إطارا معياريا عربيا يركز على الكفايات الاتصالية واللغوية والثقافية، لكن المعايير جاءت معظمها تعريبا لمصنفات الإطار المرجعي الأوروبي، ولذلك لا نستطيع القول إن الإطار المقترح إطار مستقل بل هو صياغة عربية رصينة للإطار المرجعي الأوروبي. هذا وإن في الكتاب أخطاء لغوية عديدة في المصطلحات الإنجليزية، فلعل من المناسب أن يتولى أحد تلاميذ المؤلف – رحمه الله– إعادة إصدار الكتاب في طبعة منقحة تليق بهذا العالم الجليل، وتُستدرَك فيها مثل تلك الأخطاء.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اللسانيات العربية

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ٦ ربيع الآخر ١٤٣٩هـ يناير ٢٠١٨م
Allisaniyat Al Arabiyah

رقم الإيداع ٩٤٦٧-١٤٣٧
ردمد ٧٤٢١-١٦٥٨

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي
لخدمة اللغة العربية
King Abdullah Bin Abdulaziz Int'l Center for
The Arabic Language

ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف: ٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ - ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa